

الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته سقراً الوجود ومعهد الآثار

- هل بيننا شعب الله المختار؟
- أدعياء الوطنية المزيفون
- قراءة في الوثيقة الوطنية للإصلاح
- المطبخ المكي والهوية الحجازية



الوثيقة الوطنية للإصلاح
التغيير حتمي... ولكن



الكلمة الحرة بين الجلال والقاضي

قراءة في محاكمة الكاتب زهير محمد جميل كتيبي

في هذا العدد

- ٢ العائلة المالكة ومذكرة الاصلاح: التهميش متدرجاً
- ٤ قراءة في الوثيقة الوطنية للاصلاح
- ٧ هل يملك الخائفون من الديمقراطية بديلاً عن الاستبداد؟
- ٨ نص الوثيقة الوطنية للاصلاح
- ١١ لمن توقد نار الفتنة
- ١٢ دعوة للحوار والمصالحة الوطنية
- ١٥ ادعاء الوطنية المزيفون
- ١٦ الدبلوماسية السعودية: حل أزمة السعودية لا العراق
- ١٨ هل بيننا شعب الله المختار
- ٢٠ محاكمة الكاتب زهير كتيبي
- ٢٣ مستقبل المملكة ومعركة التحديث
- ٢٦ امريكا السيئة وما بعد حرب العراق
- ٢٧ السيد أحمد بن حسن العطاس
- ٢٨ تقسيم المملكة: مخاوف مشروعة، ورغبات مكبوتة
- ٣٢ الصحافة السعودية
- ٣٦ المطبخ المكي والهوية الحجازية

الدولة المترحلة

العائمة بين العائلة المالكة (آل سعود) والقاطنين داخل المسكونة السعودية. فرغم أن الدولة السعودية التزمت مع من هم خارجها، دولاً وهيئات دولية ورؤساء دول بالاتفاقيات الخاصة بالحدود التي تمارس عليها كل دولة سيادتها، إلا أن هذا الالتزام بصفته الاستمرارية والذي يكتسب معنى الديمومة له انعكاس وتأثير خارجي فحسب، بينما ما يجري داخل الحدود الدولية مخالف لصفة الاستمرارية، فهذا الكيان الجيوسياسي يعتبر دولة مستقرة في خصوص الرابطة مع الخارج، ولكن هذه الدولة تمارس في الداخل دور القبيلة المترحلة.

العلاقة التي تربط العائلة المالكة بالأرض هي علاقة ابتزازية، نفعية انتهازية، تعكس ذلك مصادرة أراضي الغير، وهذا الغير ليس سوى مواطنين يقتصر انضواؤهم ضمن مظلة الحماية التي توفرها الدولة، وإهلاك الثروة الطبيعية لجهة إنشاء مساحات أرضية لمشايخ تجارية يراد انشاؤها لصالح هذا الأمير أو ذلك، فعمليات دفن البحر، وتخريب الزراعة، وتسوير الأراضي المشاعة أو المصادرة ونصب لوائح تحمل اسم هذا الأمير أو ذاك ليست سوى تعبيرات علنية على العلاقة غير السوية مع الأرض. هذه العلاقة الناشئة ترجع نفسها في التعامل المختل مع المال العام، وفي انهيار الخدمات العامة والصحة والتعليم، وفي المخصصات المالية الشحيحة لكل ما له علاقة بالتمنية، وفي الرشاوى المليارية في الصفقات العسكرية والمدنية، وفي الانتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان، وفي صناعة الخصوم الداخليين حتى في داخل منطقة النشأة. دولة لم تستطع منذ قيامها حتى الآن صناعة هوية وطنية عليا، ومن خلق روح عامة بين سكان هذا البلد، ونقول سكان لأنه كما أشرنا في العدد الثاني إلى أنه لا يوجد في هذا البلد ما يمكن وصفه بـ "مجتمع" بل مجتمعات، وهذا أحد تعبيرات الفشل الذريع للدولة، التي صنعت سلطة موحدة على قاعدة الإبقاء على عناصر الانقسام في هذا البلد.

الوزارات السيادية كالدخيلة والدفاع تحديداً تحولت إلى مجرد إقطاعيات أو حقول صيد للأمرء وأبنائهم، ولم يعد مهما بالنسبة لهم مشاكل البلد والتحديات المحيطة به، بل إن ما يهم أولاً وآخر هو الحفاظ على مكاسب آنية والسعي من أجل الحصول على المزيد من المكاسب، وكل أمير في موقعه هو رجل قبيلة مترحلة يكرس مجمل جهده للإثراء وبسط النفوذ، دون حساب للنتائج الوخيمة على مستقبل واستقرار الدولة، فهذا بالنسبة لهم ليس واردين، وخصوصاً حين يكثر المتناقصون وتقل أو يخشى من قلة الغرض والامكانيات المتاحة.

يشعر المراقب بأن علاقة العائلة المالكة مع الأرض والسكان علاقة مؤقتة، ولذلك لا يهتم بالنسبة لها تخريب الأرض أو مصادرة ثروات الطبيعة، ولا يعني لها كثيراً رضا الناس وتنمية مشاعر الحب لمن يحكمهم، فأفراد العائلة المالكة يعيشون عن يافهم لا من يحبهم، فهذا تفكر القبيلة المترحلة. ولأن استمرار الدولة السعودية متصل ببقاء العائلة المالكة، التي تحمل كل مواصفات وتمارس تماماً سلوك القبيلة المترحلة أمكن القول بأنها دولة مترحلة.

ثمة ما يميز القبيلة المستقرة عن مثيلتها المترحلة أن الأولى توظف مجمل إمكانياتها لإعمار الأرض التي ستقيم عليها، فعلاقتها بالأرض وما تحتها وما فوقها علاقة تقوم على الحب. الحب لكل ما هو جميل فيها. لكل نسمة، نبتة، طير، ماشية وحتى حبات الرمل تمثل جميعاً عناصر المشهد الجمالي الذي ينتج في قاطني قطعة الأرض التي تحتضنهم ذاك الحب، الذي يغتفره نظراؤهم في القبيلة المترحلة. وكما تنتمي القبيلة المستقرة هذا الحب في قلوب أفرادها، فإنها تلجأ إلى زرع أو تنشيط المحفزات الضرورية لإنماء تلك العلاقة مع الأرض وهكذا العلاقة بين القاطنين عليها، من قبيل تأسيس مناشط جماعية، وتنمية روح عامة داخل القبيلة، وصناعة هوية خاصة، وتأكيد المصالح المشتركة، وتوفير فرص متكافئة لأفراد القبيلة، لاشعار الجميع بالمسؤولية والاحساس بضرورة الحفاظ على المصالح العامة.

فالعلاقة مع الأرض قائمة، إذن، على شراكة ومنفعة متبادلة، أي علاقة أخذ وعطاء. وفي وضع كهذا، غالباً ما تكون القبيلة المستقرة أشد تماسكاً والتحاماً، للمنافع والمخاطر المشتركة التي تملئ على أفراد القبيلة الدفاع، وإن تطلب التضحية بالأرواح، حفاظاً على مكتسبات جماعية آنية وقادمة. فليس هناك من يريد التفريط فيما حققه من سبق ومن سيأتي من أجيال، فهذا تقتضي الرابطة مع الأرض وهكذا تفتقرض قوانين الاستقرار.

النموذج الآخر، هو القبيلة المترحلة. فأول فاقة يعاني منها أفراد القبيلة المترحلة هي الانحلال من الجذور، وتلاشي المعاني الكبيرة الثقافية والنفسية والاجتماعية الناشئة عن الروابط بأشكالها المختلفة، ولعل أهم رابطة هي تلك المنعقدة مع الأرض، كونها الحاضنة لمجمل الروابط الأخرى. علاقة القبيلة المترحلة مع الأرض شديدة التناقص، بل هي علاقة قائمة على الاستغلال والافكار والاستثنائية المتصلة بحدود الافادة من خيرات الأرض وانضابها وليس تثميرها لغرض الإعمار والانماء. وفي جوهرها علاقة خصامية لا تستهدف توليد وتوطين الرابطة مع الأرض، ولذلك فليس ثمة روح عامة يراد إشاعتها بين أفراد هذه القبيلة مع الأرض، بل ليس هناك أرض يكامل حملتها بهواتها، ومناهلها، وطيرها، وينتبه يراد لها أن تدخل في التكوين النفسي والثقافي والاجتماعي لهذه القبيلة، بل الأرض بالنسبة لها هي مشروع غنيمة ناجزة أو مرشحة للانزلاق ضمن عمليات النهب المنظم. إن انعدام تلك العلاقة الروحية مع الأرض يعكس نفسه في اضمحلال تلك الروابط الداخلية بين أفراد القبيلة، إذ ليس هناك ما يمكن وصفه بروح جماعية تسري بين أفراد القبيلة، ولا مسئولية تلزمهم بالدفاع وصيانة الحرم بالمعنى الجغرافي وأيضاً الثقافي.

نزعة العداوان والانقضاض على ممتلكات الآخر تكون غالباً صفة ملازمة لأفراد القبيلة المترحلة بل هي حاضرة على الدوام في تفكيرهم، ولذلك فكل ما هو خارج اطار القبيلة يصنف باعتباره ساحة مواجهة مفتوحة، أرضاً كانت أم ناساً أم ثروات. هذا التمايز بين نموذجين قبيليين يلفت انتباهنا إلى العلاقة

كيف ستعامل العائلة المالكة مع المذكرة الاصلاحية؟

خيارات التهميش والتدرج والفورية

متهم في الولايات المتحدة كوني شيوعياً. وهذه اللغة تكررت في لقاء الأمير عبد الله في مناسبات مماثلة، وأخيراً مع الموقعين على المذكرة الاصلاحية، فقد إعتبر ما أورده الموقعون من مطالب ترجمة حرفية لأجندته الاصلاحية تماماً كما الحال مع مبادرة الأمير عبد الله الى القمة العربية في بيروت قبل أكثر من عام والتي كشف عنها الصحافي الاميركي وصاحب المقالة اليومية في جريدة نيويورك تايمز تومس فريدمان.

حاشية الأمير عبد الله قادرة كما هو على تبرير أي تباطؤ أو تلوّك في تنفيذ المذكرة الاصلاحية فلعبة التلاوم (Game Blame) تقتضي أن يرمي كل طرف الكرة في ملعب الآخر، بحيث يخلي مسؤوليته من أي نتائج وخيمة ناجمة عن فشل أي طرف في إتخاذ موقف صحيح حيال قضية في الأصل صحيحة. وكبما لا يحمل أي طرف مسؤولية خسارة جزء من السلطة لصالح من هم خارجها، فإن الأمير عبد الله وحاشيته قادرون على مخاطبة دعاة الاصلاح بلغة المشفق تارة والحريص على تحقيق تطلعات الشعب وأمالها تارة ثانية، وثالثة بلغة العاجز بسبب وجود أطراف معيقة للاصلاح. قد توحى لغة العجز عن إختلال ميزان القوى والصراع على السلطة، ولكن قد توحى أيضاً بأن ليس هناك من يملك زمام المبادرة على أساس أن تقاسم الحصص تقتضي أن لا يكون الأمير عبد الله الطرف الحاسم في صناعة القرار السياسي.

هناك، على أية حال، تباين وسط العائلة المالكة في الموقف من المطالب الشعبية وفي طرق التعامل مع الاصلاحيين والأدوات المستعملة معهم، وكل حسب طريقته ومن موقعه.

الأمير نايف، وزير الداخلية، له طريقة خاصة وفريدة في التعامل مع الاصلاحيين، وتكفي تصريحاته الاخيرة حين سئل عن المعارضة في الخارج وموقفها من رجال الأمن، فقد تنزّل الى مستوى شديد الاخلال بمسؤول كبير في دولة، حين خاطب فيصل، بلغة التهديد والوعيد، وكشف عن الطبيعة القسعية لأجهزة الأمن وتحدى

ولا يقدّم الأمير طلال ولا الأمراء الكبار تفسيراً لهذا الموقف، سوى أن في ذلك إرضاءً للتيار الديني، الذي يرفض بحسب تكوينه الثقافي مبدأ الديمقراطية باعتباره يتعارض مع حاكمية الشرع، بناء على النظرة النمطية الى الديمقراطية بوصفها مشروعاً وأيديولوجية وليس كونها ممارسة وآلية لضبط العلاقة بين الحاكم والمحكوم وطريقة لتحسين أداء السلطة.

وعلى أية حال، فإن الالتصاق بتبرير كهذا لا يعدو كونه سوى قفزاً على الحقائق الاجتماعية والثقافية في هذا البلد ان لم يكن السخرية منها، فشرط التحول نحو الديمقراطية مكتملة، بما في ذلك العامل الدولي الذي ظل مناهضاً لتحول من هذا القبيل خشية خسارة المصالح الحيوية للقوى الكبرى. فالولايات المتحدة هي الأخرى الآن تؤيد الانتقال الى الديمقراطية في السعودية بهدف إفراغ شحنات التطرف وإبطال مفعولها عن طريق تشجيع الديمقراطية.

ولي العهد الذي استقبل ممثلين عن الموقعين على المذكرة الاصلاحية الاخيرة يدرك تماماً جدية وإخلاص أصحابها، وقد عجز لهم عن ذلك، بل زاع على ذلك بأن أكد لهم جديته في المضي نحو تنفيذ برنامج اصلاحى شامل، واعتبر محاربته للفساد المالي خطوة في طريق الاصلاح الاقتصادي. يقال بأن الأمراء الصقور مثل سلطان ونايف وسلمان مستأوون من طريقة إدارة عبد الله لموضوع المذكرة الاصلاحية، ويخشون نهاية ملك آل سعود على يده، باعتباره غير مهمل سياسياً للتعامل مع قضايا حساسة كهذه.

وعلى أية حال، لا يجب التعميل كثيراً على كفاءة الأمير عبد الله ومرونته المزعومة، ويتذكر الناشطون سياسياً في هذا البلد طبيعة اللوحة الودودة والمآكرة لدى الأمير عبد الله في التعامل مع المعارضين. يقول أحدهم بأنه خلال اللقاء الذي جمعه مع الأمير عبد الله بحضور عدد من قادة المعارضة اليسارية فسر عودتهم من الخارج بعد وفاة الملك فيصل، خاطبهم الأمير عبد الله بلغة لينينية متقدمة، بل زايد عليهم في ذلك قائلاً: انني

حلقة جديدة من النشاط الاصلاحى قد انتعقدت في المملكة، وتنادى دعاة الاصلاح الى بلورة رؤية جديدة متقدمة ومخلصة كما ترجمتها مذكرة الاصلاح المرفوعة الى ولي العهد في الثامن والعشرين من يناير الماضي. إشتملت المذكرة على مقترحات حل لمشكلات البلاد الملحة الاقتصادية والسياسية والقانونية والفكرية، ولم يغيب عن بال الموقعين طبيعة التركيبة السكانية والتكوينات الثقافية والاجتماعية المتنوعة والمتباينة في هذا البلد، فالموقعون على المذكرة هم خير مثال على هذا التنوع.

ما نحاول هنا الحديث عنه ولو بصورة مقتضبة وإجمالية هو قراءة ردود الفعل المحتملة من جانب العائلة المالكة. وأهمية هذه القراءة تنبع من أن العائلة المالكة لم تبد حماساً مقبولاً في الاستجابة للتوجهات الاصلاحية بدرجة مقنعة، بل في أحيان كثيرة كانت العائلة المالكة عاملاً معيقاً لأي تحول سياسي سواء على المستوى الداخلي أو حتى الاقليمي، فقد تأخرت عمليات التحول نحو الديمقراطية في بعض دول الخليج والبحرين كمثال بارز بسبب العامل السعودي الضابط لجهة كبح عجلة التحول السياسي والسير نحو الانفتاح وتوسعة دائرة المشاركة الشعبية في الحكم.

المذكرة الوطنية التي مازال تعداد المناصرين لها والمؤيدين لمحتوياتها في تزايد مستمر، عبرت عن صدق اللحظة التاريخية التي إنبقت فيها، وبالمقارنة مع عرائض سابقة، فإنها، المذكرة عكست تطور التفكير الاصلاحى لدى الموقعين أولاً والتيار العريض من المناصرين ثانياً.

ثمة تبريرات يلجأ اليها بعض أقطاب العائلة المالكة لتأخير عملية الإصلاح أو للتعبير عن رفض ضمني لأصل فكرة الاصلاح، وهو كما عجز عنها مراراً الأمير طلال الاصلاحى المزعوم وما هي - أي التبريرات الا لسان حال العائلة المالكة. واحدة من تلك التبريرات تقول بأن مجتمعا غير مهنيء للتحول نحو الديمقراطية، وفي واقع الأمر أن المعنى بصورة محددة ليس المجتمع بل السلطة وحصريا العائلة المالكة.

أسئلة مشروعة حول وضع الإصلاح حين التنفيذ

ثمّة قلق يساور عدداً كبيراً من الإصلاحيين، مفاده أن تأخذ العائلة المالكة بطريقة التدرج في عملية الانتخاب بحيث تبدأ في حدود ضيقة مثل مجالس الجامعات أو البلديات ومن ثم الانتقال إلى مجالس المناطق وصولاً إلى مجلس الشورى. ولكن هذه الطريقة - بحسب أسلوب العائلة المالكة ذات الطبيعة المترددة والبطيئة والمسكونة بالشك - تفتح المجال للعائلة المالكة في اللعب على عامل الزمن إلى حد مخالفة قوانين التاريخ وحركته، بحيث تضع جدولاً زمنياً مفتوحاً لعملية الانتقال من مستوى إلى مستوى آخر ومن دائرة إلى أخرى.

ثم لماذا يبدأ التدرج في الإصلاح من الدوائر الصغيرة والمستويات الدنيا، رغم أن الخلل المراد إصلاحه ليس في هذه الدوائر والمستويات بل الخلل كامن في الدوائر العليا، وأن إصلاحها كفيل بتحقيق الإصلاح أتمتياً وبصورة تلقائية في الدوائر الدنيا. في حقيقة الأمر، إن القول بالتدرج في الإصلاح في حدود ضيقة يلفت الانتباه إلى رغبة العائلة المالكة، وليس بالضرورة، إلى شروط ومتطلبات التحول وتطلعات الناس.

ولكن، أولاً وقبل أي شيء آخر، لماذا التدرج؟ هل هو تلبية لرغبة العائلة المالكة أم مراعاة للظروف الداخلية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للسكان في هذا البلد؟ فكل واحد منهما جواب وطريقة في الدراسة.

ولماذا لا يتم الإصلاح بصورة دفعية ولكن وفق برنامج مدّ بآفاق، وخير مثال البحرين، فالتحول نحو الديمقراطية في هذا البلد لم يستغرق تلك المدة الزمنية الطويلة الموهمة، بل كانت قيادة وشعب البحرين ناضجين إلى مستوى استيعاب شروط التحول وفرصة ومشاكله أيضاً. هناك بطبيعة الحال من يعترض على ذلك بالقول بأن البحرين دولة صغيرة ولا تحتاج لاستعدادات وإمكانات هائلة من أجل الانتقال إلى الديمقراطية، والجواب على ذلك بسيط جداً فالضيق لا علاقة لها بالأحجام بل بالاستعدادات النفسية والفكرية لدى الحاكم والحكوم للدخول في مرحلة الإصلاح. وثانياً إن ثمة شروطاً علمية للتغيير السياسي يجب مراعاتها وهي بلا شك متوفرة في المملكة، منها، على سبيل المثال، نسبة التعليم العالية، ومستوى العمران والتصنيع ووجود طبقة وسطى واسعة قادرة على هضم منتجات التحديث وإعادة استعمالها لتحقيق حاجاتها المادية والمعنوية، إضافة إلى وجود نخبة فكرية وسياسية قادرة على توجيه الرأي العام، وهكذا مؤسسات أهلية وأن في أشكال بدائية، هذه الشروط وغيرها كفيلة بتوفير مبررات التحول نحو الديمقراطية بطريقة سلمية.

أنس بالسكوت والاحتساب بالسر والدعاء بظهر الغيب ووجد آخرون في فضاء الإنترنت سلوتهم وآخرون طلقوا القضية برمتها، وأصبحت جهودهم منصبة على شرعة الأوضاع السائدة وخلق التبريرات الفقهية لها. وفي حقيقة الأمر، أن هذا ما تراه عليه العائلة المالكة، حيث يتآكل الإصلاحيون وينسحب بعضهم من ميدان المواجهة ويقرر آخرون بأن لا أمل في الإصلاح، بانتظار قوة جبارة تتدخل لتحقيق ذلك.

وثانياً: طبيعة الظروف السياسية التي ستنشأ عقب الحرب على العراق. ويجب التفكير دائماً بأن ثمة قوى وتدابير كابحة للإصلاح تعمل بدون توقف داخل العائلة المالكة على المستويين الداخلي والخارجي، فهناك بلا شك قوى محافظة يسعى بعض أمراء العائلة المالكة لاستمالتها من أجل مواجهة تيار الإصلاح، وهناك أيضاً أطراف دولية وربما أميركية يهمها الإبقاء على استمرار تدفق النفط بواتر منتظمة، لا ترغب أن يكون تشجيعها للإصلاح السياسي في السعودية على حساب النفط. الدبلوماسيون السعوديون والذين وظفوا مجهوداً مالياً وسياسياً من أجل إقناع الدوائر السياسية في الولايات المتحدة وإلى حد ما في أوروبا، فشلوا هذه المرة في إستعمال اللهجة التقليدية في "تهويل الخطر الديمقراطي على المملكة"، بناء على مقيدة مزورة تقول بأن الديمقراطية ستمهد الطريق أمام المتطرفين والاصوليين للانقضاض على السلطة. فقد تبين فيما بعد أن أعشاش التطرف والاصولية تم بناؤها وصناعتها من قبل السلطة نفسها، ومنها انطلقت طوابير الانتحاريين إلى نيويورك وواشنطن كما انطلقت في أماكن عديدة من العالم.

الآن وقد رفعت المذكرة وأوصل دعاة الإصلاح كلمتهم، يبقى السؤال هنا: كيف سيتم تطبيق بنود المذكرة؟ وعليه تبدو محاولة الكاتب والدكتور عبد الله الفوزان توضيح "نفاصل الكيفية التي سيكون عليها النهج الإصلاحي المرتقب وبرامجه الزمنية" على درجة كبيرة من الأهمية.

إن انطلاق العملية الإصلاحية تبدأ أولاً بتغيير أساليب تشكيل المجالس المختلفة وفلسفة مقاصدها كما يقول الفوزان، وهذا صحيح، لأن طريقة التأسيس كفيلة بتغيير الوظيفة المنوطة بهذه المجالس، أي، بكلمات أخرى، أن تأسيس مجلس الشورى عن طريق تعيين أعضائه أي بالغاء إرادة الناس واختيارهم سيحيل وظيفته إلى عبارة عن تلبية لإرادة أخرى غير إرادة الناس بل إرادة الحاكم الذي عين أعضائه. ولذلك فإن تحقيق مبدأ المشاركة السياسية بصورة صحيحة "يقضي تغيير أسلوب تشكيل تلك المجالس من أسلوب التعيين إلى أسلوب الانتخاب".

المعارضة بأن تعود إلى الداخل كي تجرّب قوة الأجهزة الأمنية، وفي ذلك هبوط لا يجوز لوزير دولة أن يصل إليه. ولعل الأمير نايف أراد إيصال رسالة انشطارية إلى المصنّفين في خزانة المعارضة بما في ذلك دعاة الإصلاح، سيما في ظل تصدع الجبهة الأمنية في هذا البلد نتيجة تواصل الأحداث الأمنية، وهكذا التهديدات التي تحملها نتائج أي حرب محتملة في المنطقة.

لا يتحدث أي من أعضاء الجناح السديري عن الإصلاح السياسي لا بالسلب ولا بالإيجاب، وإن كان صمتهم يعتبر مؤشراً سلبياً بحسب التجارب السابقة، والسؤال العام لهذا الجناح - وهناك مخاوف - دائماً - من تدخل أحدهم أو بعضهم لإخماد جذوة الإصلاح ومقارعة التوجهات الإصلاحية في هذا البلد. ويبرز على الدوام دور الأمير نايف وزير الداخلية والأمير سلمان، أمير الرياض الذين لعبا دوراً قامعاً لرجال الإصلاح، سجناء وتهديدات بالفصل من الوظائف وتشهيراً بالسمعة والقائمة المألوفة من مسلسل المضايقات.

بالمقارنة مع مجريات النشاط الإصلاحي خلال أزمة الخليج الثانية، تبدو الاستجابة الرسمية حتى الآن معقولة، لا أقل كما تعكسها الصحافة المحلية حيث بات الحديث عن الإصلاح السياسي والمذكرة مسموحاً به أو لا أقل غير مدرج في قائمة "اللامفكر فيه"، وهي قائمة مفتوحة في بلد تكاد تنعدم فيه حرية الصحافة والرأي والتعبير. نكرر، أن مجرد القبول بالحديث عن الإصلاح السياسي يعتبر مؤشراً إيجابياً، ولكن يخشى أن يكون هامش الحرية السموح به الآن ذا صلة بأوضاع سياسية خارجية وإقليمية، وتحديداً بظروف أزمة الولايات المتحدة مع العراق واقترب ساعة الصفر في حرب باتت وشيكة في المنطقة والمخاطر الناجمة عنها، كما تحدث عنها مقرّبون من الإدارة الأميركية، والتي ستفضي إلى تغيير صورة المنطقة، وتنهين أوضاع ما بعد أزمة الخليج الثانية إلى أن الحكومة السعودية استطاعت بعد زوال الخطر المباشر للتعرف لخصومها المحليين وإسقاط مطالبهم وفرض أسلوبها وجرة التغيير التي قررتها.

ومهما يكن، فإن قدرة العائلة على المناورة وإبطاء مفعل النشاط الإصلاحي يستوقف على متغيرين: الأول قدرة الإصلاحيين على السير طويلاً مهما كلف الأمر نحو تحقيق أهداف التغيير، أي بمعنى آخر اعتماد سياسة النفس الطويل مع السلطة، وتكثيف الأنشطة الإصلاحية وتنظيمها، ولذلك تبدو مخاوف وتنبيهات الكاتب والقانوني عبد الرحمن اللامح في جريدة (الوطن) بتاريخ ٢٠٠٣/٢/٤ للإصلاحيين مهمة حيث أن بعضهم ومع تقادم الزمن

قراءة في خلفيات الوثيقة الوطنية للإصلاح

الإصلاح مدخل وحيد للإستقرار



ولي العهد: الإصلاحات ضرورة أم ورقة في الصراع؟
لدولة القانون قد وضع. بل يلزم توجيه الجهود من أجل تحقيقه من أعلى. أي من حيث تكون السلطة التنفيذية غير قادرة على الانفراد بقرار يمس مصير الوطن والمواطنين.

الموقعون رأوا بأن مشروعية السلطة وتحقق العدل يبدآن من وضع أساس متين وعميق لمبدأ الشورى في صورتها "الملزمة". ولكن لا تقتصر الوثيقة الوطنية للإصلاح أن مجرد القبول النظري بمبدأ الشورى يكفي لتحقيق المشروعية والعدل، بل ثمة حاجة لتأسيسات ضرورية تكون صمام أمان لضمان تطبيق الشورى واستقرارها وتجزؤها ودوامها، وذلك بالبدء بتدشين دولة المؤسسات القائمة على أساس دستوري. وهذا التدشين يتطلب ضرورة قيام مؤسسات، والفصل بين السلطات الثلاث الضامنة للحقوق الأساسية للمواطنين في العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، بحيث يضمن بصورة أكبر تحقيق الشورى النيابية لجهة تجسيد المشاركة الشعبية ومبدأ التعاقد الاجتماعي، واعتماد قاعدة التراضي والاختيار الحر والتعاون كأساس في العلاقة بين السلطة والمواطن.

مبدأ الانتخاب: علامة فارقة في الإجتهاد الاصلاحية

خلت عرائض السنوات المصاحبة لأزمة احتلال الكويت (أغسطس ١٩٩٠) وما بعدها من ذكر لمطلب الانتخاب من كافة القوى الايديولوجية والسياسية. ولكن هذه الوثيقة كباكورة ربما لعرائض لاحقة تمثل افتتاحاً مشجعاً، فقد شدد الموقعون على هذا المبدأ في مواقع عديدة.

وحين يتثار موضوع الانتخاب، يفتح ملف مجلس الشورى كتجربة شهدت دورات ثلاث من عمرها ولم يكتب لها الدخول ضمن سجل التجارب السياسية الشعبية أو تضاف الى الميراث السياسي الأهلي. ولذلك ظل مجلس

مجرداً في مذهب الشيخ محمد بن عبد الوهاب وفي خطه الفكري والمدرسي، والاساس الثاني هو الحق التاريخي للعائلة المالكة في الحكم. في مقابل أو في موازاة هذين المكونين، تقدم المذكرة تفسيراً قد يرتقي في متابعات استطراداته الى مستوى البديل لأسس مشروعية جديدة، ممثلة في تطبيق الشريعة الاسلامية (دون التقيد الصارم بطريقة محددة أي عدم التقيد بمذهب محدد) اما الاساس الثاني وهو رضا الناس وقبلهم. والآخر يمثل تأسيساً جديداً وفي واقعه مناقضاً لعقيدة السلطة التي كان يرى مؤسسها وأبناءؤه أن ما حققه هو إنما بقوة السيف ولذلك لا يجوز أن يمنح الناس فضلاً أو قراراً فيما لم يشتركوا في إنجازه. كما أن هذا الاساس مخالف لعقيدة المؤسسة الدينية بتركيبتها البطريركية الأبوية والتي يرى رموزها الكبار بأن الناس مازالوا قاصرين إيمانياً وذهنياً عن بلوغ مرحلة يقرروا فيها ما يصح وما لا يصلح.

الموقعون على الوثيقة أعادوا في الاساس الثاني حقاً كان الناس محرومين منه منذ نشأة الدولة، وهو حقهم في اختيار شكل السلطة وانتخاب الحاكم، مستعدين فحوى العقد الاجتماعي كما تقرر في نموذج الدولة الحديثة الذي أخذت به المملكة ولكن بصورة انتقائية ومشوّهة.

وفي تواصل مع تحقيق توازن القوة، ونقل بعض ما احتكرته السلطة الى المواطنين، ترى الوثيقة الوطنية للإصلاح بأن عملية احتكار السلطة أو الجزء الأكبر منها بيد فئة قليلة من الناس، ممثلة في العائلة المالكة وبعض أفراد القبائل الحليفة لها إضافة الى طبقة رجال الدين من أتباع المذهب الرسمي، بأنها: أي عملية الاحتكار. أفضت الى اختلال ميزان العدل، وانتقاص الحقوق، وأن تصحيح الاختلال وإرجاع الحقوق الى أصحابها لا يتم الا بعملية تكسير السلطة الى اجزاء وتوزيعها بين قوى وسلطات متنوعة وغير متخاضعة، أي لا تخضع أي منها لسلطان الأخرى وبالعكس.

وتكسير السلطة لا يبدأ في نظر الموقعين من أسفل، أي في المؤسسات غير ذات الصلة بعملية صناعة القرار السياسي، كما يحاول بعض اقطاب النظام إغراء دعاة الإصلاح به وإيهامهم بأن حقبة الإصلاح قد بدأت وأن حجر الاساس

مذكرة الإصلاح، المرفوعة الى ولي العهد مازالت تجتذب تأييداً متصلاً من قطاعات واسعة، وهي تمثل ميلاداً جديداً لوعي سياسي عام، وحركة شعبية في النضال السلمي يرجى منها تحقيق أهدافها النبيلة والمشروعة. المطالب الواردة في المذكرة تستلطن تقييماً شاملاً وعميقاً لتكوين الدولة وجهازها الاداري، وترسم ملامح دولة يراد منها إعادة تركيبها على أسس جديدة يتحقق فيها القدر المتيقن والمطلوب من الاستقرار والمساواة والعدل، ولذلك كانت المذكرة "الوثيقة الوطنية للإصلاح" رؤية لحاضر الوطن ومستقبله" حسب عنوانها.

لم تكن المذكرة لتلبية طموحات وتطلعات فئة مهنية أو شريحة اجتماعية أو قوة سياسية محددة، وإنما ترجمت آمال ومطالب طيف واسع ومتنوع من سكان المملكة. وهم، أي الموقعون، في الوقت الذي يمثلون هذا التنوع الكبير والواسع لقوى اجتماعية وسياسية ودينية واتجاهات فكرية ومذهبية يحتضنها تراب الجزيرة العربية وداخل الحدود الجغرافية للمملكة، فهم يؤكّدون وبشدة على وحدة التراب الوطني ويتمسكون بالوحدة السياسية تبعاً لوحدة التراب. ويرى الموقعون على المذكرة أن الوحدة الوطنية تسترعي الملامسة المباشرة لمشكلات ومخاطر مباشرة تواجه الوطن والوحدة الوطنية وتملي المخاوف من نتائجها ضرورة ملحة لجهة مباشرة اصلاحات جديدة واعادة تشكيل العلاقة بين السلطة والمجتمع على أسس صحيحة.

تنطلق المذكرة من المبدأ الذي قال الامير عبد الله أنه يلتزم به ويلزم من هم دونه به، وهو مبدأ الشفافية على كافة المستويات والقضايا ذات الشأن العام، وخصوصاً فيما يتعلق منها بمشكلات الوطن والمواطن. وانطلاقاً من مبدأ الشفافية يأمل الموقعون أن يعين المبدأ على بلورة رؤية في تدشين مرحلة حوار وطني شامل تستهدف تقديم مراجعة ومعالجة لمشكلات الوطن والمواطن.

لعل أول ما تثيره المذكرة وتؤسس عليه مطالبها هو رؤية موقعيها لتكوين الدولة وأسس مشروعيتها، فالمكونان التقليديان للمشروع في المملكة والذاتان طالما تحدثت عنهما المؤسسون وأسلافهم: الأول، وهو الدين



محمد سعيد طبيب: احد مهندسي الوثيقة الوطنية

ويضيف لاحقاً: "أدت ممارسات الأجهزة الأمنية، التي لا تخلو من انتهاكات لحقوق الإنسان، إلى تشكل (صورة ذهنية) مخفية عنها". هذا التأوه الذي يترجمه أحد ضحايا الجهاز الأمني يلتقي مع تأوهات عدد كبير من ضحايا الأجهزة الأمنية التي مارست ومازالت انتهاكاً سافراً في مجال حقوق الإنسان وفي القلب منها حق التعبير والرأي.

مؤسسات المجتمع المدني

تخبرنا التجارب والأبحاث الأكاديمية بأن الديمقراطية لا تنمو ولا تتزعر إلا في وجود وتنامي مؤسسات المجتمع المدني كوسيط ضروري تستكمل فيه الديمقراطية شروط نشوئها ومقومات استقرارها وحمايتها من غدر السلطة والانتقال عليها لاحقاً، إذ لا يمكن ضمان ديمقراطية أو حريات أو انتخابات بدون وجود مؤسسات مجتمع مدني تنعكس فيه وفيها الممارسة الديمقراطية والحرية والانتخابات على المستوى الشعبي أو لنقل غير الرسمي قبل بلوغها المرحلة السياسية أي لحظة ترجمتها إلى فعل في حلبة المنافسة على المناصب السياسية، كما تستهدف هذه المؤسسات تدريب العاملين فيها على عملية صناعة القرار في المستويات الدنيا قبل الوصول إلى مرحلة صناعة القرار السياسي.

مؤسسات المجتمع المدني هي التعبيرات العلنية لتوجهات المجتمع وثقافته في تنوعها وثرانها وهكذا لمناشطه في أشكالها المختلفة المهنية والاجتماعية والرياضية والاقتصادية، مثل النقابات المهنية الصحافية والطبية والعمالية والجمعيات الثقافية والنوادي الادبية والرياضية والجمعيات الخيرية والنسائية. من هنا شددت الوثيقة الوطنية للإصلاح على ضرورة إنساح المجال لمثل هذه المنظمات بأن تقوم وتتم حمايتها بالقانون.

الشكل الاقتصادي

الاضلاع الاقتصادية السيئة التي يعاني منها

توليهم، بما يجعلهم أكثر قدرة على حلول عملية للمشكلات المتداخلة المستجدة"... اعتبرت الوثيقة الوطنية كل ذلك من أسس الإصلاح القضائي الذي سينعكس على جوانب أخرى في الحياة السياسية والاجتماعية في المملكة. وعلى أية حال، فإن ثمة حاجة ستبدو لاحقاً لمزيد من الايضاحات حول هذه النقطة سيما مع المخاوف المتكررة من سقوط السلطة القضائية لعمليات إبتزاز من السلطة التنفيذية، وحيث أن السلطة القضائية مازالت خاضعة تحت تأثير اتجاه تفسيري موحد وغير قابلة لاستيعاب اتجاهات تفسيرية أخرى.

الحقوق والحريات العامة

يوزي الاهتمام الشديد بموضوع الانتخاب التأكيد على مجمل الحقوق والحريات العامة في شكلها الفردي والجماعي. ولعل ما أشار إليه الكاتب والمفكر السعودي الدكتور تركي الحمد حول تقديم الحقوق والحريات العامة على الانتخاب يحمل دلالة هامة، فالانتخابات ما هي الا مظهر وتجسيد لما تم سلفاً انجازه في مجال الحقوق والحريات. وفي واقع الأمر، إن أهم محنة عانى منها المواطنون في أرجاء هذا البلد كانت الحرية في صورهها المتنوعة والمشروعة، ونقص تحديد حرية الرأي والتعبير والتجمع، كحق أصيل من حقوق الإنسان. يعبر دعاء الإصلاح وأصحاب القلم والرأي عن سخطهم بلغات اعتذارية أحياناً، وفي أحيان أخرى يكتبون بلغة السخط والحزن على وضع بات من غير الممكن احتمالها، لأن الكلمة الحرة باتت مخنوقة حتى قبل ولادتها أو حين تولد خارج الحدود، كما في قصة الاستاذ زهير كتيبي الذي يحاكم على ما كتبه ونشره في مصر.

عشرات بل مئات الأشخاص صودرت حقوقهم الاساسية في الكتابة والتأليف لأنهم يحملون "رأياً مختلفاً" ويكتبون بلغة غير متصالحة مع الحاكم، وآلاف أخرى من المواطنين فقدوا وظائفهم وسجنوا أو حرموا من عيش هادئ بسبب جبروت الأجهزة الامنية. وهناك العشرات من الموقعين على الوثيقة الوطنية ممن اعتقلوا أو حرموا من وظائفهم أو صودرت كتبهم ومنعوا من التحدث في الكتابة. وقد أشارت العريضة إلى ضرورة إعادة المفصولين إلى أعمالهم وإعادة الاعتبار المادي والمعنوي إليهم.

كتب د. محمد الحضيف في منتدى (الوسطية) مؤخراً قصته مع هذه الأجهزة فقال: "لم يعان أحد من (غنف) الأجهزة الأمنية .. مثلاً عانينا: أنا.. والدي.. وخواني. مارست تلك (الأجهزة) ضدنا صنوف الأذى والإذلال النفسي والجسدي. وعانت أسرنا، و أطفالنا. تشقتا، ودنوبا نفسية عميقة.. لم تجرح آثارها بعد!

تجربتنا مع الأجهزة الأمنية، كانت استخداماً مفرطاً للعنف الجسدي والنفسي، ومعاملة قاسية منها طويلاً، و مازالنا (نصارع) تداعياتها"

الشورى أحد الملفات الساخنة بين السلطة والمجتمع، بل مثل المجلس أحد مظهرات الأزمة بين المجتمع والسلطة على امتداد عقد من الزمن، كما أن تسويتها تعتبر مؤشراً إيجابياً على خط الإصلاح الصحيح.

على خلاف ما تقرر في نظام مجلس الشورى وما جرى تطبيقه في الدورات الثلاث في مسألة وصول الأعضاء إلى المجلس، طالب الموقعون بتشكيل مجلس شوري منتخب، تكون مواصفاته المباشرة اختيار المواطنين لمرشحيهم عن طريق الاقتراع الحر المباشر عبر صناديق الاقتراع، وأن يكون المجلس مثلاً لجميع المواطنين، وهذه اشارة إلى أن المجلس الحالي رغم مبدأ التعيين المعتمد في اختيار اعضائه، الا أنه يفتقر التمثيل العادل لكافة المواطنين. ولأنه كذلك، لا يصدق عليه صفة أهل الحل والعقد والرأي، أي التحول إلى سلطة تشريعية متكاملة الصلاحية، بعد الكتاب والسنة.

وكيما تتحقق في هذا المجلس شروط ومواصفات إجماع الأمة، لا بد من حيازته على صفة التمثيلية العادلة، والصلاحية الكاملة، أي بكونه سلطة تشريعية حقيقية لكي يتمكن المجلس من مزاولة المهام التشريعية والرقابية المنوطة بملته تجاه السلطة الأخرى.

وما يصدق على مجلس الشورى، ينسحب وينفس القدر على مجالس المناطق من كون إختيار أعضائها يتم عن طريق الانتخاب الحر المباشر، وأن يتحقق فيها مفهوم اللامركزية في إدارة الشؤون المحلية وممارسة دور الرقيب على الأجهزة التنفيذية في كل منطقة.

القضاء

أزمة الاستقلال والتمثيل

لم تقدم المذكرة إيضاحاً وافياً لشرح أزمة استقلال القضاء في المملكة، والمخاطر الحقيقية المصوبة لصلحياته والهوام المنوطة به، الا أنها بلا ريب لامست جوانب رئيسية في القضاء كمؤسسة يراد منها أن تكون سلطة مستقلة محايدة في تأثيرها للتسلطين التنفيذية والتشريعية، بل تمثل الضامن الأقوى لتطبيق صحيح للقوانين.

الوثيقة الوطنية للإصلاح أكدت على مبدأ استقلال السلطة القضائية، واعتبرت توسيع صلاحياتها وإشرافها "على جميع أنواع القضاء الاستثنائي كالجان شبه القضائية في بعض الوزارات وإشرافها على التحقيق مع المتهمين وأوضاع المساجين ووضع هيئة الإدعاء العام أيضاً تحت سلطة المجلس الأعلى للقضاء أو رقابته، وإزالة النصوص والتدخلات التي تحد من استقلال القضاء أو غلبته أو تحد من حصانة القضاة، ووضع آلية لمتابعة تنفيذ أحكامه، لدى السلطة التنفيذية، بما يكفل هيئته واحترام أحكامه، والاسراع بتدوين الاحكام وتوحيدها، وتقنين التعزيزات، لأن ذلك يضمن العدل والمساواة والانضباط في تطبيق الاحكام، وتوسيع صلاحيات محكمة التمييز، وتوسيع وتعميق برامج إعداد القضاة قبل

المواطنون لم تعد موضوعاً قابلاً للتجريح والتأجيل، فالأرقام الرسمية بوحدها كفيّة كما تعكس الصورة القائمة لأحوال المواطنين الاقتصادية. فالدين العام المرتفع بمعدلات مضطردة والبطالة المتزايدة وتعدد المشاريع التنموية وتوقف الخطط الخمسية والانسانية، في مقابل انتشار الفساد المالي والأفراط في اهدار المال العام من قبل أفراد العائلة المالكة، وتفشي الرشوة، واستغلال السلطة للتدعي على ممتلكات الغير مالا وعقاراً. كلها تتطلب استراتيجيّة إصلاحية شاملة وصارمة.

الموقعون الإصلاحيون وضعوا المشكل الاقتصادي محورهما الثاني في المذكرة ويتقوّم هذا المحور على رؤية في العلاج تستند على مبدأ العدالة في الخطط الاقتصادية وتوزيع الثروة بين المناطق، ووضع آليات ضبط الانفاق وترشيده استهلاك المال العام، ووضع قائمة أولويات تحدد المخصصات المالية حسب الحاجة، وصولاً إلى مكافحة الفساد المالي.

وبطبيعة الحال، فإن هذا المقترح لا يكفي بمفرده للوصول إلى حل نهائي، بل يتطلب حضوراً فاعلاً للأجهزة الرقابية. وهذا أيضاً يستلزم كما جاء في المذكرة الوطنية "تقوية وتفعيل أنظمة ومؤسسات الرقابة والمحاسبة كديوان الرقابة العامة، وربطها بمجلس الشورى". وفي الأخير إشارة واضحة إلى أن الرقابة يجب أن تستقي من خلال مؤسسات منفصلة عن إطار تأثير السلطة التنفيذية المسؤولية دائماً عن اختلال الأوضاع الاقتصادية والفساد المالي والرشاوى.

أشارت المذكرة موضوع الدين العام، وهذا يعتبر ذا دلالة قوية على المشاعر الوطنية لدى الموقعين كما يعكس روح المسؤولية الجماعية التي يحملونها. الدين العام منذ إعلان وزير الاقتصاد الوطني عن حجمه قبل نحو عامين أثار فزعاً عاماً وقلقاً على مستقبل الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لمن هم الآن على قيد الحياة ومن هم في الأرحام ولأجيال لاحقة، فالرقم كما أعلن يومذاك كان ٦٧٠ مليار ريال سعودي أي ما يعادل ١٨٠ مليار دولار وهذا يعني أن السعودية تحولت إلى أكبر مدين في الشرق الأوسط غير أن ما يخفف الأثر قليلاً أن هذا الدين داخلي، ولكن ما يغفل عنه في هذا السياق أن هذا الدين بحجمه الضخم تعبیر صادق عن فشل الأداء الاقتصادي للدولة. ولعل واحدة من تحيرات الفشل هو الركود إلى مصدر وحيد للدخل، حيث مازال القسم الأعظم من الموارد المالية لهذا البلد يعتمد على النفط، وهو مصدر طبيعي مآله النضوب.

المذكرة تقترح تنوع مصادر الدخل، وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي، أي بمعنى آخر تحرير النشاط الاقتصادي من قبضة الدولة، وهذا بدوره يتطلب سن تشريعات وقوانين تكفل حقوق المستثمرين وتحول دون شعورهم بتهديد الدولة لهم في أي لحظة يفعل قدرتها أو قوانينها الموضوعية في الأساس لخدمتها.

العلاقة بين السلطة والمجتمع

المذكرة تشير من زوايا عدة إلى ضرورة إعادة تأسيس العلاقة بين المواطن والسلطة من منظور الحقوق والواجبات، ووفق الأدوات الدستورية العالمية والتي لا تتعارض مضمانيها مع أصول مقررة وعامة في الشريعة الإسلامية. يرى الموقعون بأن تماسك الجبهة الداخلية تكفله إشاعة ثقافة حقوق الإنسان محثة في "التسامح والانصاف والعدل واحترام حق الاختلاف، ودعم الوحدة الوطنية، وإزالة عوامل التفرقة والتمييز، مذهبية كانت أو طائفية أو مناطقية أو اجتماعية". وفي النص الأخير ما يستحق وقفة تأمل طويلة من قبل المسؤولين ودعاة الإصلاح لأن فيه تكتيفاً لأزمة الوطن في هذا البلد، هذا الوطن الذي لا يولد بعد لأنه لم يلد مواطنين حتى الآن، بما تحمل المواطنة من معنى حقوقي.

الأمر الآخر الذي أشارت إليه المذكرة يتعلق بموضوع الخدمات العامة التي تسعى غالباً ما تكون المهمة الأساسية للدولة، والخدمات الأساسية ترتبط أصلاً بالحياة اليومية للمواطن مثل السكن والعمل والتعليم والصحة وما شابه. ويقال إن فشل الدولة في الاضطلاع بتلبية هذه الخدمات تحديداً يعني الاصطدام بسيادتها، لأن السيادة لا تعني السيطرة فحسب، بل تعني شيئاً آخر يقوم على إقناع من تسود بقدرتها على تلبية احتياجاتهم.

وبلا شك أن تزايد أعداد العاطلين عن العمل يعني أن ثمة فئة من السكان لم تعد الدولة قادرة على إقناعها بسيادتها عليها. ولذلك تقترح المذكرة حل مشكلة البطالة المتنامية، وهكذا حلحلة ما يتعلق بأمر العمل والعمال من أجور وإعاشة للعاطلين والمتقاعدين والعاجزين.

دور المرأة السعودية

الموقف السلبي الراض للشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة حتى الآن محصور في التيار الديني السلفي، وهذا الموقف يلتقي مع اتجاه في السلطة لا يفرق بين المرأة والرجل كونه يرى السلطة امتيازاً خاصاً بالعائلة المالكة. ولكن هذا الموقف بات الآن في طريقه للانكسار، فالوعي الذكوري بحق المرأة يتزايد الآن في عملية إعادة تصحيح للحسابات الخاطئة القديمة، وعي مؤسس على حقيقة كون المرأة نصف المجتمع ليس على أساس نوعي فحسب بل وعددي أيضاً، وهو وعي مؤسس كذلك على نصوص شرعية واضحة تؤكد على دور المرأة وحققها في المشاركة الاجتماعية والسياسية وتفعيل دورها في الشأن العام.

مبادرات إصلاحية: امتحان صدق الحكومة

تنادي الوثيقة الوطنية للإصلاح والتي قدمت لولي العهد أواخر شهر يناير الماضي إلى أن

تقوم الحكومة بمبادرات إصلاحية من أجل إعطاء رسالة موافقة ضمنية على نواياها الإصلاحية، وكمؤشر إيجابي على جدية الموقف الرسمي من العملية الإصلاحية مثل: إعلان عفو عام عن المعتقلين بتهمة سياسية أو محاكمتهم محاكمة علنية عادلة، وإعادة الحقوق المادية والعنوية المنتهكة لدعاة الإصلاح المضطهدين بالشأن العام مثل أساتذة الجامعات ورجال القضاء وإعادةتهم إلى أعمالهم التي طردوا منها، وكثير منهم حرم لسنوات من الوظيفة أو جرى تهيمش وظيفياً أو صدرت في حقهم قرارات بالفصل النهائي من الخدمة، وكثير منهم عانى من مضايقات وقيود في حركته ونشاطه بما أثر على إستقراره العائلي.

وفي نفس السياق طالب الموقعون بتوفير الحريات المشروعة لأولئك العلماء والمثقفين لمناقشة الشأن العام المرتبط منه بتقصير الدولة ودون حيف الأجهزة الأمنية، وحسب المذكرة "واقفاً القيود على إبداء الرأي في الشأن العام، كالمنع من السفر، والتهديد بالسجن، أو الطرد من العمل، وكتابة تعهدات بالامتناع عن إبداء الرأي، والمنع من النشر".

مؤتمر وطني للحوار خطوة نحو الصراحة الوطنية

ويأمل الموقعون على الوثيقة الوطنية للإصلاح أن تنطلق العملية الإصلاحية من قاعدة حوارية تتمثل في دعوة الحكومة لحوار وطني عام يستهدف مناقشة المشكلات الأساسية التي تعاني منها الدولة، ويكون إطاراً تمثيلاً لجميع المناطق والفعاليات وجميع الاطراف الثقافية والاجتماعية، بصرف النظر عن اتجاهات الايديولوجية والسياسية، وتشارك فيه نخبة من أهل الرأي المهتمين بالشأن العام من أجل تشخيص المشكلات والتحديات التي تواجه الدولة والمجتمع، وصولاً إلى وضع تصورات حل مستندة على أساس جديد للعلاقة بين المجتمع والدولة، أي حسب المذكرة، "الوثيقة وضع أساس دستوري لبناء الصيغة التعاقدية لدولة المؤسسات".

إن التقييم الإجمالي لمحتويات الوثيقة الوطنية للإصلاح والموضوعات التي أثارها وعالجتها يظهر بأنها تصلح أن تكون أساساً صلباً لبدء مرحلة جديدة يكون فيها الإصلاح الشامل مدخلها الوحيد. وهذه الوثيقة الوطنية قد تعقبها مذكرات وعرائض أخرى وقد تلقى قبول العائلة المالكة أو بعض أفرادها وقد يكون العكس، أو قد تلجأ العائلة إلى عاداتها المألوفة في المماطلة والتأجيل والمساومة على هذه النقطة وتلك، وقد تخفف مستوى المطالب إلى ما دون تطلعات الناس، ولكن في كل الأحوال، فإن عقداً من السنوات كفيلاً بتعليم الجاهل قبل العالم، فإن ما أعقب إعلان الانظمة الثلاثة في مارس ١٩٩٢ من خضات أمنية وثقافية وسياسية دليل على أنه لا يصح إلا الصحيح.

هل يملك الخائفون من الديمقراطية بديلاً عن الاستبداد؟

ينتاب البعض الخوف أو بصورة أدق التحسس والنفور من اللجوء إلى الديمقراطية كمصطلح ومطلب سياسي يطمح دعاة الإصلاح لتحقيقه. ولذلك، فإن ثمة جدالات متصاعدة تدور تارة حول المصطلح نفسه، أي حول أعجمية المصطلح وقسمته إلى عناصره اللغوية الأولية (ديمو. كراسي) أي حكم الشعب، وتارة ينظر إليه من خلال أبعاده الأيديولوجية المضاهية أو المتناقضة. زعماء على الأقل - مع التفسير الديني لأساس الحكم.

بيد أن ثمة مقاربات أخرى للديمقراطية تتجنب التفسير الحرفي أو الأيديولوجي للمصطلح، وتتجه تحديداً إلى وضع الديمقراطية في سياق البحث عن حلول لمشكلات ثقافية واجتماعية قبل السياسية منها، وتكون الديمقراطية كأحد (ونؤكد كأحد) خيارات الحل المقترحة.

فثقافتنا السائدة مشحونة بالتوتر ومؤسسة على نفي الآخر وفي أحسن الأحوال مقاطعته، أي أنها ثقافة أحادية تنزيهية، يختفي فيها عنصر التسامح والقبول بمبدأ الاختلاف. والحديث هنا لا صلة له بالدين كنص موحى وكتجربة ساطعة في بعض حقب التاريخ الإسلامي، بل الحديث هنا وبصورة محددة عن الثقافة المنعكسة في السلوك والتفكير والممارسة، أي الثقافة التي تترجمها المواقف والآراء والتصريحات اللفظية أو المكتوبة، فهذه بكلمات أخرى ليست سوى ثقافة إسقاط حق الآخر في التعبير عن رأيه، أي التعبير العملي عن رفض مبدأ التعدد والاختلاف والتسامح الديني.

فالذين يخشون الآثار الجانبية الحقيقية والمتوهمة للديمقراطية يغفلون دائماً الجوانب الكارثية للوحادية والاستبداد بالرأي، فإذا كانت الديمقراطية تفتح الباب أمام الافكار الفاسدة للتسرب

إلى المجتمع، فإن الوحادية كفيلة بتشريع الاستبداد والظلم. ولو خيّر الناس بين الحاكم الكافر العادل وبين الحاكم المسلم الجائر لاختاروا الأول دون تردد. ويكفي كمثال على صدق ذلك أننا نتذكر سيرة أهل العدل والحاكم العدل ولحظات العدل في تاريخنا ولكن نغفر أو نضرب صفحاً عن معتقدات الحاكم، لأن الغاية من الحكم هو تحقيق العدل، وهذا وحده كفيل بتحويله إلى حكم شرعي، لأن الغاية من الشرع إقامة العدل بين الناس، والحكم هو أبرز تجسيدات ممارسة العدل وإقامته.

فبناءً على الحساب الإجمالي للمنافع المرجوة من الديمقراطية والمفاسد المحذورة منها، تكون الديمقراطية أفضل ما توصلت إليه التجربة البشرية في التأسيس لعلاقة آمنة بين الحاكم والمحكوم، ولأنها بشرية الانتاج والممارسة فمن الطبيعي وقوع الأخطاء والنواقص فيها على المستويين النظري والعملي. ورغم ذلك، فإن الديمقراطية كآلية وكتجربة تمنحنا القدرة على تصحيح الأخطاء التي نرتكبها خلال ممارستها، وتمنحنا الحرية على تأهيل أنفسنا من خلال التجربة والخطأ وتصحيح الخطأ، وهكذا تعلمنا الديمقراطية بأنها ممارسة وليست أيديولوجية كما يتوهم البعض، فالديمقراطية وحدها التي تمنحنا الحرية على طريقة ممارستها، وبإمكان كل شعب وكل دولة وكل جماعة صياغة نموذجها الديمقراطي بالطريقة التي تتواءم حسب الظروف والثقافة والتقاليد الخاصة بكل واحدة منها.

الديمقراطية قد لا تكون مفتاح الحل السحري لكل مشكلاتنا، ولكن إدخالها ضمن ثقافتنا وممارستها وشبكة علاقاتنا اليومية بشكل قبولاً ضمنياً بالتصالح الداخلي مع الذات قبل الآخر، أي القبول

بالتعددية والاختلاف والتسامح الديني. فالديمقراطية بقدر ما هي حل لمشكلاتنا السياسية فهي أيضاً حل لمشكلاتنا الثقافية والاجتماعية القائمة على أساس استبدادي تنزيهي إقصائي. ولذلك يجب أن تبدأ الممارسة الديمقراطية من أسفل أي من المجتمع ارتقاءً إلى السلطة، ولكن هذا لا يعني الانتظار إلى مرحلة يصل فيها المجتمع إلى رشد ديمقراطي بحيث يكون أفراد المجتمع قادرين على التعامل مع الديمقراطية سياسياً. الصحيح هو أن الديمقراطية لا يجب حصرها في المجال السياسي بل يجب أن تبدأ أيضاً وعلى نطاق واسع في المجال الثقافي والاجتماعي.

بناءً على ما تقدم يكون ما قاله الدكتور تركي الحمد صحيحاً عن أن "الديمقراطية ليست انتخابات فقط، بل هي دستور يحكم الجميع، وقانون يطبق على الجميع، وحقوق للإنسان بصفته إنساناً تمثل خطوطاً حمراء لا تمس، وحرية عامة هي قدس الأقداس في أي كيان ديمقراطي". ولذلك أيضاً فإن المخاوف من إجهاض الديمقراطية من أناس غير ديمقراطيين بل قد يدخلوا إليها كمن يتزوج بنية الطلاق، أي بنية تدميرها تبدو مشروعة لأن هناك بالفعل من يحاول الوصول إلى الديمقراطية مفيداً من تأثيره الروحي على بعض الأنبياء، بغرض تهديم الديمقراطية والعودة إلى الوحادية بسلاح ديمقراطي. ولكن هذه المخاوف لا يجب أن تعيق الجهود العامة الشعبية والرسمية من أجل تشييد صرح الديمقراطية، ولا يجوز لتلك المخاوف أن تصنع مشروعية لاعاقة الديمقراطية، بل الصحيح أن تعزز أركان الديمقراطية بمزيد من التجربة والوعي الناتج عن تلك الممارسات الديمقراطية المتراكمة.

تقدم بها الإصلاحيون الى ولي العهد ورحب بها

نص "الوثيقة الوطنية للإصلاح"

التي تجسد المشاركة الشعبية، وتحقيق التعاقد الاجتماعي بين المواطنين وقياداتهم، وتبني الوحدة الوطنية على علاقة من التراضي والاختيار والتعاون، فتكون اساس الاستقرار والازدهار.

مجلس شوري منتخب

ويلورون رؤيتهم الاستراتيجية في هذا المحور (الاساسي) بما يلي:

١ - تشكيل مجلس الشوري بالانتخاب المباشر، من جميع المواطنين، ليجسد سلطة اهل الحل والعقد والرأي (التشريعية)، الذين يرد اليهم الأمر، بعد كتاب الله وسنة رسوله، صلي الله عليه وسلم، لأنهم يمثلون اجماع الأمة، وثقتها برأيهم الذي يستنبطون. لكي يتمكن المجلس من مزاولة المهام التشريعية والرقابية المنوطة بمثله، تجاه السلطات الاخرى.

٢ - تشكيل مجالس المناطق بالانتخاب المباشر، لتمتكن من ادارة شؤونها محليا، ولضمان رقابة مواطنيها على اجهزتها التنفيذية.

٣ - التأكيد على مبدأ استقلال السلطة القضائية، المقرر نظريا، والذي لا يتحقق عمليا الا بتوافر الضمانات الواجب اتخاذها، لتنفيذ مبدأ الاستقلال. كتوسيع صلاحياتها، بإشرافها على جميع انواع القضاء الاستثنائي، كاللجان شبه القضائية في بعض الوزارات، وإشرافها على التحقيق مع المتهمين وأوضاع المساجين، ووضع هيئة الادعاء العام ايضا تحت سلطة المجلس الاعلى للقضاء او رقيبته، وإزالة النصوص والتدخلات التي تحد من استقلال القضاء او فعاليته، او تحد من حصانة القضاء، ووضع آلية لمتابعة تنفيذ احكامه، لدى السلطة التنفيذية، بما يكفل هيئته واحترام احكامه. والاستمرار بتدوين الاحكام وتوحيدها. وتقنين التعزيرات، لأن ذلك ضمن العدل والمساواة والانضباط في تطبيق الاحكام، وتوسيع صلاحيات محكمة التمييز، وتوسيع وتعميق برامج اعداد القضاة قبل توليتهم، بما يجعلهم اكثر قدرة على حلول عملية للمشكلات المتداخلة المستجدة.

٤ - اعلان ملكي يكفل ممارسة الحقوق العامة للمواطنين، ولا سيما في مجال حرية الرأي

منه بلادنا في القلب - متمسكا بالتهديد العسكري، والتلويح بالتدخل في الشؤون الداخلية، واعادة رسم خريطة المنطقة بأسرها. والموقعون على هذه الرؤية، وإن تنوعت اتجاهاتهم ومناطقهم، تلتقي مشاعرهم على التمسك بوحدة وطنهم - المملكة العربية السعودية - وقيادته، ويعلمون تضامنهم مع القيادة في التصدي لكافة الاخطار التي تهدد حاضر ومستقبل بلادنا، ويرون ان مواجهة تلك الاخطار تستدعي اصلاحا جديا، يمتن العلاقة بين السلطة والمجتمع. وانطلاقا من قول الرسول صلي الله عليه وسلم: الدين النصيحة.. لانمة المسلمين وعامتهم يسمي الموقعون على هذه الرؤية الى الاسهام في حوار وطني شامل، ويأملون ان تسهم رؤيتهم من خلال محورها الأول / الاساسي والاربعة التوالي في الجهود الحكومية والشعبية في تحديد المشكلات والحلول.

المحور الأول (الاساسي)
مزيد من الخطوات في بناء دولة المؤسسات الدستورية

ان مشروعية السلطة في القرآن - السنة - وهما اساس دستور الامة - تنبع من امرين: الأول: تطبيق الشرع في ما نص عليه من امور العبادات والمعاملات، الثاني: رضا مواطنيها عن طريقة ادارتها شؤونهم، باعتبارها سعيها في مصالحهم ونياية عنهم. ولأن العدل اساس الملك، اوجب الله عز وجل العدالة الاجتماعية، وعدا من قواعد الملة. ولأن العدل لا يتحقق الا بالشورى، فرض الله تعالى الشورى الملزمة على نبيه، صلي الله عليه وسلم، بصفته حاكما، فضلا عن من عداه، فقال في حكم التنزيل (وشاورهم في الأمر).. ولا تتمثل الشورى بصورة عملية، الا باتخاذ الخطوات الحثيثة نحو: دولة المؤسسات، دولة الدستور. وهذا يؤكد ضرورة تطوير النظام الاساسي للحكم، بما يرسخ ويقيي المفهوم الدستوري، المستند الى كتاب الله وسنة رسوله، القائمة على: الفصل بين السلطات الثلاث، التنفيذية والقضائية والتشريعية. وعلى: ضمان الحقوق الاساسية للمواطنين في العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، وعلى: تحقيق الشورى النيابية

بسم الله الرحمن الرحيم
صاحب السمو الملكي الامير عبد الله بن عبد العزيز
ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني رعاك الله
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
ننقل لكم اعجاب المثقفين في هذا البلد الطيب، من اخوانكم وابنائكم على اختلاف اطيافهم ومناطقهم، وتقديرهم وارتياحهم لمبادئكم بالمشاركة الشعبية. ويحيونكم اعظم تحية، على هذه المبادرة، ويعتبرونها مبادرة تصب في الاتجاه السليم، ينتظرها هذا البلد، ويرون انها اكبر دليل على وثاقة العلاقة بين المجتمع وقيادته، ويعلمون تضامنهم مع القيادة في التصدي لكافة الاخطار والمؤامرات التي تحاك ضد هذا البلد. وقد بدأ اخوانكم وابنائكم يبلورون رؤية استراتيجية لحاضر هذا البلد ومستقبله، منذ شهر رجب ١٤٢٣ هـ. ويرجون ان تسهم مع غيرها من الاجتهادات، في الوصول الى الهدف المنشود: ضمان وحدة البلد واستقراره وقوته. وقد حاولوا ايصالها الى يد سموكم الكريمة، فطرقوا اكثر من باب، ولكنهم لم يستطيعوا الوصول. فلم يكن بد من ارسالها بالبريد، أملين ان تسهم في عونكم على تحقيق الاهداف الخيرة، وتقبلوا فائق السلام والتقدير. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

رؤية لحاضر الوطن ومستقبله

صاحب السمو الملكي الامير عبد الله بن عبد العزيز
ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني رعاك الله

لقد اثلج صدور المواطنين اسلوب الشفافية الذي انتهجتموه، في تلمس مشكلات الوطن وحلولها، من خلال لقاءاتكم الصريحة بعديد من فئات الوطن ومثقفيه، واعلانكم امام الملأ عن رغبتكم في سماع آراء الناس، وهو نهج حميد يتجاوب معه لغيره من اخوانكم وابنائكم المواطنين، الذين اقلقهم ما يتعرض له الوطن من مخاطر، منذ ادعيات الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٩م حيث اصبح المناخ الدولي والاقليمي خاصة - والذي تقع

والتعبير والتجمع، وحق الانتخاب والمشاركة، وسائر حقوق الإنسان، التي اقهرها الاسلام، قبل ان تصبح قرارات دولية، اعلنت ببلاندا - أسوة بكل دول العالم - موافقتها عليها.

٥ - اعلان مشروعية قيام مؤسسات المجتمع المدني كالنوادى والجمعيات والنقابات المهنية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، لتقوم بدورها في تشجيع ذوي الخبرة والرأي للاسهام في تفعيل المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، والسماح لدعاة المجتمع المدني وحقوقي الانسان الشرعية بالنشاط، بصفة هذا النشاط نشرًا لثقافة الحوار والنقاش السلمي، ويديلا عن ثقافة الانعلاء والاقصاء، والصراع المادي والعنف التي بدأت نذرها تهدد مستقبلنا.

الملف الاقتصادي

المحور الثاني:

في سبيل حل المشاكل الاقتصادية

وتتلخص رؤيتهم في علاج ما يعانيه الاقتصاد الآن، وما يتهدده مستقبلا، بما يلي:

١ - التأكيد على مبدأ العدالة في الخطط الاقتصادية، وتوزيع الثروة بين المناطق.

٢ - وضع الضوابط اللازمة لترشيح الاتفاقيات، وتحديد اولويات صرفه، ومكافحة الفساد المالي، وتخشي الرشوة واستغلال السلطة، ومنع التعدي على اراضي الدولة.

٣ - تقوية وتفعيل أنظمة ومؤسسات الرقابة والمحاسبة، كديوان المراقبة العامة، وربطها بمجلس الشورى.

٤ - اعتبار الدين العام هما وطنيا ومسؤولية كبرى، يستلزم معالجة حازمة، تسمي الى سداده ارتكازا على برنامج زمني صارم، والعمل على تخصيص جزء من دخل الدولة، ليكون رصيدا مدخلا للأجيال القادمة المهدة، وذلك بتطوير بدائل جديدة لليقول او بخصومه.

٥ - العمل على تقليل الطابع الاحادي للاقتصاد، بتنمية مصادر اضافية للدخل، وتشجيع الاستثمار الوطني والاجنبي، وتطوير الأنظمة القانونية المنظمة لنشاطه وضمان حقوقه.

مقاطر ووحدة وطنية

المحور الثالث:

تقوية التفاعل بين المجتمع وقيادته

ولتقوية جبهتنا الداخلية امام الاطماع الخارجية، ولضمان تماسكها، يرون ما يلي:

١ - تأكيد دور الدولة والمجتمع في اشاعة ثقافة حقوق الانسان، التي امرت بها الشريعة، كالتسامح والانصاف والعدل واحترام حق الاختلاف، ودعم الوحدة الوطنية، وازالة عوامل التفرقة والتمييز، مذهبية كانت او طائفية او مناطقية او اجتماعية.

٢ - اصلاح نظام الخدمات العامة الاساسية، لكي يضمن المواطن الحد الأدنى من حقوقه

الحياتية، في السكن والعمل، والتعليم والتأهيل، والعلاج والتقاضى العادل.

٣ - وضع برامج عملية لحل مشكلة البطالة المتنامية، وتحديد الحد الأدنى لاجور العاملين، ومعاشات المتقاعدين، بما يكفل لهم العيش الكريم، ووضع نظام اعانة للعاطلين عن العمل.

دور كبير للمرأة

٤ - المرأة نصف المجتمع وعنصر اساسي في تكوينه وبنائه، ولذا ينبغي ان تتاح لها الحقوق التي كفلتها الشريعة، لكي تنهض بواجباتها المشروعة، وتفعيل دورها في الشأن العام، بما ينسجم مع احكام الشريعة.

المحور الرابع:

اطلاق مبادرات اصلاحية

ولكي تطمئن الحكومة المجتمع، الى عزمها على اصلاح جدي، يجنب المخاطر المستقبلية، يرون ان تقوم ببعض المبادرات التي تعطي مؤشرات ايجابية، تقوي مشاعر الانتماء الوطني، وتشيع نغمة الثقة، وتنبئ عن العزم على معالجة الاحتقانات الداخلية، وذلك بتبني المبادرات التالية:

١ - اعلان عفو عام عن المعتقلين بتهم سياسية، او محاكمتهم محاكمة علنية عادلة.

٢ - اعادة الحقوق المدنية والمعنوية لدعاة الاصلاح المهتمين بالشأن العام، كاستاذة الجامعات ورجال القضاء، واعادتهم الى اعمالهم التي طردوا منها.

٣ - توفير الحريات المشروعة، لكافة فئات المجتمع، ولا سيما علماءه ومثقفوه، لمناقشة الشأن العام، في مختلف الاطر، وايلاف القيود على ابداء الرأي في الشأن العام، كالمنع من السفر، والتهديد بالسجن، او الطرد من العمل، وكتابة تعهدات بالاستمناع عن ابداء الرأي، والصنع من النشر.

المحور الخامس:

دعوة الى مؤتمر وطني للمحوار

ويرون ان خير ما يتوج تلك المبادرات، هو ان تدعو الحكومة الى مؤتمر وطني عام، للحوار في المشكلات الاساسية، تمثل فيه جميع المناطق والفعاليات وجميع الاطياف الثقافية والاجتماعية، على اختلاف اللوانها وتوجهاتها، ويشارك فيه نخبة من ذوي الرأي، المهتمين بالمشاركة في الشأن العام، لمناقشة هذه المشكلات والتحديات، من اجل وضع اساس دستوري، لبناء الصيغة التعاقدية لدولة المؤسسات.

وختاما فاننا ان نكرر تضامتنا مع القيادة، في مواجهة الاخطار المحدقة ببلادنا، نقف في ادراكها ان مواجهة التحديات لا نتم الا باصلاح جدي، يجسد المشاركة الشعبية في القرار، والله من وراء القصد وهو الهادي الى سواء السبيل. والسلام عليكم ورحمة الله

وبركاته.

نسخة الى الامراء الكبار

الأصل لصاحب السمو الملكي الامير/ عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء، ورئيس الحرس الوطني.

نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الامير/ سلطان بن عبد العزيز آل سعود، النائب الثاني، ووزير الدفاع والمفتش العام للقوات المسلحة.

نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الامير/ طلال بن عبد العزيز آل سعود، رئيس برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الامم المتحدة الانمائية.

نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الامير/ توفيق بن عبد العزيز آل سعود، رئيس الاستخبارات السعودية.

نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الامير/ نايف بن عبد العزيز آل سعود، وزير الداخلية.

نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الامير/ سلمان بن عبد العزيز آل سعود، امير منطقة الرياض.

نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الامير/ احمد بن عبد العزيز آل سعود، نائب وزير الداخلية.

نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الامير/ عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الامير/ سعود الفيصل بن عبد العزيز آل سعود، وزير الخارجية.

نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الامير/ عبد المجيد بن عبد العزيز آل سعود امير منطقة مكة المكرمة.

نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الامير/ مقرن بن عبد العزيز آل سعود، امير منطقة المدينة المنورة.

نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الامير/ مدوح بن عبد العزيز آل سعود، رئيس مكتب الدراسات الاستراتيجية.

نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الامير/ متعب بن عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، نائب رئيس الحرس الوطني للشؤون العسكرية.

نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الامير/ عبد العزيز بن فهد بن عبد العزيز آل سعود، وزير الدولة، عضو مجلس الوزراء ورئيس ديوان مجلس الوزراء.

أسماء الموقعين

بيان بأسماء الموقعين على رؤية استراتيجية لوطون ومستقبله المقدمة الى صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني حفظه الله ورحاه.

١ - محمد سعيد طيب، مستشار قانوني

٢ - أ. د. عبد الله الحامد، استاذ جامعي سابق

أسماء أخرى موقعة على العريضة
من خلال الإنترنت (عن منتدى طوى)

- ١/ فارس حزام، صحافي
- ٢/ فوزية البكر، أستاذة جامعية
- ٣/ فاطمة علي الفريح، أكاديمية
- ٤/ د. عبد العزيز الخدير
- ٥/ أسامة محمد الجليل، إداري
- ٦/ سالم الحسن، صحافي بجريدة الجزيرة
- ٧/ خلود مغربي، أخصائية اجتماعية
- ٨/ علي آل أحمد، مدير المعهد السعودي بواشنطن
- ٩/ الشيخ حمود الشغاري، قاضي
- ١٠/ عبد الحميد قرآن، طبيب مرشح للترجمة
- ١١/ د. أحمد بن شريم، أستاذ جامعي
- ١٢/ سليمان بن عبد الله اللحيان، أستاذ
- ١٣/ عبد الله أحمد القفاري
- ١٤/ عباس جويرجي
- ١٥/ كامل الخطي
- ١٦/ أحمد بن فيصل آل سعود
- ١٧/ خالد الجيني، دراسات عليا
- ١٨/ سعيد العمري، مهندس
- ١٩/ عبد الله الثابت، كاتب
- ٢٠/ د. فهد سعود اليحيا، طبيب
- ٢١/ أحمد عمر با عيوب، مهندس
- ٢٢/ د. صادق محمد الجبران
- ٢٣/ ابراهيم الناجي، مهندس
- ٢٤/ ابراهيم سعد الدويان، مدرس
- ٢٥/ صالح الفهيد، صحافي
- ٢٦/ بدرية البشير
- ٢٧/ د. منابر بنت عبد الرحمن الشنوه، كاتبة
- ٢٨/ فيصل بن سعد بن عبد الله بن تركي آل سعود
- ٢٩/ مناحي الخماسي، مدير مدرسة
- ٣٠/ تهلة بنت عبد العزيز بن عبد الملك آل الشيخ
- ٣١/ د. محمد جعفر الحسن، جامعة الملك سعود
- ٣٢/ أحمد سعيد غرم الله الغامدي، موظف في وزارة التعليم العالي
- ٣٣/ د. أحمد الطقراشي
- ٣٤/ فؤاد إبراهيم، باحث ومحرر مجلة شؤون سعودية
- ٣٥/ توفيق السيف، باحث وكاتب
- ٣٦/ خالد حسن، مهندس
- ٣٧/ بشير أحمد، كاتب
- ٣٨/ نواف عبد الرحمن القحطاني، مهندس كيميوت
- ٣٩/ د. فوزي أحمد، عضو هيئة تدريس في جامعة الملك سعود
- ٤٠/ حمزة الحسن، باحث سعودي
- ٤١/ زكي علي الصالح
- ٤٢/ ياسر علي آل حسن، معلم ومسرحي
- ٤٣/ الشريف حازم بن منصور آل عبد الله، باحث إسلامي
- ٤٤/ علي الزهراني، محامي
- ٤٥/ د. عبد الرحمن آل سويني
- ٤٦/ سالم الحكمي، رجل أعمال
- ٤٧/ علي يحي القحطاني، صحافي
- ٤٨/ د. أشبل محمد جستني، طبيب نفسي
- ٤٩/ د. عادل عبد الله أحمد حجازي، أستاذ جامعي

٥١. د. عبد الرحمن الشميري، أستاذ جامعي
٥٢. د. عبد العزيز بن محمد الدخيل، وكيل وزارة المالية السابق
٥٣. عبد العزيز القاسم، قاض سابق ومحام
٥٤. د. عبد العزيز الصالح، مدير مستشفى تنفيذي
٥٥. عبد العزيز السنيدي، كاتب
٥٦. عبد العزيز محمد الخليفة
٥٧. عبد الكريم الجيهان، أديب وكاتب اصلاحي
٥٨. عبد العزيز محمد الخليفة
٥٩. د. عبد المحسن هلال، أستاذ جامعي
٦٠. عبد المحسن حليت مسلم، شاعر وصحفي
٦١. عبد المحسن الشيخ علي الخنيزي، كاتب
٦٢. عبد الله بن بجاد العتيبي، كاتب
٦٣. عبد الله بن محمد الناصري، محامي
٦٤. عبد الله الفريحي
٦٥. عبد الله منصور الناصر
٦٦. عبد الله علي فاران
٦٧. عبد الله حمد الحركان
٦٨. عبد الله فراج الشريف، باحث وكاتب
٦٩. عبد الله الجفري، كاتب
٧٠. عبد اللطيف بن غصاب الضويحي، كاتب وإعلامي
٧١. عبده خال، كاتب وروائي
٧٢. د. عدنان الشخص، أستاذ جامعي
٧٣. عبد الواحد أحمد المقابي
٧٤. عدنان السيد محمد العوامي، أديب وكاتب
٧٥. عقل إبراهيم الباهلي، رجل أعمال
٧٦. علي العنيزان، محاسب قانوني
٧٧. علي يافقيه، شاعر وكاتب
٧٨. علي الذعيمان السرياني، أستاذ جامعي سابق
٧٩. فايز صالح جمال، كاتب ورجل أعمال
٨٠. فهد إبراهيم المجل، مهندس ورجل أعمال
٨١. فيصل محمد الزلم، محاضر
٨٢. قينان الغامدي، كاتب ورئيس تحرير سابق
٨٣. كامل علي العوامي، طبيب
٨٤. محمد بن إبراهيم الأحيد، أستاذ جامعي
٨٥. محمد عبد الرزاق القشعي، كاتب
٨٦. محمد الفايزي، صحفي وكاتب
٨٧. محمد صلاح الدين، كاتب وناشر
٨٨. محمد أحمد الزهراني، رجل أعمال
٨٩. أ. د. محمد علي الهرفي، أستاذ جامعي وكاتب
٩٠. محمد العلي، أديب وكاتب
٩١. محمد محفوظ، كاتب وباحث
٩٢. منها عبد العزيز الحبيب، كاتب
٩٣. منيع محمد الفريحي
٩٤. منصور بكر راشد البكر، مهندس
٩٥. محمد باقر التمر، محرر مجلة الواحة
٩٦. محمد بن حمد المحيسن
٩٧. محمد العبد الله العلي
٩٨. محمد ابراهيم الصويان
٩٩. محمد عبد المحسن الذكر
١٠٠. محمد ابراهيم الصبي
١٠١. منصور القطري، كاتب
١٠٢. هاني ابراهيم بكر زهران، مهندس ومحام
١٠٣. د. يوسف مكي، أكاديمي وكاتب
١٠٤. هاشم مرتضى الحسن

٣. أ. د. مقروق الفالح، أستاذ جامعي
٤. نجيب الخنيزي، كاتب
٥. علي غرام الله الدميقي، محرر مجلة النص الجديد
٦. سليمان الرشودي، قاض سابق ومحام
٧. أ. د. توفيق القصير، أستاذ جامعي سابق
٨. محمد صلاح جمجوم، وزير سابق ورجل أعمال
٩. د. عبد الحميد مبارك آل شيخ مبارك، أستاذ جامعي
١٠. أحمد موسى التمشي
١١. أحمد علي الشخص
١٢. د. أحمد بن عبد العزيز العويس، أستاذ جامعي
١٣. د. ابراهيم اللحام، أستاذ جامعي
١٤. د. اسماعيل ابراهيم سجين، وكيل وزارة التخطيط سابقا
١٥. اسحاق الشيخ يعقوب، كاتب
١٦. د. بكر أحمد حسن، أستاذ جامعي
١٧. د. تركي حمد تركي الحمد، أستاذ جامعي سابق وكاتب
١٨. د. تيسير باقر الخنيزي، أكاديمي وكاتب
١٩. الأستاذ جعفر محمد الشايب، كاتب ورجل أعمال
٢٠. د. جمعة حامد العنزي، أستاذ جامعي
٢١. جميل محمد علي فارسي، شيخ الجوهريجة
٢٢. د. حسن محمد صالح البريكي، طبيب وكاتب
٢٣. حسين علي الخليوي
٢٤. د. حمد ابراهيم الصليفيح الموسي، مدير التوعية الإسلامية بوزارة المعارف سابقا
٢٥. حمد الباهلي، كاتب
٢٦. د. حمد بن عبد الرحمن الكنهل، أستاذ جامعي
٢٧. حمد الناصر الحمدان، كاتب
٢٨. د. خالد الدخيل، أستاذ جامعي
٢٩. خالد محمد العنيزان
٣٠. زكي الميلاد، رئيس تحرير مجلة الملكة
٣١. د. سرحان العتيبي، أستاذ جامعي
٣٢. سليمان عبيد العنزي
٣٣. سعود عبد الرحمن الشنري
٣٤. د. سعد الكنهل
٣٥. أ. د. سعد عبد الله الزهراني، أستاذ جامعي
٣٦. سعيد خضر الغيلي، مهندس
٣٧. د. سعود عرابي سجين، أستاذ جامعي
٣٨. سيد حسن العوامي، أديب
٣٩. صالح بن إبراهيم الصويان
٤٠. صالح محمد الخليفة
٤١. صالح محمد الفريحي
٤٢. عابد خزندار، ناقد وكاتب
٤٣. عبد الحميد جمال حريزي، عضو مجلس الشورى سابقا
٤٤. د. عبد الخالق عبد الله آل عبد الحي، أستاذ جامعي
٤٥. د. عبد الرحمن الجبيل، أكاديمي وكاتب
٤٦. عبد العزيز العنيزان
٤٧. عبد الرحمن الحمصيني
٤٨. عبد الرحمن الذكر
٤٩. عبد الرحمن الدرعان، شاعر وكاتب
٥٠. عبد الرحمن محمد الملا

نذر الفتنة .. لمصلحة من ثوقد النار؟

د. محمد الحضيف

ثالثاً، يؤدي بطء الإجراءات (القضائية) إلى إطالة أمد الفترة التي يقضيها الشاب رهين الاعتقال، مع حرمانه من رؤية أهله، وكثير من حقوقه. وبالتالي إلى تعميق الكراهية للأجهزة الأمنية. والسلطة القضائية. هذا الوضع يجعله تلقائياً مهياً لتيارات الفكر التكفيري!

رابعاً، أدت ممارسات الأجهزة الأمنية، التي لا تخلو من انتهاكات لحقوق الإنسان، إلى تشكل (صورة ذهنية) مخيفة عنها، يجعل اللجوء إلى العنف، حلاً مثالياً في نظر الشباب، للإفلات من قبضتهم. وعدم التعرض للابتلاء والتعذيب!

خامساً، فقدان الشباب ثقتهم في حيد القضاء، بسبب غياب الإجراءات التي تكفل للمتهم حقه في الدفاع عن نفسه. كما إن اختلاط الفكري بالأمني، خلق حلاً من الغموض والضبابية، لا يمكن فيها للمتهم أن يحكم على (شكافية) الحكم (وعدائه)؛ إن الحالة (الجزائرية) المخيفة ماثلة أمامي. إنني وإن كنت

أؤمن إيماناً جازماً بأن بعض الجهات، في المؤسسة العسكرية هناك، ضالعة بشكل رئيس في الممارسات الإجرامية. وجمام الدم الذي يجري هناك. إلا أن بعض التجاوزات لبعض شباب الجهاد، استخذت ذريعة لإطالة أمد الاحتراق المخيف، الذي دمر ذلك المجتمع العربي المسلم، وأراق دماء بريئة.

لا أظن (عاقلاً) في هذا البلد، مهما ادعى (الإخلاص) أو زعم (التقوى)، يقلل أن تنتقل (الحالة الجزائرية) إلينا؛ أتمنى أن تفكر جميعنا، أن ما نحتاجه هو الخوف من الله أولاً، أن يكون أحدنا مسؤولاً عن إضرار شرارة الفتنة، ونار الاحتراق الداخلي.

كما أتمنى أن ندرك جميعنا، أن مجتمعاً بلا أمن، لا يستقيم فيه الأمر لفرد ولا لسلطة؛ إن نشر الخير، والمعمورة إليه بالصالحين، يحتاج (أمنًا). ليقول (الداعي) كلمته، ويستمع (المدعو)؛ كما أن استتباب (الأمن) يتطلب أن تكون السلطة قادرة على زرع الثقة، من خلال التعامل الهادئ، وبالسبيل الشرعي، والاحترام المتبادل. مهما كانت درجة الاختلاف!

لم تكن (قوة) الأجهزة الأمنية يوماً بديلاً عن الشعور بالأمن داخل النفوس، وبالتالي المحافظة عليه!

و لم يكن العنف يوماً أسلوباً صحيحاً لنشر (الكلمة الطيبة) أو الدعوة إلى الخير.

بل إنه من السدن الثابتة أن الدعوة كثيراً ما يساء فهمها ولا تتمكن إلا من خلال (المجاهدة) والابتلاء والصبر على الأدنى، من أي جهة صدر!

(عن منتدى الوسطية)

تلك المواجهات التي تدخل في مفهوم (العنف السياسي). وهي تحديداً مواجهات بين جهاز المباحث، وبين شباب الجهاد.

أريد أن أقرر ابتداءً أن العنف كريمة. وأنه مرفوض أيًا كان مصدره.

و أريد أن أؤكد أن أي تبرير يسوغ اللجوء إلى العنف، في حال التباين والاختلاف.. إنما هو تبرير يمنح (كل طرف) شرعية اللجوء للعنف.

إن سياسة (الضرب بيد من حديد) على المخالفين تجد لها (تسويغاً) شرعياً بالرذ المصداق، ومن جنس العمل!

كما أن شعارات (الإقصاء)، وفتاوى (التكفير)، وإهدار دم المخالف تثير الرعب، ليس لدى الجهات الرسمية، والمؤسسات الأمنية فقط، بل لدى عموم الناس!

لماذا العنف كريمة ومرفوض؟ لأن العنف (دوامة) مخيفة لا تتوقف.. تأكل الأخضر واليابس!

إن عملية الإصلاح، والتغيير الحضاري، تتطلب وضعاً مستقراً، يسمح للصوت العاقل أن يستمع له، بعيداً عن ضجيج المأرب الفردية، والأهداف الخاصة، التي تستمر بالفوضى، والتي يصنعها العنف. فكم من (هوى) فردي ركب مطية العنف، وذهب ضحيته أبرياء!

إن العنف الذي قد يمارسه أفراد من الأجهزة الأمنية، ليس موقوفاً أن يجعل البعض (العنف) منهجاً وأسلوباً في التعامل.

لقد قلت يوماً (لأحدهم)، حينما أعاد إلى ذهني (تجربة السجن) ومعاناتها: إننا حملة رسالة، لا وجود لـ "عقلية النار" ونزعة الانتقام في أديباتنا.

إنني إذا كنت سامعاً (عنفاً) ضد (الجهاز) الذي عمد إلى إيقاع (عنف) من أي نوع بي، فإنني لا أحمل (رسالة) من أي نوع، ولا أختلف عنه، في كونه أداة قمع!

إنه من خلال القراءة العميقة والمحايدة لظواهر العنف السياسي في بلدنا، نستطيع أن نتلمس عدداً من الأسباب:

أولاً، سيطرة الهاجس الأمني على سلوك (المؤسسة الأمنية) في تعاملها مع الشباب الذين يتبنون نزعة جهادية. إن تصاعد هذا الهاجس يؤثر العلاقة بين الشباب وأفراد المباحث!

ثانياً، (العنف الحكومي غير المبرر): رأيت أثناء التجربة الماضية كيف أن الإفراط في استخدام العنف ضد (الموقوفين) في قضايا تافهة، مثل توزيع منشورات، أو إلقاء كلمة في محفل عام أو خاص.. ساهم في تحويلهم إلى (متطرفين)!

لم يكتو أحد بنار (العنف) كما اكتويت! فقدت زهرة قلبي، وفجعتني (قبضة) العنف يوم اجتثت قسم أحلام الطفولة، وعيشها، وبراءتها. اغتالت آمالي، وحزّت عضداً، طالما تكأت عليه. فأنا منذ رحل (عبدالله).. فؤادي هواء. حيثما التفت وجهه أمامي، وصوته في أذني. أراه في عيون أطفاله. في البحر الذي أسكبه، وقد صار بلا معنى بدونه.

في الكلام الذي أقوله، وقد غدا بلا روح.. بعد أن غيبه العنف في غيابته؛ وأسمعه في (عويل) قلبي المفجوع؛ كيف (أهرب) منه، والشجي يبعث الشجي؛ كيف يهرب الإنسان من رائحة (الموت) إن يغتال الأحلام، ويصادر الفرحة من عيون الأطفال؟ ويوقفه على شفير المجهول (والتطرف)؟!

لم يعان أحد من (عنف) الأجهزة الأمنية مثلما عانينا! أنا.. والدي.. وإخواني.

مارست تلك (الأجهزة) ضدنا صنوف الأذى والإذلال النفسي والجسدي.. وعانت أسرنا، وأطفالنا تشقتا، وندوبا نفسية عميقة لم ترح آثارها بعد!

تجربتنا مع الأجهزة الأمنية، كانت استخداماً مفرطاً للعنف الجسدي والنفسي. ومعاملة قاسية منها طويلاً، ومازلنا (نصارع) تداعياتها!

أكره دائماً.. أن أعود إلى تلك (الصفحات) من (كتاب) علاقتي بالمؤسسة الأمنية في بلدي؛ أكره أن أطل بعين (ذاكرتي) على ذلك (القاع) المملوء (عنفًا) ووجعاً. وممارسات شرخت الإنسان في داخلي، وطال توحشها أفراد أسرتي!

ممارسات.. صرخت طويلاً محذراً من عواقبها، لماذا أعود إليها إذن؟ لماذا أنكأ الجروح؟ لماذا أعود للصفحات وللأع، فأطلع على ممارسات (استليت) معنى الإنسان؟!

أعود بعد أن تصاعدت وتيرة العنف في بلدي.. جاءت حادثة استراحة الشفاء، ثم الحادث الذي وقع في حي المصيف، ليقرق أجراساً في (قلوب) الغيورين على هذا البلد، قبل أن نسمعهم: إننا أمام ممارسات غير مسبوقة، لم نعد أن تكون لغة الحوار بيننا هي لغة الرصاص!

مهما كانت الدوافع، فإن إطلاق النار بحجة (الدفاع) عن النفس: نذير شر؛ ليس هناك مبرر أن تزهق روح، أو أن تسيل دماء أبناء المجتمع الواحد.. المسلم، مواطننا، أو رجل أمن بغير وجه حق!

لقد تكررت حوادث العنف، التي لا تصنف ضمن الأعمال (الإجرامية) التقليدية؛ من نوع

في فضاء "الوثيقة الوطنية للإصلاح"

دعوة الى الحوار والمصالحة الوطنية

الانشقاق الديني

ان انشقاق رجال الدين الشباب وبعض الكبار على الزعامة الدينية التقليدية هدد بشكل مخيف الحكومة بنضوب مشروعيتها الدينية التي تسلمت بها دائما في مواجهة المطالبات بالمشاركة وقرار الحريات المدنية، وكان غياب رموز التيار الديني السلفي القديم: الشيخ ابن باز والشيخ ابن عثيمين، أفقد الحكومة السيطرة على الجيل السلفي الجديد المتوتر والمتحفز للعنف والتعبير العنفي، في حين أن الشخصيات الرسمية العليا القائمة حالياً متهمه إما بعدم الكفاءة أو مبالاة العائلة المالكة والسكوت عن مظالمها دون أساس شرعي لذلك السكوت. باختصار لا توجد قيادة تقليدية موثوقة للعائلة المالكة يمكن أن تجمع الجناح السلفي تحت مظلتها، فيما يتقدم الجيل القيادي السلفي الشاب ويكسب أرضاً جديدة على حساب التقليديين وعلى قاعدة التشدد نفسه. فكلما كان الشيخ السلفي متشدداً كلما استطاع استقطاب الجمهور أكثر. وهناك دعوات متكررة من خلال منتديات الإنترنت تطالب بحل هيئة كبار العلماء لعجزها وفشلها وفقدانها المصداقية، فيما طالب آخرون بتعطيمها بشخصيات دينية من خارج إطار المذهب الرسمي من أجل تفعيلها وبث النزعة التسامحية بين أعضائها.

وفي الوقت الذي ينظر فيه أعضاء الطبقة الوسطى بعين القلق الى نشاط الجناح المتطرف في التيار السلفي، فإنهم لا يثقون في إجراءات الحكومة وسياساتها، ويرون أنها غير قادرة على إيقاف دائرة العنف التي بدأت منذ سنوات وتصاعدت في الأشهر الأخيرة بشكل خطير، كما

والغرب من الإتجاه السلفي كانت قبل أحداث سبتمبر تتسم بالتساهل، وبعد الأحداث أصبحت المخاوف تفوق حجم وقوة ذلك الإتجاه على الأرض فعلاً، وإن كانت قوته تتجاوز من حيث الحجم ما تم عرضه من خلال مشاهد العنف المتكررة في مدن المملكة، كما ان استعداده لصراع واسع النطاق مع السلطات يحصل على فرص متزايدة، بسبب السياسة المانعة من جانب الحكومة.

إن الخطأ في تقدير قوة التيار السلفي يعود إما الى عدم التمييز بين الأطراف المختلفة التي تنضوي تحت الشعار العام العريض للمعارضة الدينية السلفية، فهناك تنوع واضح: من أقصى اليسار العنيف الى المعتدل السلمي.. وفي الأهداف هناك من يسعى الى اصلاح تدريجي وهناك من يريد اجتثاث العائلة المالكة وقلب النظام والسيطرة عليه. والسبب الآخر، وهو الأرجح، هو أن العائلة المالكة وخاصة وزير الداخلية كانوا يستخدمون التيار المتشدد في عملية بارعة ضد الإصلاحيين في الداخل، ولتحقيق استراتيجية المملكة في السياسة الخارجية. ولا زال وزير الداخلية والأمير سلمان يمشيان في هذا الإتجاه حتى الآن.

ان المعتدلين. بمقاييس المملكة، بل بمقاييس نجد - لازلوا حتى الآن الاقدر على استقطاب اهتمام النخبة الوطنية، والاقدر على حوار مع السلطة، إذا ما أتاحت لهم الأخيرة ذلك، لكنها لم تتعامل بالتمييز الحصيف بين تلك الأطراف والأجنحة حتى الآن، بل ربما صبت جام غضبها على المعتدلين، لأنهم الأكثر قدرة على الصمود والأكثر خطراً في المدى البعيد.

خلال السنوات الماضية ولاسيما منذ أزمة الخليج الثانية، أصبح الشعور بالحاجة الى اصلاحات في النظام السياسي وطريقة عمل الحكومة، أكثر من مجرد قلق عند النخبة على دورها، لقد أصبح في الحقيقة مخرجاً شبه وحيد. في تقدير غالبية الناس - لصيانة البلاد من الانحدار الى هاوية العنف والعنف المضاد التي انحدرت اليها دول أخرى مثل مصر، او شيوع الاتجاهات الانقسامية والانشقاقية.

فهناك قلق متصاعد داخل المملكة وخارجها من أن تتعرض البلاد لموجة عنف وتطرف، فيما يسود الاعتقاد شرائع واسعة بأن البلاد مؤهلة تماماً لمواجهة هذا الاحتمال اذا لم تبدأ العائلة المالكة بفتح حوار مع القوى السياسية والإجتماعية المختلفة ممن تصنف في خانة الاعتدال.

وبالنسبة للغربيين فإن قلقهم واضح - خاصة الأميركيين والبريطانيين - من موجة تشدد ضد المصالح الغربية والعلاقات مع الغرب عموماً، يمكن لمن يسمونهم بالاصوليين ان يتفخخوا في رباحها ضمن محاولات استقطاب الرأي العام ضد السياسات الحكومية.

العائلة المالكة ترى ان الخطر يأتي من جناح أو مجمل أجنحة التيار السلفي، وتعتبره الممثل الأساسي للأخطار الفعلية عليها وعلى المجتمع السعودي، كما وتنظر اليه - وهو ما يراه كثير من الفاعلين والنشطين في المملكة - باعتباره خطراً يهدد بتقويض الأسس التي يقوم عليها النسيج الإجتماعي وكذلك خطراً يمنع قيام علاقات طبيعية مع دول الجوار والعالم. وفي الحقيقة فإن مخاوف الحكومة



مجلس الشورى: متى يكون ممثلاً للشعب؟

في الوقت الذي لم يكن بإمكانها اتخاذ إجراءات شديدة القسوة ضد المعارضين مما حمل الناس على الاعتقاد بأنها عاجزة عن الحفاظ على هيبتها. هذا الشعور المزدوج يجعل تطلع الناس إلى المعارضة السياسية خياراً معقولاً في نظرهم ، وقد تحقق هذا على نطاق واسع وهو ينذر بتقلص قدرة الحكومة على ضبط اوضاع البلاد. وفي ظل تداعيات أحداث سبتمبر ٢٠٠١، لا يبدو أن الحكومة السعودية قادرة على دس رأسها في الرمال أكثر، أي أنها لا تستطيع أن تستمر في سياستها القديمة وتجاهل الأوضاع وكأن شيئاً لم يتغير. فهي مجبرة على فعل شيء ما، والعجز عن القيام بالفعل - أياً كان اتجاهه - لأسباب الصراع الداخلي في العائلة مثلاً، أو باعتبار ذلك نهجاً متواصلاً، فإن الدولة قد تتحلل في نهاية الأمر وبأسرع مما يتوقع الكثيرون.

الحوار .. الخيار الأسلم

إن خيار الحوار هو الأسلم والأفضل، ويجب أن يكون هناك تطلع إلى تشكيل واسع يضم بين جناحيه جميع الفاعليات الوطنية التي ستكون مشاركتها في الحياة السياسية العامة امتصاصاً للمخاوف من انقياد البلاد إلى مستنقع العنف الذي وقعت فيه بلدان أخرى، وهناك من يعتقد بأن الفرصة متاحة الآن لخطوة من هذا النوع إذا ما وافقت الحكومة على تجاوز تحفظاتها التقليدية.

وفي الحقيقة فإنه يمكن بوضوح مشاهدة أن الفاعليات من مختلف الجهات تتفق فيما بينها على قواسم مشتركة أساسية

العنف ولو بعد حين، كما أنه سيطيح بالاساس الديني الذي تستمد منه السلطات مشروعيتها. إن عملاً كهذا وإن حظي بدعم شعبي فإنه سيطيح بما تبقى من فرص الاستقرار السياسي والألفة الاجتماعية. الثاني: فتح الباب للحوار مع الفاعليات الأخرى المعتدلة حول المشروع الوطني الذي مثلته العريضة التي أرسلت لولي العهد الأمير عبد الله أواخر يناير الماضي، من أجل تغيير جدي يكون قاعدة الإنطلاق في بناء مستقبل واعد يواجه التحديات الداخلية والخارجية. الثالث: المزيج بين الحل السلمي والعنف، فمن جهة تقوم العائلة المالكة ببعض الإصلاحات، وتقمع من جهة ثانية بؤر التشدد. وهذا الحل ينسجم مع الأميركيين وأطروحتهم للتغيير، حيث يخشون في حال الإنفتاح السياسي تعزيز مواقع المتشددين في جهاز السلطة. وفي نظرنا فإن هذا ليس مطلوباً. العنف لا يخدم الإصلاح، والتشدد بحاجة إلى مناخ مختلف كي يشذبه، ولا يجب استخدام القوة إلا في أدنى صورها وبعد توافر الخيارات السلمية الجاذبة والبعد بعملية التغيير الفعلي.

الرابع: ترك الأمور ضمن المسار الراهن ، وهي السياسة التي اتبعتها العائلة المالكة منذ أزمة الخليج الثانية، وهو خيار أدنى حتى الآن إلى اضعاف مصداقية الحكومة إذ أن تناسيها للوعود المتكررة من جانبها بتطوير النظام السياسي، وعدم استجابتها للمطالب الشعبية المتكررة بالإصلاح التي تبدو عند الأكثرية محقة ، جعل الناس يعتقدون أنه لا أمل في قيامها بالإصلاح،

ويرون بأنها غير قادرة أيضاً بسبب الصراع على السلطة بين أجنحة الحكم على حسم موضوع الإصلاحات ما لم يواجهوا بمزيد من الضغط الداخلي والخارجي. في هذا الوقت، لا يظهر أن العائلة المالكة ترغب في تقديم تنازلات حقيقية للسلفيين المتشددين (أو ما يسمى بالتيار الجهادي) وإن ظهر أنها لا تأخذهم بالشدة، فالعالم كله - خاصة الحليف الأميركي - يرقب سياسات العائلة المالكة عن قرب منذ أحداث سبتمبر، وطالما أن الرقابة مركزة، فإن الحكومة تريد أن تثبت العكس ولو ظاهرياً. هذا التراجع قد يفضي إلى المزيد من توسيع قاعدة التيار المتشدد على

حساب القيادة التقليدية للتيار الرسمي، والتي أثبتت أنها عاجزة بكل ما في الكلمة من معنى عن مسaire الأوضاع المستجدة على الساحتين السياسية والإجتماعية. الحكومة السعودية لا تريد أن تقدم على أي خطوة تفسر بانها اعتراف بمكانة القوى الأخرى في البلاد والتي تطالب بحصة أكبر في السياسة، وهذا ما يدفعها إلى عدم الحرص في دعم الحكومة في مواجهة السلفيين المتشددين. فضلاً عن اعتبارهم صنعة الحكم بشكل متعمد، أو قرارات خطأ، فإن القوى المعتدلة والإصلاحية في المملكة والتي قمعت في الآونة الأخيرة بصورة متزايدة، وحرمت من وسائل التعبير في الداخل والخارج، وضيق عليها في العمل والوظيفة حيث الفصل والمنع من السفر، هذه القوى، إذا ما تم تهميشها، فإن النتيجة الطبيعية ستكون تضخماً لدور العنف والتشدد ومن يمثله، وسينظر إلى التيار السلفي المتشدد كخيار وحيد الذي يمكن من خلاله اقتحام السياسة من أوسع أبوابها. كما سيفضي المزيد من المصادقية على نشاط التيار المتشدد ومنهجه الراديكالي في التغيير في نظر الناس، الذين سينظرون إلى أتباع ذلك التيار باعتبارهم الأكثر جرأة في تحدي العائلة المالكة، والأقدر على إجبارها في فرض التغيير الجذري.

خيارات العائلة المالكة

لدى الحكومة أربعة خيارات هي: الأول: قمع السلفيين، وهو خيار رغم صعوبته إلا أنه قد يخلصها أنياً من تحديهم، لكنه سيوقع البلاد في دوامة

الإصلاحات، ففي التسعينيات كانت قادرة بنسبة تفوق التسعين بالمائة على التحكم بالمسارات وبخطوط اللعبة. اليوم أصبحت قدرتها على التحكم أكثر صعوبة، وتستند كلما تأخرت الإصلاحات.

دور الحلفاء الغربيين

لقد حاول الرئيس الأمريكي الأسبق جون كينيدي دفع العائلة المالكة نحو إصلاح نظامها السياسي وتطويره ، مقابل الدعم الذي قدمه للملك فيصل الذي واجه تحدياً خطيراً في اليمـن عام ١٩٦٢ ، ومن المفترض أن الحلفاء الغربيين للمملكة قد نصحوها خلال السنوات التالية بمثل ذلك ، لكن يبدو أن تطور الاحوال في البلاد لم يكن بالقدر الذي يعطي لهذه النضائـة قوـة الدفع التي تحتاجها ، وليس من الواضح ما اذا كانت العائلة المالكة مستعدة في الوقت الراهن لسماع نصائح من هذا النوع أم لا.. بيد أن هناك مؤشرات عديدة تفيد بأن بعض تلك النصائح.. واحياناً الضغوط.. كانت مؤثرة ، لاسيما في مجال حقوق الانسان.

منذ أحداث سبتمبر، ورغم الكراهية المتصاعدة لسياسات الولايات المتحدة الأميركية بين كل شرائح المجتمع السعودي، لا تخفي بعض النخب الوطنية تحليلها بأن العلاقات الخاصة التي تربط بين العائلة المالكة والحكومات الغربية والتي تدهورت بسبب تلك الأحداث تشكل إحدى فرص التغيير القابلة للاستثمار من أجل الإصلاح، بغض النظر عن الأهداف الأميركية والغربية منها. يبدو أن العائلة المالكة مستعدة الآن أكثر من أي وقت مضى للتأثر بنصائح الحلفاء ، وإن كانت تلك النصائح تنقسم بالتهديد والتلويح بالتقسيم.

لن يتواصل الضغط الغربي (تحييداً أميركي) على الحكومة السعودية قصب، بل هو في المدى القريب سيكون شديد الحدية، وقد يتحول الجهد كله ضد المملكة فيما إذا أسقط نظام الحكم في العراق من أجل تغيير جذري وليس ديمقراطي بالضرورة. العائلة المالكة في سياق مع الزمن: أن تبدأ بالإصلاحات اليوم وليس غداً، أو تنتظر الضغوط المتزايدة والتي قد تستهدف إلغاء الحكم الملكي أو تقطيع أوصال الدولة وتقسيمها.

، لكن ليس الامر كذلك على الصعيد العملي.. فضلاً عن الخلافات بين أجنحة الحكم، وفيها من يعارض بقوة أية إجراءات إصلاحية، فإن كثيراً من الأمراء يخشون من أن أي حوار مع الفعاليات السياسية سوف ينطوي على اعتراف لهم بمكانة تفوق مكانة المواطن العادي، وربما تمنحهم مكانة القادر على توجيه النقد أو النصيح إلى الملك أو العائلة المالكة، وهذا قد يتسلسل - حسب تقدير العائلة - إلى تفتيت سلطتها أو قيام من ينازعها بشأن حقها المدعى في الانفراد بالسلطة.

ان هذه المخاوف على الرغم من انها لا تقوم على اساس صحيح، الا انها تشكل محركاً هاماً من محركات العلاقة بين العائلة المالكة والنخب الإصلاحية والقوى الاجتماعية، وكانت حتى الآن سبباً مهماً من اسباب اعاقا الإصلاح السياسي الموعد .

في مارس ١٩٩٢ أعلن الملك أنه على وشك اعلان تشكيلة مجلس الشورى ، وحدد لذلك ستة أشهر ، لكن مرّ الآن ثمانية عشر شهراً دون ان يتم التقدم بأي خطوة جدية باستثناء تعيين رئيس المجلس ، ويشعر معظم الناس بالاحباط لان تعيين الاعضاء لم يتم فعلاً ، كما انه لم تجر مشاورات مع اعيان البلاد بشأن الاسماء المرشحة لعضوية المجلس.

والحقيقة ان إجراء إصلاحات بات متأخراً، وفي نظر البعض فإن الظروف الحالية رغم مواتاتها للإصلاح، فإنها ظروف عام ١٩٩٣ كانت أفضل، قبل أن يجري الإنلفاف على الإصلاحات والقيام بتعيين اعضاء المجلس. الإصلاحات اليوم تتخذ طابع الضغط المحلي والخارجي، وليست خياراً حكومياً، وكان يمكن إخراجها كذلك فيما مضى من السنين. أما بعد أحداث سبتمبر وتدهور الحالة الاقتصادية والإجتماعية والسياسية في البلاد، فإن ما سينتج عنه إصلاح مقروض، وهذا هو ثمن التأخير. وقد يكون هناك ثمن آخر، وهو مقدار قوة العائلة المالكة على إدارة دفة

يمكن ان تصلح قاعدة لاتفاق وطني جديد، وقد مثلت الوثيقة الوطنية ٢٠٠٣ رأي كل الشرائع والمناطق والإتجاهات، ومن بين تلك القواسم مثلاً التي عكستها (الوثيقة الوطنية):

١ - القبول بالعائلة الحاكمة كمركز ورمز للسلطة، مع تخفيف لهيمنتها على الحياة السياسية والاقتصادية العامة.

٢ - الإصرار على الوحدة الترابية للمملكة ورفض محاولات التقسيم.

٣ - انتهاج السلم والندرج في الإصلاح الوطني.

٤ - الإتفاق على ملامح الإصلاحات في مجالاتها السياسية والاقتصادية والإجتماعية.

إن النتيجة الفورية التي تتمخض عن حوار من هذا النوع هي استعادة الامل - بالنسبة للجمهور الأعم - بإمكانية قيام الحكومة باصلاحات تنعكس على حياته اليومية التي تميل الى التدهور، ومن جانب الحكومة فانها ستشعر بقدرتها على التصدي للتعطيل والعنف المحتملين دون اللجوء الى القمع، وستشعر بأنها قادرة على مواجهة الضغوط الخارجية - الأميركية عبر المزيد من التلاحم مع شعبها والذي يوفره مناخ الإصلاحات. التيار السلفي الذي يحاول الظهور اليوم كما لو كان فارس الحلبة الوحيد، سيعود الى حجمة الطبيعي كحزب من الاحزاب ، حينما يشعر الجميع بان الممثلين الحقيقيين لبقية السكان قد قاموا بدورهم الطبيعي كشركاء في الوطن لا كمفترجين على لعبة الصراع بين الحكومة والتيار السلفي.

في هذه الحالة يمكن للمرء ان يتوقع ان يضطر السلفيون الى التعامل بدرجة اكبر من اللين مع الحكومة نفسها ومع بقية القوى الاجتماعية ، حينما يشعرون ان الحكومة لازالت تمسك بورقة الشارع وتحظى بدعـمه.

الخوف من الإعتـاش

هل يمكن للحكومة أن تقوم بهذه الخطوة؟ فتطبيق عملياً ما جاء في (الوثيقة الوطنية للإصلاح) والتي أعلن ولي العهد أنه يؤيدها بشكل كامل؟ من الناحية النظرية فإنه ليس ثمة ما يمنع ولي العهد من اتخاذ قرار بهذا الشأن

ظروف الإصلاح رغم مواتاتها فهي متأخرة وهنا يكمن الخطر

أدعاء الوطنية المزيّفون في "دولة التوحيد"

وجهه عاجلاً أو آجلاً النزعات المنطوقية والمذهبية لتمرّق ملكة التمييز وتعود الأوضاع والخارطة السياسية للجزيرة العربية كما كانت قبل قرن.

وبأيتينا بعد هذا، أمير جاهل، أو مخبر ساذج، ليقر بأن سكان هذه المنطقة أو تلك، أو أتباع هذا المذهب أو ذاك، غير وطنيين، وغير صادقي الانتماء. إن من يمارس التمييز ضد المناطق والقبائل والمذاهب هم الأمراء، والطبقة النخبوية التي تحوّلهم وتتحكم بالمناصب وتتمتع بالإمكانيات. وبينهم المسؤولين في الحكومة، والإدارات، والوزراء، والأمن والجيش، ورؤساء الصحف، ورجال الغضب الرسمي، كلهم يمارسون التمييز الطائفي، الذي هو نقيض كل انتماء مدعي، ونقيض كل وحدة ترجى، انهم يسفون كل قواعد الخلاقي الوطني، والانتماء الشعبي. هم في واقعهم وممارساتهم أعداء الوحدة، وأعداء الوطنية، وأعداء التعايش السلمي، وأعداء العدالة والمساواة، وبأيديهم لا يأبدي غيرهم، يدفعون سكان المناطق إلى الاستقلال لنيل حريتهم الدينية، وحقوقهم المادية، وكرامتهم المسلوقة.

كيف يأتي الطائفي الجلاء، عدو الوطن والوطنية، ليصبح حكماً فيطلق على هذا نعت الوطنية، وعلى ذاك نعت اللاوطنية؟ المواطن غير الوفاي أثبت أنه أكثر وطنية من أمراء العائلة المالكة ومشايخهم وتوابع اصنامهم، إنهم لم يبيعوا وطناً، ولم يظلموا أحداً، ولم يستأثروا بحق أحد، ولم يطلبوا من الأجنبي حمايتهم ودعمهم.

كل ما أرادوه وادفعوا عنه، هو حقهم في المساواة والعدالة. أكان خطأ حين حلموا في (دولة التوحيد) أن يتخلصوا من الدولة، ومن مواطنة الدرجة الثالثة أو الرابعة؟

أما دعاة الوطنية الكاذبة. دعاة الانتماء الوطني الكاذب، من المنافقين والأفانين، الذين يستأكلون من خيرات الوطن، ويمزقون شعبه، فنقول لهم: انكم أوحج من غيركم إلى دروس الوطنية، وإذا ما شغرتهم معقد الاستاذية، فابحثوا عن آخرين غير ضحاياكم لتلقوا عليهم دروسكم، لأن التلاميذ أو من تعتقدون انهم كذلك، لا يصدقون وطنيتكم الكاذبة، حتى ولو حلقتهم ألف مرة بأنكم وطنيون. إذا شغرتهم بأنكم قد أخذتم أكثر من حصصكم، وأنكم لستم أسياداً بالقوة على نظرائكم، وأن الكفاءة يجب أن تسود، فتعالوا حينها نتحدث عن الوطنية.

ولا يجب أن يشملهم هؤلاء المواطنين الذين هم أكثرية المملكة لا حقوق لهم. الحقوق لسلفي نجد فحسب، الذين لا يمثلون نسبة يعتد بها في المملكة، وإن كان صوتهم رفيعاً بسبب الصلاحيات الكبيرة التي منحهم إياها آل سعود. هذا هو الوطن الذي صنّعه العائلة المالكة. ممزق في داخله وواقعه، غامض الانتماء والهوية، الناس فيه ليسوا سواسية في الحقوق والواجبات.

هذا هو الوطن الذي صنّعه العائلة المالكة. حزازات قائمة، وطبقات تأكل بعضها بعضاً، تنتظر فرصة تراخي قبضة الحكومة لتعود الحروب الأهلية كسابق عهدها في التاريخ. هي لم تعلم المواطنين أنهم مستأثرون، بل أبقّت سياسة التمييز القبلي والطائفي والمناطقية، وأوحت للتجدي بأن أعداءه مواطنون مثله في الشرق والغرب والجنوب. علمته أنه أساس الدولة وأنه لا يكون إلا رئيساً فيها على غيره من بني جنسه. هو من يجب أن يرفع بالنسبة عن كل المواطنين عرائض الإصلاح، وهو الذي يختار من يوقع عليها. لا مكان هنا للعلمانيين والليبراليين ولا للحجازيين المتصوفة ولا الشيعة في الشرقية ولا الاسعاليين، وربما ولا حتى سكان أهل حائل النجديين وأهل الجوف الشماليين. السلفيون هم من يجب أن يقود الإصلاح، ولو كان هناك إصلاح يأتي على يديهم لأتى منذ زمن. هم في الحقيقة أساس بلاء المملكة ماضياً وحاضراً ومستقبلاً.

وتطرفهم صنّعه الأيدي الملكية، التي سترحق بنجون تعصبيهم، إن لم يحرقوا الوطن بأكمله، وينشروا في ربوعه العنف والدمار والتقسيم، واستدعاء التدخل الأجنبي.

بعد أن وصلنا إلى هنا، يتحدث الأمراء عن وحدة وطنية، وعن انتماء وطني، ولا يبدون استعداداً لإقرار سياسة العدل والمساواة بين المواطنين. لا يستطيع غير التجدي تغيير محل ميلاده حتى يخلص من الإضطهاد، ولا أن يخفي مذهبه حتى لا يشتُم في صحافة الأمراء، وهؤلاء لا يكفّهم قبول المواطن بوحدة المملكة، ويزعامتهم عليها، حتى يصبح مواطناً كغيره بدون درجات أولى أو ثانية أو ثالثة.

من لا يثق في غير التجدي، لا يحق له أن ينتظر ولا وثقة من غير التجديين. ومن يحرم المواطن من حقوقه الأساسية والأولية التي تكفلها شرائع الأرض والسماء، لا يتوقع انتماء صادقاً للمملكة كوطن، بل ستفجر في

الوطنية عند معظم قطاعات الشعب السعودي مفهوم يشوبه الغموض، والانتماء الوطني مسألة يختلف بشأن تعريفها، وأوضح مثال على ذلك، أن شرائع من هذا الشعب تقبل الطعن في وطنية مواطنين آخرين، وما عليهم إلا أن يستوردوا لهم مواطنين يجاورونهم ويحملون الوصفات المطلوبة من القليبين وتايلاند واندونيسيا. وحتى تعريف الوطن عند المواطن، صار مقتصرًا على منطقته، فالانتماء إليها، وإلى شعبها، اما البقية من أبناء المناطق الأخرى، فوطنيتهم ومواطنتهم ناقصة، لأنهم من غير المذهب، أو من غير المنطقة التي يعيش فيها، وهو غير مستعد للدفاع عن بقية السكان، أو يقول كلمة حق فيهم إذا ما تعرضوا للإضطهاد، بل قد يشارك أصحاب الطغيان في طغيانهم وقسوتهم ويزايد على العائلة الحاكمة اتهاماتها وقسوتها وربما دعاها إلى ممارسة عنف وإرهاب أكثر، ولعله يعارضها. كما يفعل بعض السلفيين اليوم. لأن الحكومة لا تقوم بواجبها الصحيح تجاه من يسمونهم بالروافض والمتصوفة، فتعتمد إلى إفنائهم.

المواطن الصالح عند العائلة المالكة، والذي يتمتع بمواصفات المواطنة الكاملة، هو ذلك الذي يولد في نجد كمستطقة، ويؤمن بالوهابية كمذهب، وبالعائلة المالكة كزعامة سياسية. هنا يتلخص الوطن في حدود المنطقة النجدية الثيرة والسيدة، فهي تختزل الوطن، بأهله وشعبه وثرواته ومعتقداته. ليس في المملكة إلا قلة تؤمن بحدود وطن أوسع من المنطقة، وبمذاهب وثقافات وطبائع متعددة.

اختزل الأمراء الوطن في نجد، فمواطنها مواطن الدرجة الأولى، له كل الحقوق والامتيازات، وليس عليه أن يدفع بالضرورة واجب المواطنة، بل قد يمارس نقيضها فيضطهد نظراءه تحت دعوى (أنفسجعل المسلمين كالمجربين، ما لكم كيف تحكمون). المواطنون وفق هذا التآويل المفترى للآية الكريمة، ليسوا متساوين، وليسوا شركاء، مثلما قال هؤلاء المتطرفون فعلاً حول وثيقة الإصلاح الوطني الأخيرة التي قدمت للأمير عبد الله.

(روافض الشرقية، ومتصوفة) الحجاز رخوي الديانة، لا حق لهم في هذا الوطن، وكثير عليهم أن يقعوا على عريضة تطالب بالإصلاح، لأنه لا يشملهم بالمختار السلفي،

هدف النشاط الدبلوماسي السعودي المحموم

حل الأزمة السعودية مع أميركا لا الأزمة العراقية

■ لم يطلب العراقيون ولا العرب من الامراء السعوديين الحديث باسمهم وتدبير انقلابات لصالح أمريكا



السعودية بعد العراق: فات زمان الصحبة

المتحدة التي تلغو مبادؤها على مبادئ الأخوة في العروبة والدم والمصير المشترك، كما تسمو مبادؤها على مبادئ الجامعة العربية ومقرراتها.

هذا هو ملخص أزمة السعودية والحل من المنظار السعودي تغيير النظام العراقي سلماً بأقل الخسائر على السعوديين: إخراج صدام وعائلته من العراق، أو بانقلاب أبيض من المؤكد أنها غير قادرة على تحقيقه في المستقبل، ولو كانت قادرة لفعلت.

ولكن هذا المجهود السعودي مساهمة أميركا في الحرب على العراق.

إن لم يحدث هذا وبدأت الحرب، فالسعوديون قد أعطوا موافقتهم التامة لاستخدام قواعدهم وأجوانهم ضد العراق، هذا ليس تخرصاً بل حقيقة. وستبهر المملكة ذلك بأنها حاولت الوصول الى حل سلمي، ولكن العراق - وليس أميركا - لم يقبل أطروحتها! وما أعلن عنه سعود

خليجياً وإقليمياً وإسلامياً ودولياً؛ والوكيل الذي ستنتقل منه ومن جواره رُسل الموت الى العراق. السعودية لا تبحث عن حل للأزمة العراقية بالمعنى الحرفي للكلمة. بل الى حل أزمتها مع الولايات المتحدة الأميركية.

لا شك أن المشكلة السعودية متداخلة مع نظيرتها العراقية، ولهذا فالسعوديون يعتبرون أنفسهم - صدقاً أم كذباً - معنيين أكثر من بقية جيران العراق بما يجري. فبدائلها في العلاقات الدولية تكاد تنضب نظراً لاعتمادها المفرط على علاقات متميزة مع أميركا، جعلتها تشعر بأن تلك العلاقات تغنيها عن كل أحد.

والمملكة في هذه الأزمة ليست طرفاً محايداً. من الناحية النظرية هي معنية بالعراق، ومع العراق، اعتماداً على مبادئ العروبة والأخوة الإسلامية وموانئ الدفاع المشترك التي ضمنتها الجامعة العربية. ونظرياً هي معنية لأنها دولة مجاورة قد تكون أشد المتأثرين سلباً بنتائج الحرب القادمة (اقتصادياً وسياسياً).

ولكن من الناحية العملية هي مع أميركا.. مع استمرار للصداقة القديمة وديمومتها من أجل تفادي الأسوأ القادم من الصديق الأميركي. هي مع الأمم

**السعوديون حسمو
خياراتهم وسيشاركون
في الحرب ضد العراق**

هل هو دفاع عن العراق، عن العالم العربي، عن النظام في العراق، عن الإسلام والمسلمين، أم هو دفاع عن النفس.. ذلك الذي تبادر اليه وتسعى من أجله سياسة المملكة الخارجية؟ هل هي حمى نشاط سياسي سعودي جاء بعد غفوة عشر سنوات أو أكثر؟ هل وكل أحد عربي الهوى أو عراقي الإنتماء لتصنع السعودية لهم إنقلاباً على صدام، وتعد خطة تنشرها على الملأ؟ هل استشارت المملكة، وأخذت صكوك الوكالة من أحد، ليطيح سعود الفيصل الى واشنطن المرة تلو الأخرى باحثاً كما يقال عن (سلام) ثمته (تطقيش) صدام حسين وإخراجه من العراق كلياً، مطالباً بمتسع من الوقت ليحقق ما يصبو إليه حتى وإن أعلن مجلس الأمن الحرب على العراق؟ عن من تتحدث المملكة، وباسم من، ولأجل ماذا، وما هو الثمن؟

لماذا الإجماع في واشنطن وليس في الرياض بين الرؤساء العرب؟ لماذا لا يجلسون الآن قبل أن تبدأ قمتهم في المنامة في مارس القادم، حيث تشير كل الدلائل الى أن الوقت سيكون حينها متأخراً أمام العرب جميعاً لاستصدار ولو قرار ورقي يضاف الى إضبارات الجامعة العربية المعققة.

المملكة تتصرف وكأنها وكيل العالم العربي بقضه وقضيضه فيما يتعلق بالقضية العراقية: الوكيل الذي لم يوكله أحد، والوكيل الذي يبادر الى سياسات لم يتفق بشأنها بين العرب: والوكيل الذي ضعفت مكانته السياسية منذ أكثر من عقد



اسلوب الحرب والضرية القاضية يخيفان السعوديين

لا يشتريه منهم، فإمكانات السعوديين محدودة، ولو كان الإنقلاب ممكناً لقامت به أميركا منذ سنوات. فما كان منهم إلا التقاط (تتمّة) المشروع الأميركي، وهو إجبار صدام على الإستقالة تحت طائلة السلاح.

هذا هو المخرج السعودي الوسطي الذي سيبرر لهم الإنخراط في الحرب الى جانب أميركا إن لم تتحقق الإستقالة. والحجة طبعاً: تجنب العراق وشعبه الحرب، أو المزيد منها، وهوكلام حق يراد به باطل.

السعودية تبحث عن حل لأزمتهما مع أميركا، حاول الأمير عبد الله أن يهدئها بمبادرته للتطبيع مع إسرائيل قبل عام في مؤتمر بيروت، أي على حساب القضية الفلسطينية. لم يقد هذا العرض كثيراً، فتقدم السعوديون بمبادرة جديدة ولكن على حساب العراق، ولا نظن أن هذا سيفيدهم كثيراً أيضاً. وقبلها فعلوا الأمر نفسه مع نظام طالبان الذي كانوا (الى جانب الباكستان والإمارات) الوحيدين المدافعين والمعترفين به.

ولربما إن تطلب الأمر في المستقبل، وجد آل سعود لهم قضية جديدة يبيعونها لصالح الولايات المتحدة.

من يدري، قد يكون ذلك مشروع عبد الله الجديد حول المشاركة السياسية في العالم العربي، الذي قيل انه سيقدمه في المؤتمر القادم في البحرين، انسياقاً مع مبادرة الشراكة التي عرضها كولين باول في ديسمبر الماضي حول تعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط.

والصحيح أنهم جسموا خيارهم باتجاه الأول، ولكنهم لطّفوا المشهد، ويحاولون إخراجه بإتقان.

لقد ابتدعوا خطأً ثالثاً، وهو الحديث عن حلّ إنقلابي (عسكري) يعلمون أن أحداً

منحياً باللائمة على العراق

ومقدراً صبر بوش

سعود الفيصل؛

بوش يستمع إلى النصائح وغير متسرع

في زيارته الأخيرة لواشنطن، أعرب وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل عن تقديره لصبر الرئيس الأمريكي جورج بوش بشأن الملف العراقي وذلك في مقابلة مع شبكة "إن بي سي" التلفزيونية الأمريكية. وقال بعد لقائه مع الرئيس بوش في واشنطن، لقد "دهشت للصبر الذي يتحلى به (بوش) في تعامله مع هذا الملف المعقد". وقال إن بوش "يستمع إلى النصائح التي تقدم له، ولا يقدم على أعمال متسرفة قد تؤدي إلى نتائج سيئة". وأضاف بأن بوش "يبدو هادئاً جداً، ومصمماً جداً (...) لكن يبدو أيضاً أنه يفكر في شئ عملية محتملة كخيار أخير". وأضاف أنه إذا لم يتعاون العراق مع المفتشين الدوليين المكلفين بنزع أسلحته، فإن النتائج ستكون "مروعة". وقال "لا أستطيع تصور ما سيحدث للشعب العراقي" في حال نزاع مسلح جديد.

الفيصل في زيارته لأميركا في آخر يوم من يناير الماضي، يفيد بأن ما تطلبه السعودية هو أن تعطي أميركا موافقتها للسعوديين حتى مع قيام الحرب أو إعلانها لكي تتصرف المملكة في استثمار المجهود العسكري الأمريكي لإقناع الرئيس العراقي بالإستسلام والخروج. المملكة لا تريد انهياراً صاعقاً لنظام الحكم في العراق، بل تريده انهياراً متدرجاً يحقق أمرين أساسيين:

١ - إبقاء جهاز السلطة الحالي فاعلاً بدرجة ما، أي أن لا يكون التغيير راديكالياً شاملاً للجهاز ورموزه، ومعنى ذلك سيطرة جهات على الحكم لا تكن لها المملكة سوى الريبة، وتبادلها تلك الجهات الكراهية.

٢ - حدوث تراخي في الزخم الأمريكي العسكري حتى لا يغري ذلك الأميركيين بتكرار التجربة ضد السعودية نفسها. وكأن المملكة تريد أن تقول بأن السياسة قادرة على التغيير المتدرج والهادئ وتقبل أنصاف الحلول، في حين أن العسكرية تميل إلى الانتصار الساحق الشامل على الخصم الذي يؤدي في أحيان كثيرة إلى المغامرة في معارك أخرى، قد تكون السعودية هي التالية.

أزمة السعودية مع أميركا هي المحرك للجدد السياسي السعودي الخارجي اليوم. هي ليست قلقة من موضوع تقسيم العراق، فذلك لن يحدث من وجهة النظر السعودية. لكن ما سيحدث هو أن السعودية ستكون الأقل نفوذاً في العراق بين كل جيرانه.

السعوديون يواجهون خيارين: الوقوف الصريح مع المجهود الحربي الأمريكي وتحمل التبعات الداخلية، على أمل تقليص الخطر الأمريكي اللاحق لتغيير نظام الحكم العراقي. الخيار الآخر الوقوف ضد الحرب وإن كان ذلك الخيار سيغضب أميركا على السعوديين أكثر، ولكنه سيوحّد جبهتهم الداخلية، ويعزّز بعضاً من شرعية حكمهم الآخذة بالإنحدار.

يظنّ كثير من المراقبين، خاصة العرب منهم، أن السعوديين اختاروا الثاني،

السعودية .. والوضع الوطني الخاص

هل بيننا "شعب الله المختار"؟

الخارجي، والآخر الداخلي، أي في علاقات الشرائع الاجتماعية بعضها ببعض، وبين العائلة المالكة وشعبها، وقد انعكس هذا على ممارساتها وسياساتها الداخلية.. وفي موضوع الإصلاح ينظر الأمراء بصدق إلى أن المطالب الشعبية بالإصلاح السياسي والمشاركة في الحكم، على أنها مطالب غير عادلة، لأنها تتعدى على حقوقهم الخاصة.

خصائص مزعومة للمجتمع السعودي

وانتقل الأمر إلى التعليم (مناهج التربية الوطنية) حيث تلقن الأجيال على نزعة وطنية كاذبة وتفرّد الصفحات لتوضيح خصائص المجتمع السعودي على النحو التالي (انظر كتاب التربية الوطنية، وزارة المعارف، الأول متوسط، ١٩٩٨، تأليف: حماد بن حمد النمي، وعبدالله بن ناجي آل مبارك، وإبراهيم بن عبد الله الحميدان):

« فهناك زعم بأن المملكة وحدها (تطبق الشريعة الإسلامية) ومعلوم أن الحكومة متهمّة في عقري دارها بعدم تطبيق الشريعة، فضلاً عن أن دولاً أخرى تزعم الأمر ذاته (إيران والسودان ونظام طالبان قبل سقوطه).

ومن الخصائص المزعومة للمجتمع السعودي دون غيره وجود (نظام هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر). فالمملكة «الدولة الإسلامية الوحيدة التي تتفرد بوجود جهاز تابع للدولة مهمته الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر». وهذه في الأصل ليست مميزة، ولا أدلّ على ذلك ما يثيره وجود وممارسات مثل هذا الجهاز من جدل محتدم منذ سنوات طويلة بين المواطنين السعوديين. وقضاً عن ذلك، ليست المملكة الوحيدة التي لها جهاز تابع للدولة، فماليزيا وإيران ومعهما نظام حكم طابان لديها أجهزة وبنفس الاسم، وتتعرض لذات النقد.

ومن خصائص المجتمع السعودي الغريبة والعجيبة: استخدام التقويم الهجري؛ والأعجب منها خاصية «التواصل بين الحاكم والمحكوم» عبر سياسة الباب المفتوح؛ ورغم أن هذه ليست مديحاً في جوهرها وليست مفيدة إلا في الإعلام وليس لها علاقة بالإصلاح والصالح، فإن بعض الدول المجاورة تمارسها. وفي حين أن لدى تلك الدول برلمانات وحريات معقولة،

وهم الأقرب إلى الديار المقدسة، ولا لدى غيرهم من أتباع المذاهب الإسلامية الأخرى والذين لا يصنّفون في دائرة (الأنا المسلم) بل في دائرة (الغير). ومع أن الإسلام يفرض السواسية لا التعالي، فإنه لدى السلفية يؤدي عكس دوره تماماً، وقد كان هذا حالها حتى قبل أن تستولي على الحجاز وتنال شرف خدمة الديار المقدسة. والعائلة المالكة، لا ترى نفسها مجرد عائلة من العوائل، بل تفخر بمنبتها المناطقي (رغم أنها ليست أفضل ولا أشرف بقاع الأرض) وأحياناً بأصولها القبلية (وهي ليست حسب التصنيف القبلي من أشرف الأصول، رغم أنه ميزان معتل وباطل) وبحجم الأراضي التي تحكمها قبل أن تهبط عليها نعمة النفط فتزيدها استعلاءً وعلوّاً. ومع أنها تعتقد بأنها تحمل رسالة (الإسلام الصحيح) إلى كل العالم، فإن ذلك لا يقرب إلى التطبيق والممارسة الشخصية، وفوق هذا فإن الفكر السلفي المتطرف أصبح ظاهرة مرضية مزمنة تنبه البعض إليها متأخراً بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، وصناع القرار يشعرون اليوم أن ما اعتقدوه تميزاً في الماضي، ليس مقبولا حتى داخل السعودية نفسها، فما بالك بخارجها؟ (نحن غير) ظاهرة مرضية مستوطنة، لها امتدادات نفسية وانعكاسات على سلوك الفرد والدولة في علاقاته وعلاقته مع الأفراد والجماعات والدول. ربما كان ذلك سبباً في الجفاء الذي يظهر للعلن أحياناً بين آل سعود ونظرائهم في الخليج، وحتى في الأردن والمغرب. ولعل هذه الحالة انعكست بصورة من الصور على مناهج التربية الوطنية حديثة العهد، وعلى الخطاب الإعلامي الرسمي الذي يستخدم دائماً مفردات المديح في أقصاها: الأحسن، الأفضل، الأجمل، الأعلى، الأكثر تفوقاً، ويصم المختلف بعبارات تؤدي إلى ذات الاعتزاز الكاذب: الحاسدين، الحاقدين، وغير ذلك.

بل ظهر ما يشبه الوطنية الكاذبة التي تسعى إلى حشد الشارع وراء العائلة المالكة، وخير من عبّر عن ذلك خالد الفيصل في بيت شعر شهير: إرفع راسك إنت سعودي غيرك ينقص وأنت تزودي وحالة الإستعلاء تمارس ضد الآخر

الخصوصية في المملكة تطرح في العادة كمادة تبرير للعجز والاستبداد. إنها تستخدم من قبل صناع القرار جهلاً أو تجاهلاً في ضدية مع سنن الكون والحياة، لتقول بأن ما يجري في هذه البلاد أو تلك من تغيرات سلبية أو إيجابية لا علاقة لها بالسعودية ولا شعبها، دون النظر إلى المسببات والنتائج. هنا تأتي رسالة صانع القرار السعودي لتقول: المملكة مختلفة، المملكة لها خصوصياتها، شعب المملكة لا يشبه الشعوب الأخرى. والنقاش هنا يتخذ صفة العمومية والتعمية في آن، بقصد صرف الأنظار عن إجراء المقارنات التي هي من أولى أجديات العلم، ولتلق على الجمهور تساؤلاته المتكررة كلما لاحظ تشابه الظروف والأسباب. لماذا تختلف العائلة المالكة في السعودية عن نظيراتها في الدول المجاورة مثلاً؟ ولماذا لم يحدث التغيير السياسي المنشود مثلما حدث لدى غيرنا؟ ولماذا توجد لدينا مشاكل إقتصادية مستوطنة ومنذرة بالعنف، ولا توجد عند من هم أقل غنى منا؟ ولماذا وجد المتطرف الديني ضالته بيننا؟ ولماذا لدينا إعلامان: رسمي هزيل في الداخل ومفسد في الخارج؟ هذه الأسئلة وغيرها لها إجابة واحدة في القاموس الرسمي: نحن غير؟ (نحن غير) تعكس شعوراً بالتميز عن الآخرين والترفّع عليهم (شعوباً ودولاً) بالرغم أنه لا توجد أسباب موضوعية أو دينية تدعو إلى ذلك. فإذا كان (الغنى) مدعاة للتعالي، فوضع المملكة الإقتصادي كدولة لا يدعو إلا إلى الرثاء، وما تقدّمه الحكومة من خدمات إجتماعية (صحية وتعليمية ووظيفية وغيرها) وصلت إلى الضيق، في حين أن شعبها لا يتمتع بما يتمتع به آخرون من شعوب مجاورة بعد أن انخفض دخل الفرد من ٢٢ ألف دولار سنوياً في الثمانينات إلى نحو ٦ آلاف دولار الآن.

ربما يوجد بين بعض السعوديين من يعتقد بأن (الدين/ المذهب) سبب في التعالي، فالمذهبية السلفية الطاغية صنّعت أتباعها ومنذ وقت مبكر بأنهم المسلمون حقاً ودونهم كفار، ولذا تكثر عبارات (الإسلام الصحيح) (والدعوة الصحيحة) في وصف الذات، كما يُقذف الآخر بعبارات التفسيق والتشريك والتكفير. لا تجد هذه الروح بين الحجازيين



أليست لنا خصوصية من هذا النوع؟

الأخرون، أو الذين لا يريدون الاعتراف بأنها الحقيقة الكبرى، فينبغي إقناعهم بها أو بمناقبتهم من أجلها. ويستطيعون الشعور بالتفوق والتميز عن (الأخر/ هم) استصغار ما لديهم، واحتقار ما عندهم، وتقزيم المفاهيم الكلية الإنسانية بحيث لا تعود تشملهم، ومنها الاعتراف بإنسانيتهم كنظرية في الخلقة البشرية، واستسهال التعدي على حقوقهم (لأن الله خلقهم أذلاء) ويجب أن يكونوا كذلك. فالظلم هنا ليس ظلماً بشرياً، بل هو عدلٌ جاء من السماء، و (نحن) نطبقه بحق (هم). وهكذا تتحول الرسالة المذمومة لنشر الحقيقة الناصعة الواضحة إلى (عنصرية) بخيضة تطعن في أصل الرسالة السماوية. وتتحول الأهداف الدينية في ظاهرها إلى أهداف (مصلحية) فالله سخر (هم) لـ (نا) والله عاقب (هم) بـ (نا). أما المقاهيم الدينية فتتحول إلى أدوات يستخدمها (نحن) ضد (هم) ولكن بشكل مقلوب تماماً، فتُفَقِّد (العدالة) ومصاديقها في (نحن) ويجوز خرقها حين يتعلق الأمر بـ (هم). الكذب لا يجوز بيننا) ولكن يجوز عليهم) وكذلك في موضوع سرقة المال وإهدار الدم واستباحة العرض.

بالرغم من أحد في المملكة لا يدعي أنه شعب الله المختار، ولكن من حيث الممارسة هناك من يطبقها ضد (هم) من المواطنين، ومن المسلمين والعرب، فضلاً عن الأجانب غير المسلمين. والخطاب السلفي الرسمي، كما الخطاب الرسمي التعليمي والإعلامي، لا يتجه نحو خلق روح وطنية مبنية على ثقافة وطنية مشتركة ومفاهيم دينية جامعة، وإحساس إنساني هو جوهر الإسلام في الممارسة. بل ينزع إلى تعميم الذات بناءً على (العقيدة الصحيحة) التي لا يمتلكها (كل) المواطنين بل (بعضهم). وهذا البعض هو بالتحديد من يطبق

استبائعات مفهوم (شعب الله المختار)، ومنه انطلاق التطرف والعنف والإقصاء والتكفير والإقصاء بناءً على تلك (العقيدة الصحيحة). هذا (البعض) استهدف على مدى أكثر من قرنين لتعزيز مشاعر التميز الديني مترافقاً مع إذعاء تفوق عرقي صافٍ. وجاءت الدولة الحديثة فضيقت مفهوم (نحن) والذي يشمل المواطنين جميعاً، ليكون (نحن) الديني والمناطقي الذي يستضعف البقية ويهتضم حقوقها. لقد أطلقت الإخلافات من عقائدها ضد (الأخر) المواطن قبل الأجنبي، وشكّلت صورته بطريقة جعلها تستمر في نزوعها النمطي ضده، فأصبحت تلك الجماهير المستهدفة غير قادرة على تشكيل رأي شخصي واقعي عن مواطنين رغم احتكاكهم بهم، يختلف عن الرأي السائد والصورة النمطية فهذا (الأخر) كافراً أو مشركاً (وله ذنب أيضاً) وحاقه على الإسلام، ومتآمر مع اليهود. لكل بلد خصوصية من نوع ما، لكنها لا تخرج عن سنن الكون، ولا تعطي ميزة لأحد ليخرج على هذه السنن، ولا تشفع له بأن يتعالى عنصرياً وطائفيًا ومناطقيًا. والخصوصية المزعومة في المملكة لا تشفع للعائلة المالكة بأن تؤجل الإصلاحات، ولا أن ترسم التمايزات المناطقية والمذهبية والثقافية في المملكة، ولا تبرر العنف والتحقير للآخر في الداخل (المواطن) وفي الخارج (المختلف في البلد والعقيدة). لكن لنا خصوصية تفخر بها. رفاه اقتصادي، وهامش واسع من الحرية، وألفة اجتماعية، وعلاقة وطيدة بين الحاكم والمحكوم. ليست خصوصيتنا اليوم إلا في المجال السلفي، في التطرف الفكري، وفي الإستبداد المطلق، وفي الفساد الذي اشتهر حتى بلغ عنان السماء. لتغير هذا لنكون بألف خير.

فإنها هنا في المملكة توضع كبديل عن الانتخابات ومجالس الشورى الحقيقية. - وهنالك أيضاً من الخصائص: منع الاختلاط في التعليم، ومحاربة البدع والخرافات كمحاربة الأعياد غير الشرعية (المولد النبوي، والعيد الوطني) وكذلك محاربة السحر، ومحاربة "أصحاب البدع والخرافات" داخل البلاد حيث "حرصت الدولة" على فعل ذلك في "كافة الأماكن والأزمان مما ساعد على اختفائهم". وأصحاب البدع والخرافات لا يعدو أن يكونوا (غير الوهابيين) من مواطنين وغيرهم. فهل هذه خاصية وهل هذا منهج تربوية (وطنية)؟

- وانظر إلى هذه الخاصية التي لا يتمتع بها شعب غير الشعب السعودي: إنها (الوحدة) والترابط بين أبناء الوطن) "حيث صارت العقيدة هي الرباط الوثيق الذي يجمع بين أبناء هذا الوطن بجانب اللغة والعادات والتقاليد" فكل الشعوب مفككة عدا شعبنا، والحقيقة أنه لا يوجد شعب مفكك من الداخل في العالم العربي (عدا نموذجين أو ثلاثة) مثل الشعب السعودي، ولا شيء ينخر في وحدته إلا (العقيدة) هذه، والتي تعني (العقيدة الوهابية) والتي لا يمزق السعوديون كشعب بمثل ما تفعل هي اليوم.

- ومن الخصائص: أن المجتمع السعودي له عادات وتقاليد خاصة به، وهنا تستعمار عبارات تاريخ ما قبل الإسلام حتى مثل: "الكرم والنجدة وإغاثة الملهوف ومناصرة الضعيف" فهل الشعب السعودي هكذا، وشعوب العالم الأخرى غير ذلك؟

- وأخيراً هناك خاصية أخرى وهي أنه لا توجد في المملكة سوى الأعياد الإسلامية (عيد الفطر والأضحى)!

وكما هو واضح فإن هذه الخصائص إما مدعاة مزعومة تغترض تحقيقها في شعب المملكة، وغايتها من المجتمعات الأخرى، أو أنها في جملتها لا تعد ميزة، ووجودها مضرة ومشكلة، ويدور حولها خلاف واسع وشديد الحدة بين أفراد المجتمع.

تعميط التصور ضد الآخر

نحن لسنا "شعب الله المختار" مع أن كثيراً من الجماعات الأتنية والدينية تعتقد أنها كذلك وتمارسه بالفعل. ليس اليهود وحدهم في هذا المضممار، الإنجليز والألمان كانوا يعتقدون ذلك في أنفسهم في حق تاريخية سابقة. وعبارة "شعب الله المختار" تحقق أغراض مختلفة بالنسبة للجماعات، فأول ما ترسّنه عند الأتباع هو الشعور المغالي فيه بالتفوق العرقي أو الديني (الانتداب الإلهي للقيام بمهمة إصلاحية ما على الأرض)، وهذا يفترض بأن ما لدى (نحن) أرقى مما لدى (هم) من معارف دينية ودنيوية، ويجز هذا إلى إذعاء تملك (الحقيقة) التي لم يكتشفها

الكلمة الحرة بين الجلال والقاضي

قراءة في محاكمة الكاتب زهير محمد جميل كتيب

بفاهيمنا وقيمنا الإسلامية إلى مستويات تحديات العصر".

وفي واقع الأمر أن النص المحال إليه في مؤلف الأستاذ كتيب لا يشير سوى إلى انقسام النص والممارسة في الإطار الديني، أي عدم القدرة على استيعاب أبعاد ومقاصد النص الديني بدرجة تعين على تحقيق أداء أفضل للمعاملات الإسلامية. هذا النص لا يقع داخل حيز النص كيميما يقال إن كتيب تناول على العقيدة الإسلامية، فهو يمارس لياقته الفكرية في مضمار العقل. وإن أقصى ما يمكن للمدعي أن يحتج به على كتيب أنه قدّم قراءة للنص الديني مخالفة لقراءة المذهب الرسمي للدولة الذي يمثلته المدعي العام وربما قضاة المحكمة الكبرى. وبالتالي فإن القول بمخالفة العقيدة الإسلامية يجب تصحيحه ووضع في كلمات ذات دلالة دقيقة ومحددة وهو مخالفة للعقيدة أتباع المذهب الرسمي للدولة، هذا في حال بلغ بنا التدخل إلى مستوى القراءة الحرفية أو الماورائية للنص.

وصف الإسلام بالأيديولوجية في كتاب كتيب هو الآخر يفرض إعادة قراءة ضمن السياق الفكري والبيئة الاجتماعية الذي ظهر فيها، فكتيب هنا يعالج موضوعاً على درجة كبيرة من الحساسية وفيه انطباق على حالة السعودية وكثير من الدول التي تركزت على أيديولوجية دينية. وبخلاف تعريف المدعي العام الذي اعتبر وصف كتيب للإسلام بالأيديولوجية بأنه "يطلق على كل فكر من إنتاج البشر"، فإن الإسلام بالفعل قد تحول إلى أيديولوجيا دينية حين يتم توظيفه لأغراض سياسية محددة، وتشتغل نصوصه لتبرير ممارسات سياسية واجتماعية معينة، وتفكير تفسيرات للنص الديني لغرض خدمة توجهات وسياسات معينة للدولة، بحيث يفقد النص الأول (الكتاب والسنة) سلطته ونفاذته لصالح النص الثاني (إجتهااد العلماء) المتأثر بدوره بمصالح وأغراض التحالف مع أهل الحكم.

نقد رجال الهيئة

الدعوى تضمنت تركيزاً شديداً يكاد يصبغ الجزء الأكبر من المساحة المخصصة للدعوى على نقد الأستاذ كتيب لتصرفات وسلوك رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو نقد يجري تداوله شفهياً في الغالب بين العامة.

قدّمها المدعي العام، فالأخير أراد إثبات قضية ضد المؤلف هي ليست ضمن مجال اختصاصه.

اجمالياً، فإن الدعوى المقدمة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

١. أن الكتاب يشتمل على مخالفات وزلات متعلقة بأمر العقيدة الإسلامية السمحاء.
٢. التطاول على رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
٣. التجاوز على العالمين في المؤسسات الدينية والقائمين عليها.
٤. الإيقاع بين رجال الدين والمسؤولين من جهة وبينهم وبين العامة من جهة أخرى.
٥. الغمز واللمز تجاه الحكام.

هذه النقاط تُلخص مجمل الدعوى المرفوعة ضد الأستاذ كتيب، وهي نقاط تقع خارج مجال اختصاص وزارة الداخلية، وكان يفترض أن يتولى مهمة تمثيل الادعاء العام شخص من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أو من جهة تابعة للمؤسسة الدينية بوصفها الجهة المتضررة بصورة مباشرة من الكتاب. ومع ذلك سُمح هنا إعادة قراءة النصوص المعتمدة من قبل المدعي العام لإثبات قضيتهم.

يحمل المدعي العام لإثبات مخالفة كتيب للعقيدة الإسلامية إلى الصفحة العاشرة من الكتاب حيث جاء فيها ما نصه: "إننا نفرق في نواحي عقيدة من الفكر الأرعن ولم تكن قادرين على إيجاد منظور فكري مناسب ينير زماننا ويساعدنا على تطبيق معاملاتنا الإسلامية بطرق أكثر منطقية وإنسانية..". فهم المدعي العام من هذا النص بأن كتيب يرمي "للتشكيك في أصل عقيدتنا السمحاء ومطالبها بالاستعاضة عنها بمنظور فكري لزعمه بأننا إن لم نقم بهذا الجهر (يقصد العمل الفكري) - تفسير المدعي) سنتعرض للفشل في الارتقاء

وزارة الداخلية الميعق
الاول لاستقلال القضاء
اول المتسبيين في
انتهاكات حقوق
المواطنين

نحن هنا أمام قضية تضاف إلى ملف الانتهاكات الصارخة بحقوق الإنسان، قضية تتورط فيها أطراف عدة، وتنازل أقدم مبدأ ناضل الإنسان من أجله تحقيقه والحفاظ عليه وهو حق التعبير عن الرأي. الانتهاك هنا تشترك فيه مؤسسة طالما كان الأمل ببقائها تزيهة، محايدة، مستقلة لا تخضع لابتزازات أهل السلطة ولا لنزوعات الهوى والاعتقاد الخاص، وهي مؤسسة القضاء. وزاد في البلاء أن تتعاقد هذه المؤسسة مع مؤسسة أخرى طالما بقيت القوة المعينة لاستقلال القضاء كما أنها بقيت المتسبب الأول في انتهاكات حقوق الإنسان، وهي وزارة الداخلية.

هذه القضية التي سنحاول عرض بعض جوانبها، تتناول قصة كتاب "الستر في الإسلام وغلو المحتسب" لمؤلفه الأستاذ زهير محمد جميل كتيب، الكاتب المعروف من مكة المكرمة. هذا الكتاب أثار جملة التجاوزات المتكررة لرجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولا سيما فيما يتعلق منها بالتعدي على خصوصيات الأفراد وإنتهاك الحرامات والأعراض بما يشوه مفهوم الاحترام ودوره الخيري وتحولته إلى أداة لهتك الأستار وفضح الأسرار وكشف عورات الناس.

نظرة في الدعوى

إن أول ما يلفت الانتباه في الدعوى التي رفعت ضد الكاتب الأستاذ زهير محمد جميل كتيب، أن وزارة الداخلية هي ممثلة الادعاء العام في شخص الرائد محمد بن حسن بن حسين الغامدي، في قضية لها علاقة بتأليف كتاب، أي في قضية رأي وفكر، وليس قضية أمنية لها علاقة بالجرائم في عهدها الفردي أو الجماعي.

الملاحظة الثانية، أن الدعوى تنطوي على قضية خطيرة وستكون أشد خطورة فيما لو جرى اعتمادها من قبل قضاة المحكمة الكبرى، وهي قضية سبر النوايا التي على أساسها تقام الدعوى أو يجري إدخالها كعنصر رئيسي في المرافعات القضائية. فكول المدعي العام "إن هذه العبارة تكفي لإدراك ما ينطوي عليه نفس كاتبها من شطط وانحراف في التصوير تجاه ديننا الحنيف".

الملاحظة الثالثة، أن مضامين الدعوى تتعارض إلى حد كبير مع التفسيرات التي

النقاط التي أوردها المدعي العام حول ما اعتبره "تجاوزات" الأستاذ كتيبتي على رجال الهيئة والمؤسسات الدينية على وجه العموم حول ممارسات المحتسب الخاطئة مثل الغلو والتطرف والتعصب والارتجال والانحراف.

نقل ممثل الادعاء العام الخادمي عن الكتاب ما نصه "لم يأمر الاسلام بالنهش في الأعراس والتشهير وقذف الناس بقبائح السلوكيات والتفسيق حتى أصبح الأمر بالمشهور والنهي عن المنكر عنواناً للمخازي والقضائح في نظر المجتمع". ورغم أن الأستاذ كتيبتي لم يستعلن الجهة المقصودة بهذا النقد إلا أن النص يكاد من فرط تداوله بين الناس أن يمثل التعبير الثقافي للكلام العام المشاع بين الناس، فالأستاذ كتيبتي استعلن أو بصورة أدق صاغ وبصورة مكثفة ما يقوله المواطنون عن رجال الهيئة حيث اختراق الحدود المقررة شرعاً وعرفاً في التعامل مع الحرمات واقتحام البيوت وانتهاك خصوصيات الأفراد بطريقة مخزية من قبل رجال الهيئة.

ولا شك أن مقارنته بين نموذجين من الاسلام: اسلام التسامح واسلام الدروشة والسواك والثياب القصيرة هي مقارنة نقدية يراود منها انتفاض ليس "أما سنة الرسول صلى الله عليه وسلم في أمر السواك وتقصير الثياب" كما ذهب المدعي العام بل كان الأستاذ كتيبتي يرمي الى الاشادة بنموذج للاسلام ممثلاً في تسامحه واحتماله للإختلاف، واسلام لا يغدو أكثر من طقوس وممارسات محتطة مسلوطة المعاني.

والخير للدهشة بأن زعم المدعي العام بأن ما كتبه الأستاذ كتيبتي من عبارات "ظاهرها الإصلاح وباطنها الاثارة ومحاوله الايقاع واشاعة الفتنة في المجتمع وتأليب النفوس بعضها ضد بعض على مختلف المستويات" يحتمل أكثر من دلالة، ففقيه ما يستوطن إقراراً مطاردة الشهاب وملاحقة النساء في كل زوايا المجتمع، ولعل في ذلك وجه اعتراض المدعي العام حول ما أشار إليه الأستاذ كتيبتي من ردود فعل محتلفة مثل "خطر انفجار الشارع العام ضد هذه المؤسسة الدينية المتطرفة".

وربما يزداد الأمر سوءاً بالنسبة للمدعي العام حين يتقدم الأستاذ كتيبتي باقتراح للحيلولة دون تغول دور رجال الهيئة ودون احتمالات الصدام مع الشارع كقوله "لا بد من وضع الخطط لمواجهة هذه المؤسسة الدينية المنتشرة في الشارع الاسلامي والتي تمارس سلوكياتها دون أدنى تدخل من السلطة السياسية والتي أخشى ان يتألبها شيء من ممارساتهم في المستقبل بعد أن يشتد عودهم، لأنهم سوف يدخلون مرحلة جديدة تنتقل من القول الى القتل". وفي هذا النص ما دفع المدعي العام للقول بإيقاع الأستاذ كتيبتي بين رجال الدين والمسؤولين من جهة وبينهم وبين



بتاريخ ١٤١٢/٥/٤هـ وذلك "بالمستعان عن الكتابة والتفرغ لعائلته". وفي هذا النص ما يثير السخرية حقاً فالامتناع عن الكتابة يمثل بعد ذاته خرقاً للحد الأدنى من حقوق الأديمين، لأن الكتابة فعل عقلي يترجم الجانب الأدمي من الانسان، أما الحاق ذلك بعبارته "والتفرغ لعائلته" فهذا مثير للضحك، وكأن الأستاذ كتيبتي بحاجة لأوامر من ولاية الأمر كيما يتفرغ لعائلته، بل في النص ما يعيب الحكومة حين تطلب من مواطن بالتفرغ لعائلته، ففي ذلك اختراق مفزع من قبل الدولة لخصوصيات الأفراد.

الطلب بتجنّب الخوض في أمور السياسة هو أمر ينطوي على عقيدة لدى أهل الحكم، يمكن تلخيصها في أن السياسة إحتكار فئة أو وقف ذري لعائلة آل سعود لا يجوز لأفراد غيرها ان يزاحموا فيه.

وقور انتهاء المدعي العام من عرضه لاثبات التهمة الموجهة الى الأستاذ زهير كتيبتي أعقبه مطالبة "بإصدار الحكم الشرعي بحق المذكور، وإعادةه الى جادة الصواب".

كتيبتي هذا أهلاً

بعد استماعه للدعوى، قدّم الأستاذ كتيبتي رواية مختلفة تنطوي على أبعاد قانونية مهمة ولا شك أن لها تأثيراً مباشراً في طبيعة الدعوى والحكم. التهم المنسوبة الى كتيبتي حسب ما وردت في نص الدعوى لا ترتقي الى مستوى الدليل القطعي في حال تمت قراءتها مفصولة عن قرائن أخرى، لا سيما كتاباته الأخرى التي تتضمن إشارات كثيرة صالحة للاسقاط على بلده.

تضمن دفاع كتيبتي نقاطاً كثيرة على درجة كبيرة من الأهمية:

النقطة الأولى: أن العاملين في جهاز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يصدق عليهم وصف "المحتسب" كما جاء في عنوان الكتاب، وذلك لأن الاحتساب في الاسلام هي وظيفة خيرية لا يرجو صاحبها الحصول على أجر مادي، بينما أعضاء الهيئة في المملكة هم

ومن أجل تهويل الدعوى وزخيمها بأدلة أخرى عاضدة، يعطي المدعي العام مدلولات مخيفة لمصطلح المؤسسة الدينية كما يستعمله الأستاذ كتيبتي. يقول المدعي العام "وللاحاطة فإن المؤسسة الدينية في نظر زهير المذكور تعني كل الجهات المسؤولة عن أمور الدين في البلاد الاسلامية وذكر منها هيئة كبار العلماء ومجلس القضاء الأعلى ودار الأزهري في مصر".

يثير لجوء المدعي العام الى مطالبة الأستاذ كتيبتي بالحصول على منابر للرأي وفرض متساوية مع المؤسسة الدينية للتمكن من ممارسة الحوار والنقاش والمجادلة مع رجال المؤسسة، كدليل إدانة، وكأن المطالبة تمثل في نظر المدعي جنحة أو جريمة يجب ان يعاقب عليها الأستاذ كتيبتي، وهذا الاعتراض من المدعي العام كفيل بإثبات كل ما قاله كتيبتي عن العقيدة الرسمية، وهي التي أحالت الاسلام الى عقيدة محتكرة في يد مؤسسة والاسلام الى ايدولوجية للدولة.

هناك جانب آخر من الدعوى لا يقل إساءة لنظام القضاء وتعدّياً صارخاً على حقوق الأفراد وفي القلب منها الحقوق الفكرية، وهو خروج الأستاذ كتيبتي على القيود الصادرة بحقه من أوامر من قبل وزير الداخلية في ١٤١١/١٢/١٩ والقاضية "بمنعه من ممارسة الكتابة في الصحف وتجنّب الخوض في أمور السياسة" ثم بعد مراسلات استعطاف مع الملك عاد الأستاذ كتيبتي للتأليف ولكن ما لبث ان منع من كتابته ثانياً وأخذ عليه تعهد آخر

أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ليسوا (محتسبين) لانهم يستلمون رواتب من الحكومة

موظفون يتلقون رواتب شهرية محددة ويخضعون لنظام الترقية، شأنهم في ذلك شأن باقي مؤسسات وأجهزة القطاع العام. النقطة الثانية: أن أركان التهمة ناقصة بخصوص هذا الكتاب، وبالتالي فإن القول بالقذف يعتبر لاغياً لأسباب عدة: أن الكتاب ليس موجهاً ضد انسان محدد أو دولة محددة، وأن الكتاب لا يحدد مكاناً أو زماناً معينين. النقطة الثالثة: أن الكتاب يمثل مقارنة أخرى مختلفة لموضوع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. فالكاتب يعالج مشكلة لها حضورها في العملية الفقهية، حيث يتطلب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مواصفات خاصة في المصلطين بأداء هذه المهمة الخطير وأهمها الحكمة وحسن المعاملة. وبالتالي فهو يمارس ما يراه ويمارسه السلف حقاً أصيلاً في فهم النص والاجتهاد في تفسيره استناداً على أصول الفقه.

رواية الأستاذ كتيبى تبدأ باعترافه بأنه مؤلف كتاب "الستر في الاسلام وغلو المتحسب" وقد طبع في مصر وهذا قصير مهم في القضية، وحسب الأستاذ كتيبى "وقد طبعت الكتاب في مصر لأتني متنوع من الكتابة، ومصر أرخص طباعة، وأما منعي من الكتابة وأخذ التعهد علي سابقاً فإنني لم أتجاوز ذلك، لأن التعهد كان خاصاً بعدم الكتابة في الصحف، وقد التزمت به فلم أكتب في صحيفة بعد المنع". فالمنع في أصله يعتبر خرقاً صارخاً لحق الانسان في التعبير، أما أن يسري قرار المنع من منطقة الى مناطق أخرى خارج حدود تطبيق القوانين فذلك يعتبر استهتاراً صارخاً بحقوق الأديمين حيث يشي باستعباد الانسان استعباداً مطلقاً.

ثم إن نفي المؤلف بما نصه "لم أقصد به هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في السعودية وإنما أقصد به بعض البلدان العربية والاسلامية ولم تكن المصلحة في نيتي أثناء تأليف الكتاب" فهو نقي يجب أن يؤخذ في الاعتبار، سيما مع استدعاء ما قاله المدعي العام بأن المؤلف عنى بالمؤسسات الدينية إضافة الى هيئة كبار العلماء ومجلس القضاء الأعلى دار الزهر في مصر، فإن القول بأنه إنما عنى هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حصراً يعتبر خلافاً لما تضمنته الدعوى.

توضيحات الأستاذ كتيبى الأخرى تعتبر أشد إجحافاً مما سبق ذكره، فما اعتبره المدعي كتيبى طاولاً على العقيدة الاسلامية، أظهره كتيبى على أنه تفسير لغرض الفصل بين نموذجين من الاسلام: اسلام الجوهر واسلام المظهر. ورغم أن الأستاذ كتيبى نفى أن يكون ما قصده بالسبوك والشباب المقصورة هو ذلك السلوك المتبع لدى رجال الهيئة أو اتباع المذهب الرسمي للدولة وإنما مصر والجزائر والسودان والأردن، فإن ثمة اصراراً من قبل القضاء والمدعي العام سواء بسواء على توجيه نص الأستاذ كتيبى الى منطقة محددة - المملكة.

القول غير الفصل للقضاء

حين يكون القضية على طريقة المدعي العام ومذهبه في الاعتقاد، فإن أول ما يثار أمام القضية برمتها وأول خشية تبرز هي النزاهة والحياد القضائي، كل ذلك في ظل غياب نظام للمحاماة يتولى مهمة توفير أسس صلبة

الكتبي في مؤلفاته

أربعة وسبعون مؤلفاً هم حصيلة الجهد الكتابي للأستاذ زهير محمد جميل كتيبى حتى الآن، تعالج في مجملها موضوعات ساخنة تدور على الساحة المحلية. وكونها كذلك، فقد ضاقت أرجاء بلاده عليه فلم يجد متسعاً من الحرية فألجأ لاعتدام الحرية الفكرية في بلاده لطباعة كتبه في مصر، شأنه في ذلك شأن كثير من مؤلفي وإعلام الحجاز الذين وجدوا في مصر والهند وإثنان وسوريا وتركيا فضاءات حرة قادرة على استيعاب ابداعاتهم ومتنوعياتهم الفكرية والأدبية والعلمية.

إن أهم معلم يبرز في كتابات الأستاذ كتيبى هو مقارباته للموضوعات المثيرة للجدل سواء منها المتصل بأجهزة الدولة وسياساتها من التعليم الى الصحة الى البلديات وكذلك السياسة والنقطة الى الأحداث السياسية الكبرى مثل حرب الخليج، الى الثقافة والمؤثرات السلبية المضرّة باختلاف الرأي. هو يكتب في تلك الموضوعات ولكن من موقع (الحياد)، ويقدم دائماً "رواية" و "رأيًا" و"موقفاً" يمكن ادراجهم في اطار "اللامفكر فيه" أو "المسكوت عنه" وهذا ما يجعله دائماً "مختلفاً" في ظل أجواء ساكنة، مرتبحة مستسلمة متألفة مع القائم. صولاته في الكتابة لا تعرف الحدود المصطنعة أو التابو الموهوم، ولذلك فأرأوه تمثل لحظة المواجهة مع الذات والآخر في آن واحد، مع الذات لأنه يعلم بأن ما يكتبه ليس متصالحاً مع ميل النفس الى الدعة والحذر والخوف، ومع الآخر لأن ما يكتبه يغضب الآخر سواء كان مسؤولاً في الدولة أو قاضياً في محكمة أو مدبراً في مؤسسة أو راوياً وقاصاً وكاتباً ومثقفاً. فكل هؤلاء يمثلون بالنسبة له مادة للكتابة والنقد. وجمالاً فألكتاب بالنسبة له مشروع خاصصة مع آخر قد يتجسد في شخصية سياسية، أو مؤسسة حكومية ذات صلة بالنفع العام، أو موضوعاً فكرياً ساخناً.

ولكن كتابات الأستاذ كتيبى رغم ضراوة لغتها ومشاكستها اللاذعة لا تتجاوز حد مازسة حق التعبير عن الرأي، وفي كل الأحوال يجب أن تبقى في اطارها الأصلي، وإن تدخل جهتين في التعامل مع هذا الحق، أعني الأمن والقضاء يعني انتفاء الجلال والغيا على ذبح الكلمة الحرة

للدفاع عن المتهمين.

هيئة المحكمة صادقت على دعوى الادعاء العام وأعدت تأكيد التهمة الموجبة للاستاذ كتيبى، فقررت "أن من الواضح بجلاء أن المقصود بالكتاب هو هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالمملكة العربية السعودية لأن المؤلف سعودي الجنسية ويتكلم عن بيئته ولا يعرف في البلاد الاسلامية جهاز ديني بهذا الاسم". الصحيح أن هناك دولا أخرى بها جهاز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (ماليزيا وإيران).

كما أعادت هيئة القضاء ما ورد في دعوى الادعاء العام بخصوص عبارة "أن الاسلام يخدمه التسامح لا الثياب المقصورة" باعتبار أن "ذلك شناعة وقبحاً لأنه يتضمن إستهزاء وتنقصاً لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم". وختمت الهيئة تقييمها للكتاب بالقول "حيث أن مجمل الكتاب يتضمن الطعن والاستهزاء برجال النسبة والوطن فيهم ليس لدونهم وإنما لما يقومون به من وظيفة شرعية عظيمة". وعليه وبما أنه على ما تقدم أصدر القضاء حكمه بسجن الأستاذ كتيبى لمدة سنتين، وقد أبلغ بذلك كتابياً في الثامن عشر من ذي الحجة عام ١٤١٦ هـ.

المثير في الأمر، أن العقوبة التي أصدرها قضاة المحكمة الكبرى بمكة المكرمة، ورفعت لاحقاً على أساسها أوراق المعاملة الى محكمة التمييز عادت الى المحكمة الكبرى حيث اعتبرت محكمة التمييز بأن الجزاء لا يتناسب مع الجريمة، وطالبت المحكمة بجزاء أشد "لأن ما كتبه في كتابه فيه إساءة للعقيدة الاسلامية وتنقص لسنة المصطفى صلى الله عليه وسلم ومصادمة لنصوص الكتاب والسنة" وطالبت محكمة التمييز أعضاء المحكمة الكبرى بـ "تأمل ما كتبه ودراسته دراسة عميقة ودراسة خطاب سامحة رئيس مجلس القضاء الأعلى جزء الله خيراً المتضمن إيضاح ما انطوت عليه كتابة المدعي عليه ومعاقبته معاقبة تتناسب مع جريمته ويكون فيها الجزاء الرادع".

وخشية وقوعه ضحية تهمة الردّة حسب ما أوتت به عبارات أفراد محكمة التمييز، تم احضار الأستاذ كتيبى لاستبراء ذمته ودينه مما نسب اليه وقرر لدى قاضي التمييز عبد العزيز الرضييمان في السادس والعشرين من رجب سنة ١٤١٧ قائلًا: "إن كتابتي لم أقم بها الاستهزاء بالكتاب والسنة وأمل العلماء وأنتم أستغفر الله وأتوب اليه وحسبنا الله ونعم الوكيل، وبذلك بقي الحكم الأولي الصادر بحقه على حاله دون تعديل.

هذا نموذج آخر لمصيبة المملكة بجهاز قضائها الفاسد، ويتشدد مؤسستها الدينية، ويتآمر سلطانها السياسي مع الديني لإنتاج أقبح ما يمكن إبداعه في مجال الإستبداد والإستهتار بحياة المواطنين.

مستقبل المملكة ومعركة التحديث



المملكة: السلفية والتحديث يهددانها

وليس شمة شك في أن الظروف التاريخية والاجتماعية والدينية لعبت دوراً مركزياً في تهديد الطريق لقيام الدولة السعودية. إلا أن هذه الدولة شهدت منذ ولادتها نزعتان رئيسيتان:

الأولى: الحفاظ وحماية القيم الدينية كجزء من التزام آل سعود لكل من الاسلام والتحالف مع العلماء، والثانية: تبني برامج التحديث كخيار موضوعي وحتمي للدولة.

فيما يتصل بالنزعة الأولى، كانت العلاقة الودية بين العرش السعودي وعلماء الدين تمثل ميزة بارزة للتاريخ المعاصر للجزيرة العربية. فمذ سقوط الرياض عام ١٩٠٢ سعى الملك عبد العزيز إلى إحياء التحالف التقليدي مع العلماء وعبر عن دفاعه عن المعتقدات الوهابية. وهذا ما أسبق على حركته معنى دينياً ونجح عن احتواء وانضمام قافلة كبيرة من الانتصار. فهنا تلقت التطلعات السياسية بالأهداف

الدينية لتمثل المبرر لتشكيل الجيش العقائدي المعروف بـ (الاخوان) في سنة ١٩١٢. فقد أنشأ عبد العزيز عفريناً. حسب روبرت ليسبي - إسمه الإخوان الذين سَعَرَت مشاعرهم الغاضبة، واطلق حماسهم من أجل الغزو والفتح لتحقيق تطلعاته السياسية. وعلى أية حال، فإن عبد العزيز الذي لحظ لاحقاً في الإخوان كمؤثر تهديد في استقرار حكمه، قرر التخلص منه مرة واحدة وإلى الأبد. وما تجدر الإشارة إليه، أن ما غذى الخلاف بين قيادات الإخوان وأبن سعود هي الأهداف المتنافرة بين الطرفين، فالإخوان يريدون دولة فتوحات وشرعية صارمة، وعبد العزيز يريد دولة مركزية حديثة. فالإخوان يزعمون بأن رسالتهم هي نشر الاسلام في العالم المملوء كفراً

وفي المقابل تبقى الشؤون الدينية في سلالة الشيخ ابن عبد الوهاب.

وهذا الغرز الواضح بين السلطة الدينية والسلطة السياسية يستمد وجوده ومشروعيته أيضاً من معطيات تاريخية ودينية. فالتراث السياسي الحنبلي أضفى أهمية كبيرة على مبدأ طاعة الأمير، معارضاً أي نشاط سياسي يفضي إلى تهديم السلطة أو الانقسام داخل جماعة المسلمين. من جهة أخرى، فإن المدرسة الحنبلية تقصر علاقة ودور العلماء في السلطة السياسية وبشخص الحاكم على النصيحة والمشاورة الودية الممكنة يقتضى النص النبوي الشريف (الدين النصيحة). بكلمة، تعتبر المدرسة الحنبلية المذهب الاسلامي الأكثر تسامحاً تجاه الحكم قياساً إلى المدارس الاسلامية الاخرى. ولذلك، فإن الشيخ ابن عبد الوهاب وأتباعه المخلصين مالوا إلى الخضوع إلى الحكومة الزمنية. وفي نفس السياق، فإن العلماء وجدوا في النصوص الدينية ما يكفي من وجهة نظرهم لتبرير وغفران ذنوب الامراء طالما أن وحدة الأمة متحققة، أو أن هذه الذنوب لم تصل إلى حد الاعلان السافر عنها أو ما يعرف بـ (الكفر البواح) كما هو مشروح في الفقه الاسلامي الحنبلي. ما يمكن قوله هنا، أن ابن سعود توسل بالمدرسة الحنبلية للحصول على وصفة الشرعية، ووجد في الوهابية ضالته. فهي إلى جانب كونها تمثل المذهب المهيمن في منطقة نجد، فإنها كانت حركة تطهيرية دينية خالصة حملت هدفاً رئيسياً: "التطهير العقيدة واستعادة التوحيد الصارم، وعبادة الله وحده". يرى نقاد ودارسو تراث الشيخ محمد بن عبد الوهاب بأن التسعة عشر كتاباً الذين ألفها الأخير رغم كونها لا تحتوي - ظاهراً - على أي فكر سياسي أو لا تعالج أيّاً من القضايا المعاصرة، إلا أنها بالتأكيد ساهمت بدرجة عظيمة في تشكيل الابدولوجية السياسية للدولة السعودية والتي ما زالت نشطة ومستعملة بدرجة واضحة وفاعلة.

■ "السيف والقرآن هما كل ما أملك". عبارة تنسب إلى الملك عبد العزيز (١٨٨٠ - ١٩٥٣) مؤسس المملكة السعودية يلخص فيها محتوى التحالف التاريخي بين الامام محمد بن سعود (توفي ١٧٦٥) والشيخ محمد بن عبد الوهاب (١٧٠٣ - ١٧٩١) الذي أبرم سنة ١٧٤٤. فمن وجهة نظر بعض المسلمين، أن الملك عبد العزيز جسّد أمل الاسلام وأحيا تجربة السلف الصالح وهكذا الفقهاء المبجلين في المدرسة الحنبلية الذين نظروا لدولة مؤسسة على مبدأ تطبيق الشريعة الاسلامية، كما تشخّصت في فكر شيخ الاسلام ابن تيمية (٦٦١ - ٧٢٨) كما ظهر في كتابه الموسوم (السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية) وايضاً في كتاب تلميذه الشيخ ابن قيم الجوزية (٦٩١ - ٧٥١) (الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية).

إن الانجاز السياسي البارز لابن سعود في توحيد الجزيرة العربية فرض نفسه على المخيال الاسلامي عموماً الامر الذي حفز عالماً مثقوراً مثل الشيخ رشيد رضا (١٨٦٥ - ١٩٣٥) لأن يصف عبد العزيز بأنه الحاكم الذي حافظ وساند المبادئ الأساسية للسنة بعد الخلفاء الراشدين الاربعة.

لقد نظر الشيخ ابن عبد الوهاب وسلالته من بعده إلى السيف (باعتباره رمزاً للسلطة الزمنية مظهرًا نفسه في حكم ابن سعود). باعتباره الاداة التي ستؤول إلى انتشار الوهابية في ارجاء الجزيرة العربية، وأنها ستفرض تعاليمها وعقائدها وتمنذجها المذهبي في المناطق الخاضعة للسلطان السعودي. في الجانب الآخر، كان عبد العزيز الذي سعى إلى تأسيس مملكة مركزية موحدة يأمل في توظيف حليفه الديني إلى اشتقاق مصدر صلب للمشروعية. ومثل هذه المصالح المشتركة تطلبت مستوى محدداً من تقاسم السلطة في سبيل تحقيق تطلع الطرفين. وهذا التطلع مبني على درجة عالية من الانسجام وفي نفس الوقت على اتفاقية واضحة بين الجانبين تنص على بقاء السلطات الزمنية في أيدي آل سعود،

والحاد، وهي رسالة لم تكن مطلقاً في أجندة ابن سعود السياسية. وحسب م. عبير (١٩٩٣): "بخلاف الجهاد الوهابي - السعودي في القرنين الماضيين، فإن الصلات العسكرية لابن سعود لم تكن تستهدف نشر الوهابية ولكن إعادة تأسيس سلطة البيت السعودي".

في وقت لاحق وحين انفجر الخلاف بين الطرفين أصبحت المهمة الوحيدة للاخوان، هي استعادة الشريعة التي تقوّضت تحت ابن سعود، الذي أصبح مجرد "طالب ملك، مالياً وشريكاً للكفار في أعمالهم". فالنزاع المتنامي بين الاخوان وابن سعود تصادف مع ادخال التكنولوجيا والتعليم الحديث الى البلاد، وهو أمر عارضه الاخوان بمقتضى الحكم الشرعي "البدعة" وهي حسب تعريف الشيخ ابن عبد الوهاب "كل اعتقاد أو عمل ليس مستنداً على القرآن وأحاديث النبي أو السلف الصالح". ولذلك سعى عبد العزيز الى اذابة التجمد الديني للاخوان من خلال اذابتهم في المجتمع الحديث، وفي حالات الغشال قرر تدميرهم كما في معركة سبلة في ٣٠ مايو ١٩٢٩، بدعم كامل من بريطانيا بموجب معاهدة الحماية الموقعة في ١٩١٥.

وحقيقة الامر، أن الاخوان كآلية ومحتوى انتهت صلاحيتهما بعد اعلان الدولة السعودية كحقيقة جبر، سياسية. وهذا يعني، أن الجهاد كتبرير لتشكيل وتحريك النشاطات العسكرية للاخوان أصبح متعارضاً مع شروط ومبادئ واهداف الدولة. فابن سعود كان، بلا شك، مدركاً بصورة تامة لشروط استقرار مملكته، ولذلك سعى الى المحافظة على توازن دقيق بين الاعراف القبلية، والنقوذ الديني، والانسجام داخل عائلته، ومتطلبات التحديث. فبالنسبة لابن سعود، يجب توظيف واستثمار كل هذه العناصر لحساب أولوية كبرى، يعني انشاء مملكة مركزية موحدة.

وعلى أية حال، فإن مشكلة مستقبل الدولة تكمن في التناقضات بين التطرف الديني وسيرورة الدولة أو بحسب الاستقطابات التقليدية بين الاصلية والمعاصرة. حافظ وهبة، المستشار المصري لابن سعود والذي تولى مكتب الخارجية من سنة ١٩٢٢، ينقل تفاصيل معارضة العلماء في يونيو ١٩٣٠ فيما يخص منهج ادارة التعليم في مكة، على أساس أن هذا المنهج يحتوي على تعليم الفن ولغات اجنبية وجغرافيا والذي

يحتوي على موضوع حول دوران الارض. في محاولة لتغيير موقف العلماء، قام حافظ وهبة بتوضيح أهمية هذه المواد، ولكن أحد العلماء رد عليه قائلًا: "فيما يخص الجغرافيا، فإنها تحتوي على فرضيات حول دوران الارض واحاديث حول النجوم والكواكب التي أحدثها الفلاسفة الاغريق، وقد استنكرها السلف". وبخلاف الموقف عام ١٩٢١ حيث

تنازل عبد العزيز لحليفه الديني وأوقف استعمال اللاسلكي في مراسلاته مع المناطق الاخرى، الا أنه في هذه المرة قرر تعزيز سلطاته مستعملاً دوراً متوازناً وفاعلاً لازالة كل المعوقات التي تحول دون تطوير دولته. فقد قاوم بصرامة كل التحديات متوسلاً تارة بالاقناع الودي أو المراوغة. فحين شكى علماء نجد الى عبد العزيز بشأن الاحتفال بالعيد النبوي الذي كان قائماً في الحجاز، أصدر عبد العزيز أمراً بالمنع، ولكن حين أراد الفوز بالمناظرة كان له ذلك، في ٢٩ مايو ١٩٣٣ وقع وزير مالية ابن سعود عبد الله سليمان اتفاقية مع ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (سوكال) تستند على أمر ملكي، وتم بموجب هذه الاتفاقية منح سوكال امتياز التنقيب عن وتطوير النفط في البلاد. وقد عارض العلماء هذه الاتفاقية على اساس أنها ستفتح الابواب للكفار للاستيطان في الجزيرة العربية، وستؤدي الى الفساد الاخلاقي في المجتمع، وستدخل الخمور والصور الخلاعية وبعض أدوات الشيطان. ولكن عبد العزيز "تجاوز المعارضة" حسب نداف سافران.

ومهما يكن، فإن على عبد العزيز أن يكيف سياساته مع شروط التحديث فيما يحافظ على درجة معقولة من الالتزام تجاه الاسلام والعلماء. فابن سعود والحكام اللاحقين من بعده وجدوا أنفسهم أمام قوتين كبيرتين: علماء نجد المتسكنين بقوة بالتعاليم الصارمة للوهابية مناوئين كل اختراع جديد والذي يصنّف في خانة (البدعة)، والثانية التيار المدني الحيوي والضروري لنظام الحكم.

السعودية الحديثة: بداية التحدي

التاريخ السياسي للدولة السعودية يخبرنا بأن الدولة شهدت مرحلتين رئيسيتين: مرحلة عبد العزيز، والتي رهنت الدولة لحكم ملكي - قبلي مطلق، بمعنى أن ابن سعود قاد البلاد كزعيم قبيلة. فقد كان "كل شيء في الدولة، فلا أخوانه، أو أبنائه،

أو وزراؤه أو أمراء المناطق أو أي شخص آخر قد قام بعمل أو بمبادرة بدون مشاورته، فكل القرارات يجب أن يصادق عليها الملك...". المرحلة الثانية: ما بعد - عبد العزيز، فبالرغم من أن الملك كان يتمتع بسلطة غير محدودة الا أنه يتعين عليه الاخذ بنظر الاعتبار/ والمحافظة على الاجماع داخل العائلة المالكة، واضعا نصب عينيه التطورات الجديدة وتحديات التيار التحديثي.

بالنسبة للمرحلة الاولى، فإن النظام السياسي السعودي كان على امتداد عقدين من الزمن (من ١٩٢٢ - ١٩٥٢) ممتدداً على الممارسات الشخصية وفي الغالب الارتجالية لابن سعود أكثر من اعتمادها على المؤسسة، فالجهاز الحكومي لم يتشكل بعد ومازال في طوره الجنيني، فمن الفترة الواقعة بين سقوط الرياض ١٩٠٢ وحتى سقوط جدة ١٩٢٥، لم يكن هناك أي من التأسيسات الوزارية في البلاد، وانما "ديوان الشيوخ" الذي كان يقوده الملك تولى ادارة شؤون الدولة، ومن ثم شكّل أساس الجهاز الوزارى.

وحالة كهذه تعود الى القيادة الكاريزمية الطاغية للملك ابن سعود والذي محق طيلة عهده ضرورة الهيكلية الحكومية للدولة. وعوضاً عن ذلك، كانت مهمته الرئيسية تجيير كل الجهود لبناء مملكة مركزية موحدة بأي صورة كانت. وقد لعب الحجاز دوراً فاعلاً في مأسسة الدولة وذلك لمتقاليد السياسية والمجتمعية الغنية والطويلة الامد. فقد ورث ابن سعود "النظام الاداري المعدل للشرىف حسين وتشابكات ادارة حكومة اكثر تعقيداً". وبعد ذلك دشّن مجلس الشورى في الحجاز في ٢١ يناير ١٩٢٥، وهو مجلس كان يفترض فيه أن يتولى مهمة تشكيل السلطة التشريعية. اقراها بأهميتها ميراثها وتجارها الادارية، قام عبد العزيز باستثمار التقاليد البيروقراطية للحجاز لتأسيس قاعدة تأسس الدولة.

الحقيقة أن الحجاز كتجربة راسخة ومتطورة تعرضت لانهايار كبير في مؤسساتها الثقافية وشعرت بالتهديد من وصول البido والذي نتج في محصولته النهابية عن طمس شخصيته التاريخية وهويته الاجتماعية والثقافية وراثته المحلي. فبالنسبة للمجتمع الحجازي، كانت الخسارة من الناحية العملية حقيقة مؤلمة، منذ أن قررت العائلة المالكة نقل الدوائر الحكومية من الحجاز الى نجد في عهد الملك

فيصل (١٩٦٤ - ١٩٧٥).

بالنظر إلى المرحلة الثانية، فيمكن القول أنه بالرغم من التنبؤات التي أعلن عنها عدد من المراقبين الأجانب والمستشارين والخبراء حول سقوط ملكة ابن سعود في أوائل الثلاثينات إلا أن الخلف ورثوا ملكة مستقرة، ولكن غير منظمة. ولذلك كان من أهم معالم هذه المرحلة هو تأسيس أجهزة الدولة منذ أن تم تخصيص حصة هامة من مداخيل النفط في برامج التحديث. ولعل من المناسب الإشارة إلى أنه بعد خمسين سنة من الحكم المطلق (١٩٠٢ - ١٩٥٢) وافق عبد العزيز قبل أسابيع قليلة من وفاته على إنشاء مجلس للوزراء، ولعل هناك من يجادل بأن ابن سعود عمد بهذه الخطوة إلى تمهيد الطريق لأبنائه الستة والأربعين للاستيلاء بزمام البلاد من بعده. الأمر الملكي القاضي بتشكيل المجلس نصي على تعيين ولي العهد سعود (الملك لاحقاً) رئيساً للمجلس. وعلى أية حال، فإن إنشاء المجلس قدّر له أن يبقى مسألة نظرية حتى وفاة عبد العزيز.

في مارس ١٩٥٤ وضع الملك سعود نظاماً جديداً لمجلس الوزراء، كما وضع نظاماً جديداً أيضاً للديوان الملكي. وعين ولي عهده فيصل رئيساً لمجلس الوزراء. وفي حقيقة الأمر، فإن المجلس نزع السلطة التشريعية من مجلس الشورى القديم، والذي كان مؤلفاً من العلماء والتجار. فمجلس الوزراء قد نظر إليه باعتباره "تدشيناً لعصر جديد في ترقى النظام السياسي السعودي". وما يمكن اعتباره نقطة بداية لتقويض الدور التقليدي للعلماء كان الصلاحية العظمى الممنوحة للمجلس الوزاري. فبناء على المادة الثامنة عشرة من نظام مجلس الوزراء، يتولى المجلس إدارة السياسات الداخلية والخارجية والمالية والاقتصادية والتعليمية والدفاع، وكل الشؤون العامة للدولة، كما يتولى تنفيذ هذه السياسات ويملك الصلاحيات التنظيمية والتنفيذية والإدارية، ويشرف على الشؤون المالية والشؤون الوزارية والمصالح، ويأخذ الإجراءات اللازمة في هذه الأصد، كما أن صلاحية الاتفاقيات والمعاهدات الدولية يجب المصادقة عليها من قبل المجلس، وأن القرارات الصادرة عن المجلس لا تعلق أي تمس إلا في حالات محددة تتطلب أمراً ملكياً.

ولا حاجة للقول، بأن بداية الدولة السعودية الحديثة من الناحية الواقعية كانت من منتصف الستينيات، أي منذ تولي

فيصل السلطة، ففي عهده، بدأت تتضح ملامح الجهاز الوزاري والذي بدوره تعاطى مع الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الجديدة، حيث بدأت الدولة تستوعب التكنولوجيا في التشكيل الوزاري للدولة. في عام ١٩٦٥ احتل التكنولوجيا ست وزارات من أصل ١٤ وزارة، وفي ١٩٧٥ حيث كانت الكابينة مؤلفة من ٢٤ وزيراً كان نصيب التكنولوجيا ١٤ وزيراً وفي عام ١٩٨٢ حجزوا ١٦ حقيبة وزارية من أصل ٢٧، بينما كانت حصة آل الشيخ بسيطة ثابتة ممثلة في ٣ وزارات.

وفي المحصلة، فإن الستينيات كانت تمثل نقطة تحول في تاريخ الدولة السعودية، شهدت تحولاً كبيراً للبنى القديمة، ظهر في انتشار التعليم الحديث والزيادة الأرضية لنوع من العلمنة للجهاز الدولة، وبخاصة مع إدخال العناصر العلمانية في الجسد الحكومي كرد فعل على التيار القومي العربي. فقد وجدت الدولة نفسها أمام خيار الميل - بفعل النزعة القومية المتنامية - إلى التحديث الذي غطى على جهود علماء الوهابية لترسيخ المعتقدات الوهابية المحافظة، ومقاومة تأثير الاتجاهات الحديثة الطاغية. في يوليو ١٩٦٥، توفي عضو في العائلة المالكة يدعى خالد بن مساعد (وكان متمسكاً بالقيم الصارمة للمذهب الوهابي) نتيجة الاضطرابات التي أعقبت تدشين محطات التلفزيون في الرياض وجدة. وهذا يعني أن العائلة المالكة خضعت لضغوط العصر الجديد والتحول الخارجي، ومعارضة للمعارضة الدينية المحلية.

العلماء والتحديث: المفارقة الوهابية

مع ترسيخ الحكم السعودي ومن ثم اكتشاف البترول بكميات تجارية كانت العائلة المالكة محثوة نحو الدخول في عملية تحديث واسعة النطاق من أجل الأبقاء بمطالبات بناء الدولة الحديثة. ومن الناحية العملية، فإن عهد الملك فيصل (حكم من ١٩٦٢ - ١٩٧٥) مثل نقطة تحول أساسية في تاريخ الدولة السعودية، من منظور كثافة الجهود التي قام بها من أجل هضم عملية التحديث داخل الجهاز البيروقراطي.

ويجب التذكير دائماً بأن التحديث كان يعني بالنسبة للعائلة المالكة ليس أكثر من الجانب التكنولوجي الذي يراى استثماره في مشاريع العمران والصناعة داخل هذا البلد، مع الاحتفاظ بمسافة احترازية للحيلولة

دون تخريب قيم وتقاليده المجتمع. هكذا يراى منا استقبال التفسير الرسمي للتعامل الانتقائي مع برنامج التحديث. ينقل عن مسئول رسمي رفيع بأن بلاده نجحت في استيعاب التكنولوجيا وتحديد الأيديولوجيا، أي بمعنى آخر أن عملية التحديث أريد منها نقل مجموعة المعدات الضرورية من أجل تشغيل مؤسسات الدولة دون حاجة لمعرفة الأسس المعرفية التي بنى عليها المعامل التي انتجت تلك المعدات، أي باختصار تحديث بلا حذاعة.

قيل آنذاك بأن التحديث يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع إيمان المجتمع وعقيدته. ولذلك جرى استعمال اللغة الدينية بأقراط حتى في الموضوعات غير المتطلبية لتفسيرات دينية خالصة. فالملك فيصل صاحب عبارة "دستورنا القرآن" لم يقصد بذلك سوى التأكيد على أن التحديث لن يدخل بدون رقابة إلى بلاده، وأن الحداثة بما تتطلب تحويلاً في مسار الحكم لن تلقى ترحيباً داخل العائلة المالكة.

لقد رفض الملك فيصل وبصورة قاطعة الاستيراد غير المشروط للتحديث. ففي هذا الوقت شهدت البلاد تغييرات هامة في النظام القضائية والتعليمية والتجارية وهي مجالات يحتفظ علماء الدين بأراء صارمة ومحددة حيال المسائل الواردة فيها. ومن سوء طالع هؤلاء العلماء أن تكون هذه المجالات البوابة الأولى التي يخترقها التحديث، رغم أن التعديلات الواردة فيها لا تتوافق مع مقتضيات الشريعة الإسلامية، حسب تفسيرهم طبعا. وكما يخفف من حدة التحول نحو شكل مخفف من العلمانية، كان الملك فيصل بحاجة ملحة ومستمرة للتواصل مع العلماء وطبائعتهم لما يقوم به والحصول على موافقتهم أو في الحد الأقل صمتهم كما ينال جرعة الشرعية الضرورية من أجل التغييرات التي يقوم بها. وعلى أية حال، لم يكن الملك أو العلماء قادرين على تفادي الجوانب الأيديولوجية والسياسية للتحديث.

تعكس فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ المفتي الأبرز في الدولة السعودية الحديثة طبيعة الاعتراضات الحادة التي عبر عنها العلماء حيال التعديلات القانونية المتصلة بمجال القضاء والتجارة؛ كما أن إدخال التعليم الحديث وافتتاح المدارس العصرية للبنين والبنات قدح فتيل معركة مفتوحة بين المؤسسة الدينية الرسمية والحكومة وبخاصة التيار التحديثي فيها.

أميركا السيئة جداً في حربها على العراق وبعدها

إن أول إنطباع أنتجته عاصفة الطائرات في الحادي عشر من سبتمبر سنة ٢٠٠١ أنها مثلت عملاً بحجم حماقة اميركا، وهو انطباع تبين فيما بعد أن ثمة ميولاً متنامية داخل الولايات المتحدة بل وداخل الادارة الاميركية نفسها تنزع الى ارجاع ما جرى في نيويورك وواشنطن الى السياسة الخارجية الاميركية التي ظلت تعمل وفق توجيه "المصلحة القومية العليا" للولايات المتحدة بمعزل عن مصالح شعوب عديدة في العالم كانت تشهد تحولات ثقافية وسياسية وحضارية في العالم لعقود من الزمن، وكان فيها منطق التفوق الاميركي والمصلحة القومية نشطاً، وكان هذا المنطق وراء نشوء ظواهر متطرفة عديدة في العالم، وهو المنطق الذي فاجأ الاميركيين يوم الحادي عشر من سبتمبر وأثار السؤال: لماذا يتناكرهين؟

كانت احداث الحادي عشر من سبتمبر بمثابة منبه كارثي لما يمكن ان ينتجه منطق السياسة الخارجية الاميركية الذي يتجاهل مصالح الشعوب وحقوقها في التمتع بنظام سواسي عالمي يكفل لها الافادة من خيرات بلدانها، ويضمن لها فرص عيش افضل لا تسرقها اميركا بقيودها وقروضاها وسياساتها الاستيعابية وسلطانها الجبروتي على العالم.

وقيل لنا آنذاك بأن المطبخ السياسي الاميركي بدأ تحضير خبطة سرية لسياسة خارجية متوازنة، وبدأنا نسمع عن دولة فلسطينية مستقلة وشيكة، وتشجيع للديمقراطية في بلدان حليفة للولايات المتحدة في الشرق الاوسط، واسقاط الديون ومشاريع تنمية في دول فقيرة وبرامج اعانات سخية لشعوب مسحقة، وفوجئنا بأن هذه التصريحات تمثل العناصر الاساسية في بناء التحالف الدولي لصالح الولايات المتحدة ضد افغانستان، ولحظنا بأن ارتداداً سريعاً الى الخطاب الاميركي

المتعالي، او منطق الشرطي الاميركي الحاكم بأمره بدأ يعلن عن نفسه منذ بدأت مؤشرات انكسار حكومة طالبان في الثالث عشر من نوفمبر عام ٢٠٠١، حيث بدأ عقل المنتصر يوجه الأحداث بطريقة أشد استخفافاً بالأمر مما كانت عليه في بدايات الازمة حين ذرف الرئيس الاميركي بوش دموع الانكسار في مكتبه البيضاوي. هنا بدأ العقاب جماعياً يطال الشعوب والحكومات بالعصا الاميركية وباتت اميركا لا تكتثر بما يقال عنها، فهي المنتصر، وهي وحدها القادرة على فرض منطقها، فليس يعنيتها ما يقال عن انحيازها الكامل للحكومة الاسرائيلية أو حتى ان توصف بأنها تمثل الاخيرة في مجلس الامن لاستعمال سلاح الفيتو لتخريب أي اجماع دولي ضد سلوكها الدموي مع الاطفال والنساء والشيوخ في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

وهكذا عادت الحماقة الاميركية الى انتاج نفسها لتهيء ظروفاً مماثلة لخلق حماقة مضادة، وقرأنا لتوماس فريدمان صاحب العمود اليومي في الجريدة الأكثر اميركائيلية ينصح الحكومات العربية بأنه اذا كان على اميركا ان تتكفل بالقضاء على ابن لادن، فعلى القادة العرب القضاء على الظاهرة "البنلادنية" ونسي فريدمان أن الشخص والظاهرة هما صناعة اميركية إما ضرورة او سلوكاً. فنظام لا يعيش الا على صناعة العدو ليصنع انتصاراً عليه وهزيمة لخصومه بإسمه يصبح إبن دلان ضرورة. كما أن نظاماً دولياً بهذا الجبروت والبشاعة في انحيازها لقوة الشر الشاذة والمتردة على قيم الحضارة في الشرق الاوسط، واصرارها على احوال العالم الى مشتل اميركي أو منجم ذهب مباح يخلق في داخله نقيضه التاريخي.

اميركا بعد الحادي عشر من سبتمبر هي بلا شك أسوأ منها قبل هذا التاريخ، وتلويحها بتكرار التجربة الافغانية في

العراق ومناطق اخرى تجربة تمثل تعويضاً نفسياً للولايات المتحدة ليس من احداث سبتمبر فحسب بل ومن فيتنام. أغرى الانتصار الاميركي الهوليوودي في افغانستان بتكراره في مناطق اخرى سواء في العراق او ايران أو حتى في مناطق اخرى من خلال عمليات خاطفة ولكن هل ستضمن اميركا بعد ذلك مصالحها خارج الحدود ومن ثم داخلها واخيراً تفوقها فالجسم الكبير يسهل التصويب عليه.

وما نحن نشهد استنفاراً عسكرياً اميركياً استعداداً لخوض معركة أخرى بأدلة ضعيفة. في حقيقة الأمر أن الأدلة المفيضة اميركياً لإدانة العراق حتى الآن (بما في ذلك أدلة كولن باول التي قدمها الى مجلس الأمن في بدايات فبراير الماضي) لا تدعو سوى "لعبة ساخرة" لم يكن بالإمكان تمريرها بسهولة، فقد تراجع المكر السياسي الاميركي الى مستويات قريبة من أسهم الشركات الكبرى، وأن إكراه العالم بأسره على استمرار الخداع الهابط هذا يجعل من الحرب نفسها بدون غطاء شرعي وإن خضع مجلس الأمن الدولي للضغط وأصدر قرار بجواز استعمال القوة ضد العراق بحجة نزع أسلحة الدمار الشامل فيه.

وحتى لا تنسينا تفاصيل وسحب الحرب المقترية بوتيرة متسارعة الى سماء الخليج، فإن قرار الحرب على العراق يمثل حلقة منفصلة عن قصة أسلحة الدمار الشامل والقضاء على بؤر الارهاب في العالم، ولكن هو النقط يا سيدي من يحرك صانعي القرار الاميركي لاصدار قرار الحرب، وهو القرار الذي سيعاد استعماله في مناطق أخرى من الخليج بنفس المبررات، بل هناك مبررات في بلادنا ما يجعل التدخل بعد سقوط نظام الحكم في العراق سهلاً، فالهشاشة التي تعاني منها أنظمة الخليج كخيلة بأن تخزي الغول الاميركي بالتدخل رجاء النفط والسلام على الطريقة الاسرائيلية.

السيد أحمد بن حسن العطاس

الإسلام محمد الأنباري، وأخذ عن علماء كثيرين يحضروهم منهم العلامة السيد أحمد بن محمد المحضار، والعلامة أحمد بن عبد الله البار العلوي، والعلامة محمد بن علي السقا، والعلامة السيد محمد ابن إبراهيم الفقيه العلوي، والعلامة عمر بن حسن الحداد وغيرهم ممن يطول تعدادهم.

وأما تلاميذه فكثيرون لا يحصون، فمن أشهرهم وألمعهم العلامة عبد الله بن علوي العطاس، والعلامة أحمد بن عبد الرحمن السقا، العلوي، والعلامة محمد ابن عثمان بن يحيى العلوي، والسيد العلامة علوي بن طاهر الحداد، وأخوه العلامة عبد الله بن طاهر الحداد، والعلامة يوسف بن إسماعيل التنبهاني، والعلامة الشيخ عمر ابن أبي بكر باجنيد المكي، والعلامة السيد عبد الله بن عمر الشاطري، والعلامة محمد بن عوض بافضل، والعلامة محمد بن عقيل العطاس، والسيد الفاضل مصطفى المحضار، والعلامة أحمد بن حسن الكاف، والعلامة أحمد بن أبي بكر بن سميح وغيرهم.

وللسيد رحمه الله رحلات إلى مكة المكرمة كان آخرها سنة ١٣٢٥، حيث نزل ضيفاً كريماً على الشيخ العلامة محمد سعيد بابصيل، وابتهج به أهل مكة غاية الإبتهاج، وصاروا يترددون إليه ليلاً ونهاراً وأقاموا له المأدب الفخمة، منهم العلامة السيد حسين بن محمد الحبشي، والعلامة الشيخ عمر باجنيد والعلامة الشيخ عابد مفتي المالكية، والعلامة السيد عمر شطا، والعلامة أحمد بن أبي بكر شطا، والعلامة السيد عبد الله بن صدقة دحلان، والسيد العلامة سالم بن عيديرس البار، وأبناء العلامة عيديرس وأخوة أبي بكر البار، وكان يحضر تلك الجلسات النفيسة جملة من علماء الإسلام من مصر واليمن والمغرب والشام مثل السيد محمد بن جعفر الكتباني، والعلامة المحدث الشيخ شعيب المغربي، والعلامة مفتي زبيد السيد سليمان بن محمد الأهل، وغيرهم.

وقد دونت بعض تلك المجالس النافعة في الرحلة المكية، وقد ترجم للسيد أحمد عدة من تلاميذه مثل العلامة علوي بن طاهر الحداد والعلامة محمد بن عوض بافضل وغيرهم. توفي رحمه الله ببلدة حريضة في ٦ رجب سنة ١٣٣٤هـ.

بدا له عذر كما كان ينبيه في الصلاة إذا بدا له عذر أيضاً، وكان يقول له: أنت خليفتي في مكة، وليتك مكاني.

ثم أن أهله وأباه يحضروهم طلبوا منه العودة فأبى شيخه، وبعد إلحاح شديد سمح له بالعودة فعاد إليها وابتدأ ينشر الدعوة إلى الله في جميع القطر وحصل منه نفع عام، وتخرج عليه علماء أعلام، وكان أكبر مصلح لذات السنين في وادي حضرموت من أئنه إلى أقصاه.

وقد أطفئت على يديه فتن عظيمة بين القبائل والسلطان القيعطي، ومنها إصلاحه بين القيعطي وقبائل حجر سنة ١٣٢٨هـ. بعد أن دامت الفتنة والحرب أربعة عشر عاماً، فلم يكن الإصلاح إلا على يديه، وكان لا يمل من قراءة العلم الشريف ليلاً ونهاراً سقراً وحضراً، لا سيما في كتب التفسير والحديث والفقه والتاريخ وغيرها من الفنون.

وقد جمع أكبر مكتبة في الجنوب العربي تحتوي على نحو عشرة آلاف مجلد، بعضها مخطوطة بقلم مؤلفها، وكان يأمر ويحث الحث الشديد على القراءة في كتب المتقدمين الجامعة للدليل والتعليل، وينتهي عن مطالعة كتب المتأخرين المجردة عن الدليل والتعليل، وكان يأمر بقراءة كتاب المذهب ونيل الأوطار، وزاد المعاد لابن القيم، وأعلام الموقعين، وتفسير ابن جرير وابن كثير وتفسير صديق حسن خان، وشرح الإمام النووي على مسلم في الحديث ومقدمة ابن خلدون ومقدمة فخر الدين الرازي ومقدمة الإمام النووي على مسلم، وكتب على ظهر كتاب (زاد المعاد) التالي: ينبغي لمن أراد أن يتقيد بالأداب النبوية ألا يقارق هذا الكتاب لا حضراً ولا سقراً، فما بعد هدى المصطفى وأصحابه وأتباعه إلا الردى والضلالة.

وكان للشيخ أحمد العطاس رحمه الله الجاه الواسع والكلمة النافذة عند القبائل، وكان أمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر، لا تأخذه في الله لومة لائم، وكان بيته مأوى للفرسب والأضياف ولجميع الوافدين والقاصدين، بل لجميع المسلمين، وقد أخذ عن مشايخ كثيرين منهم بمكة العلامة السيد محمد بن حسين الحبشي العلوي والعلامة فضل بن علوي بن سيم والعلامة السيد محمد بن محمد السقا، وأخذ بمصر عن شيخ

السيد الشريف العلامة أحمد بن حسن بن عبد الله بن علي بن عبد الله بن محمد بن محسن بن حسين بن عمر بن عبد العزيز العطاس العلوي الحسيني. ولد ببلدة حريضة الفيحاء من أرض حضرموت وأخذ العلم عن جده الإمام عبد الله بن علي العطاس وعن العلامة السيد الشريف صالح بن عبد الله العطاس المتوفي ببلدة (عمد) من حضرموت: وعن السيد الشريف العلامة أبي بكر بن عبد الله بن طالب ابن حسين العطاس. حفظ أحمد القرآن على معلم (حريضة) فرج بن سبج وحفظ عدة من المتون على البيت الحبيب العلامة محمد بن علي السقا، ثم سافر لحج بيت الله الحرام ولطلب العلم الشريف سنة ١٣٧٤هـ، فقرأ القرآن وجوّه على الشيخ المقرئ علي ابن إبراهيم السمنودي وحفظ الشاطبية وغيرها، وأتقن علوم القراءات السبع: فلما أكمل المصحف حفظاً وتجويداً، أقيمت له حفلة عظيمة في البيت الحرام تعظيماً للعلم ولكتاب الله العظيم، حضرها جميع علماء مكة وأعيانها ووجهاتها وجميع الشخصيات البارزة: وحضر الشريف والبالا، وامتلا الحرم الشريف بالناس وكان ذلك في حضوة باب الصفا بعد صلاة الصبح، وحضر جميع القراء الجاهدين بمكة.

ابتدأ السيد أحمد الحفل بقراءة الفاتحة و (آلم) إلى .. (المفلحون) ثم آية الكرسي ثم (لله) ما في السموات) إلى آخر سورة آل عمران، وأتى بما لجميع القراءات من الوجوه، فأطرب الحاضرين صوته الحسن وقراءته المجودة بالأداء، ثم قسم على الحاضرين نحو ثلاثة قناطر حلوى تعظيماً لكتاب الله وللعلم. ثم شرع في حفظ بعض المتون: فمن محفوظاته الأجرومية، والملمحة، والألفية في النحو. وفي الفقه الزيد وبعضاً من المنهاج للنووي ومن البيجة الوردية إلى باب الزكاة ومن الحديث غالب الجامع الصغير.

وقد مكث بمكة المكرمة خمس سنين أو أكثر يطلب العلم الشريف حتى تضلع في غالب الفنون، وبرع في المنطوق والمفهوم، فأخذ التفسير والحديث والفقه والنحو والبيان والصرف والإستعارة حتى أتقن أقرانه، وكان شيخه السيد أحمد دحلان يحببه ثم زوجته على بنت أبيه حباً له، فظهر ظهور الشمس في رابعة النهار، وكان شيخه ينبيه في الدرس إذا

تقسيم المملكة:

مخاوف مشروعة، ورغبات مكبوتة

مهم حتى لا نكون مثل البقية: الحمد لله كلنا بخير، الحمد لله الوضع ممتاز، ثم نكتشف أموراً مناقضة لما نتوقعه. ما أردت قوله هو هل في السعودية شيء يختلف عن بقية دول العالم أو الدول المجاورة، هل لها خصائص دون البقية مثلاً بحيث يكون التقسيم أكثر إمكانية؟ أي هل مؤسساتنا وبنية دولتنا تختلف أم ماذا؟ أم هل أن نزعة الانفصال عندنا - والتي لا نرى شيئاً واضحاً منها - هي بمستوى نزعات مماثلة في بلدان مجاورة: الأكراد في العراق، الأقباط في مصر، المسيحيون في جنوب السودان، إلخ؟ الإجابة على هذه الأسئلة تفتح لنا أفقاً في فهم إمكاناتنا ونقاط ضعفنا إن وجدت، وما هي نقاط الضعف هذه، وكيف نحلها حتى لا تقع الطامة لا قدر الله؟ أي كيف نواجه المخطط الأميركي - إن كان هناك مخطط - لتقسيم المملكة؟

هذه أسئلتني أطرحها عليكم، فهل من مجيب؟

المملكة مساحتها شاسعة وتحتمل التقسيم، هذا أولاً. وثانياً المنطقة الشرقية فيها شريحة نسبية كبيرة (لا أعلم النسبة) والطبقة السلفية فيها نسبة صغيرة. لو أصبحت المنطقة الشرقية دولة لوحدها تميزت بالتالي: أولاً الحرية الدينية وعدم فرض المذهب الوهابي عليهم الذي يتمتعون حتى من ممارسة شعائهم. ثانياً، ستكون دولة غنية ومرفهة اقتصادياً وسيكون الشعب في حدود ثلاثة ملايين نسمة، مما يجعل متوسط دخل الفرد فيها عالياً وربما تنافس قطر في هذا المجال. ثالثاً، سيحرص الأميركيان على أن تكون هذه الدولة ليبرالية القيادة والتوجه، وتستجيبها مثل سائر البلدان الخليجية الصغيرة مقابل إمدادها لهم بالنفط رابعاً، سيكون وسط المملكة فقيراً لانقطاع إيرادات البترول وهذا مهم، لأن الأميركيان يهدفون إلى إفقار الوسط، وبالتالي يسهل عليهم محاربة الوهابية (المتزمتة) كذلك يسهل عليهم ملاحقة الإرهابيين

لانقطاع سبل الدعم المادي لهم. أما المنطقة الغربية، فستكون من نصيب الحجازيين الذين تختلف أفكارهم وتوجهاتهم عن الجنوبيين، فالمجتمع عندهم مفتوح وهم غير متزمتين دينياً. ومشكلتهم ستكون أقل لأن الأماكن المقدسة سوف تدّر عليهم ثروات هائلة.

التقسيم وإن كان حلماً برأود الإدارة الأمريكية والغرب بصفة عامة إلا أنه ليس بعيد المنال.

التقسيم يعني إقامة دولة ضعيفة في الشرق، ستكون مجرد ولاية تابعة لأمريكا، وسيكون نفط الغوار والثنية بسعر نفط تكساس، هذا أفضل ما يمكن أن يحصل عليه الغرب من بلدنا كوضع سياسي. قبل عشر سنوات كان الحديث عن تقسيم العراق ضرباً من الخيال، اليوم

هناك الكثير من الموضوعات الهامة التي تطرح للنقاش في مواقع سعودية على شبكة الإنترنت، حيث يفصح المتحاورون عن بعض من مكنوناتهم الداخلية وضمن هامش معقول من الحرية، بحيث يمكن رصد هذه الحوارات واعتبارها بشكل عام مؤشراً على اتجاهات الرأي العام السعودي، بأكثر مما تعبر عنه الصحافة والإعلام المحليين. هناك على شبكة الإنترنت، يقوم أفراد ممن يمكن اعتبارهم منتسبين إلى الطبقة الوسطى العريضة في المملكة بالتعبير عن اتجاهاتهم وميولهم وآرائهم. هؤلاء في مجملهم وكما يبدو من الحوارات العديدة مسكونين بأنواع مختلفة من الهموم الجمعية، لم تجد لها متنفساً في الإعلام المحلي، ولا يمكن طرحها إلا بكثير من الحذر حتى لا يحظر الموقع محلياً، مع أن أكثر المواقع الحوارية السعودية أصبحت محظورة.

ما يهمنا هنا، هو استجلاء للآراء المختلفة بين السعوديين في قضايا وطنية مصيرية بالغة الحساسية. وسنقوم في كل عدد بعرض قضية من القضايا، وآراء المختلفين، الذين لم يجدوا إلا مواقع الإنترنت لطرحها على بساط النقاش. الموضوع التالي منقول عن www.tuwaa.com

الشان، ولا أعلم إن كانت الخطوات الأميركية تستهدف الضغط الآتي أم التغيير الحقيقي الجذري الذي يقوض أسس الدولة؟ الذي يدهشني حقاً، أن الجميع حجازيين وشيعة وسلفيين وكل المواطنين تقريباً يتحدثون بصوت وحدوي، فهل ما يقولونه هو الصدق، أم أن هناك أفراداً أو جهات أو شخصيات تقول في السر ما لا تستطيع البوح به في العلن؟ أنا أميل إلى هذا الرأي، رغم أنه تعوزني الأدلة، والذي يجعلني أميل إلى ذلك بعض الرشحات الإخبارية التي تتحدث عن لقاءات سعوديين بمسؤولين أميركيين ناقشوا موضوع الانفصال: بالتحديد انفصال الحجاز والمنطقة الشرقية. أي تكوين دولة للشيعة هناك. زيادة على ذلك، لو كان كل السعوديين يتحدثون بصوت واحد، فلماذا يخوف الأميركيون نظام الحكم، إذا كان رموزه واثقين حقاً من أن الشعب مع الوحدة؟ ولماذا يصبر الأميركيون على موضوع غير قابل للتحقق، إن لم يكن وراءه الأكمة ما وراءها؟

الشيء الآخر، الذي أميل من رواد طوى استجلاءه، هو أننا رغم حساسيتنا من نقاش موضوع خطير كهذا، فإن النقاش بحد ذاته

أعلم أنكم جميعاً (ربما) ستقولون بأن التقسيم غير ممكن، وأن الشعب (كله) مع الوحدة، وربما لا ترغبون في نقاش الأمر من أصله، لأنه يثير حساسيات غير مرغوب فيها. ولكنني مع ترددي قررت أن أتساءل معكم، أو أسألكم جميعاً: لماذا تهدد المملكة دون بقية الدول بالتقسيم؟ في أفغانستان استهدفوا نظام الحكم طالبان، وفي العراق، لم يتحدث أحد من المسؤولين الأميركيين - حسب علمي - أنهم يستهدفون غير نظام الحكم وصدام حسين، وكذلك الضغوطات المتوالية على مصر وسوريا وإيران، لا يشير أحد في الصحافة الغربية - رغم التنوع الأثني والثقافي فيها بأكثر مما في المملكة - إلى استهداف الدولة بل أنظمة الحكم؟ لماذا المملكة إذن؟ هل لأنها دون البقية أكثر اهتزازاً وأكثر قابلية للتقسيم؟ لماذا لم يستهدفوا العائلة المالكة كنظام حكم بل الدولة؟ وهل يقود انتهاء النظام إلى تقسيم الدولة أم العكس؟ هذه تساؤلات أظن أنها مشروعة.

لقد طغى الحديث خلال الأشهر الماضية عن موضوع التقسيم، ولا أريد أن أذكر بما نشرته الصحافة حول تقارير أميركية رسمية بهذا

هناك برلمان كردي مستقل في الشمال وشرطة والعديد من الهيئات المدنية المستقلة عن بغداد وقريباً سيكون هناك برلمان مستقل في الجنوب. تقسيم السعودية لن يكون مستحيلاً في حال إستمرار الهدد في أموال الوطن. واستمرت سيطرة اللوبي السلفي المتخلف على كل قرارات البلد السياسية والاقتصادية وتغليب مصلحته على مصلحة الوطن، وفي حال غاب الحديث عن أهمية الوطن والتأكيد على أنه أهم من أي إيديولوجية كانت. الحل هو بترسيخ الوطنيه ودعم مفهوم الدولة العلمانية الإنسانية التي ترعى الدين ولكن لا يسيطر عليها الدين. نحن في أمس الحاجة لأن نعي المخاطر حولنا وأن لا نستهيئ بأية دعوة تريد هدم الوطن.

هل المساحة الشاسعة للدولة سبب في التقسيم؟ ماذا عن أميركا، الصين، الهند، الجزائر، إيران؟ أنظر قبرص وهي صغيرة ومقسمة، وسيريلانكا وتشيكوسلوفاكية. الحالة الديموقراطية مؤثر أساسي، أي أن التقاعد بين السكان والمناطق في المملكة لا دور أساس، خاصة وأن كل منطقة لها مواصفاتها الخاصة حسبما يبدو ثقافياً وتاريخياً. ثم يأتي سؤال: هل المذهب أداة تقسيم كما تشير؟ لماذا عندنا يكون كذلك، وهناك دول مختلفة في الأديان وليس المذاهب فحسب، لماذا لا تكون مصر أو لبنان أو أميركا أو الهند الخ. ولماذا انفصلت بنغلاديش عن باكستان مع أنهما من دين ومذهب واحد؟ أرى أن الوهابية كانت عامل توحيد في الماضي، أما اليوم فعامل تقسيم بسبب شدتها على الآخر المختلف معها. انظر لأخينا الذي يقول غفر الله لنا وله: الشيعة خونة، وأصحاب غدر، ومجوس الشرقية، وسرطان. ويجب القضاء عليهم. تصور أن مواطناً شيعياً يقرأ هذا؟ ماذا يقول؟ يقول إذا كنا هكذا فعلاً: يهود وأولاد يهود، فلماذا تلوموننا إن انفصلنا؟ فيما يتعلق بحماية الدولة الجديدة من قبل أميركا، برأيي لن تقوم دولة في الشرق بدون الحماية الأميركية، وربما جاء أحد وجادل بالقول: وماذا يعني ذلك؟ كل الدول الخليجية محمية أميركية بعد أن كانت محمية بريطانية؟ والسعودية نفسها كانت إلى ما قبل ١١ سبتمبر محمية أميركية؟

الفيدرالية وضعت لتحمي العراق من التقسيم. الشيعة في العراق أكثرية والأقلية لا تريد التقسيم، التقسيم مرتبط بالأقليات. هل تعزيز نظام المناطق، وليس الفيدرالية، يمكن أن يعزز وحدة الدولة السعودية؟ ولماذا لا يفعل الأمراء ذلك؟ أنا أرى أيضاً بأن تعزيز الوطنيه وترسيخها هو الحل، ولكن من يعززها وكيف؟ الدولة مهتمة بتعزيز الإنشاق على أسس منهجية، بتثبيت الوهابية ودعمها لتكون هي الأعلى، وترسيخ الوطنيه لا بد أن يأتي

بالمساواة. والمساواة لا يقللها الجميع في المملكة، حتى لو قالوا ذلك كلاماً. مثلاً، هل يقبل السلفيون أن يكون لدى الشيعة أربع وزارات أو خمس نسبة إلى عددهم؟ هل يقبلون أن يحصل الشيعة على نسبة من الخدمات تكافئ كونهم مصدر ثروة؟ هل يقبلون مثلاً أن يعطى أهل الحجاز عدداً من مقاعد البرلمان أكثر مما لديهم الآن، وهل سكان الجنوب المغيبون عن الدولة وخدماتها حين يعطون وزارات ومقاعد ونسبة من الميزانية تقوم أحوالهم، هل هذا مقبول؟ ستقول نعم. ولكن أنت تعلم بأن هذه الحصص ستؤخذ من مكان ما، ومن بيده فوق حقه لن يقبل بالمساواة وتسليم الزائد! الوطنيه مازالت عندنا حتى الآن مجرد شعار، ما تحته انتماءات جزئية أقوى من كل وطنيه.

قد نتفهم بأن: الوهابية الدينية، والانفرد بالقرار السياسي كانا مهمين وقت تأسيس المملكة. الآن لا خلاف أن الأدوية انقلبت ذاتها الى معاول هدم ومسببات تقسيم: أدوية الفقرة الراهنة: التعددية الثقافية والدينية، والديموقراطية السياسية، ودولة المؤسسات المدنية. يجب أن يدرك حكامنا ذلك ولا فإن الشئ أكبر من الرقعة!

اتصل بي أحدكم قبل قليل فقال: السؤال خطاً. قلت لماذا؟ قال: هل هناك نظام مثل هذا الذي نتحدث عنه ولا ترضى عنه أميركا؟ قلت العلة ليست بالضرورة في النظام، بل في الدولة نفسها! وأنت تعرف الفرق؟ قال: يمكن أن تقوم دولة في الحجاز أما في الشرقية فهذا مستحيل إلا بحرب أهلية. من يقبل أن يذهب النفط وأموال النفط؟ لا يمكن أن تقوم دولة في نجد بسبب الفقر. قلت: ليس المهم دائماً ما تريد، المهم أن نريد وأن نعمل وأن نقاوم ما استطعنا. قال: النخبة الحجازية قد تميل إلى الانفصال، لأنه سبق وأن أداروا دولة، والشيعة لم يكن لهم يوماً دولة حتى وإن أرادوا إقامتها. قلت: يا أخي لماذا تضطر الناس إلى حلول لم يريدوها يوماً. من الذي زرع في أدمغة المواطنين العاديين في الشرق والغرب هذا الفيروس غير أفعالنا وأخطائنا؟ قال: لا تنس أن هناك إغراءات كبيرة. أناس محرومون ومشغون وفجأة يقال لهم تعالوا اصنعوا لكم دولة! قلت: صحيح الإغراء كبير، ولكن الدولة القائمة تستطيع أن تجعل من خيار التقسيم مستحيلاً، عليها أن تكسب الناس وأن تحسبهم بأنهم منهم ولهم. الدولة لا علاقة لها بالأديان بل بالسكان، بالمواطنين.

هل مشروع التقسيم جاهز الآن؟ بالتأكيد لا، ولكن يبدأ مشروع التفخ فيه من الآن من أجل أن يتشكل وتتلور الأفكار لدى من لهم قابلية التقسيم مناطقياً. فعلى رغم الاضطهاد والظلم

والتفرقة التي تعاني منها مناطق المملكة المختلفة، إلا أن ثقافة الانفصال لم تكن سائدة جماهيرياً حتى هذه اللحظة. إلا أن المشروع الأميركي هو ربما لدغدغة بعض المشاعر وبالتالي لأحداث بلبلة وإرباك، وربما مستقبل اضطرابات في عموم الوطن إذا لزم الأمر، وذلك بعد أن تتشكل نواة معتنقي التقسيم ويتم تكوين أنفسهم بدعم من الأميركيين فقط سمعنا أخباراً تقول أن مشروع مملكة البحرين هو في النهاية البحرين التاريخية (يعني البحرين، الأحساء، القطيف) والله أعلم.

هذا المشروع الوهمي لن ير الثور سوى في منتديات النت، والسبب بسيط: لكي يتم مثل هذا المشروع يجب أن يستند إلى قاعدة شعبية جارية تطالب به وتسعى إلى تحقيقه، والأمر الآخر يجب أن يكون هناك دعم دولي وإقليمي لمثل هذا التوجه ليصبح عليه الشرعية في حال حدوثه. كلا الأمرين لا وجود لهما بشكل فعال وكبير وجدي. وهذا ما دفعني لتسميته بالوهمي. نعم هناك أصوات هنا وهناك ومن قلة قليلة كانت لها بعض الامتيازات في السابق (قبل توحيد المملكة) وهي لا زالت ترواها مثل هذه الاحلام. الأمر الآخر (وهو مهم هنا) هي المنطقة الشرقية، وهذه المنطقة الغنية بثروتها الطبيعية واختلاف مذهبها العدي وأحساس أهالي تلك المنطقة (والذي بدأ يتزايد في خلال السنوات القليلة الفائتة) بالتهميش وانتقاص الحقوق وعدم نيلهم بقدر كاف وموازٍ لما حصلت عليه بقية المناطق الأخرى من مشاريع، برغم أن مصدر تمويل تلك المشاريع التنموية في عموم أرجاء المملكة نابع من أراضيهم، والأهم من ذا وذلك أنهم دائماً يعتبرون كافرين وأنهم أشد خطر على الأمة من اليهود والنصارى في نظر السلفية المتزمتة. هذه الأسباب دفعت الولايات المتحدة لإطلاق بلون الاختصار الآخر عن طريق اعلامهم وذلك لتشكيل ضغط على القيادة السياسية لترضخ أمام المطالب الأميركية والتي يضطرم بعضها على الأقل بمعارضة التيار السلفي المهيمن عندنا.

الشرق مهمش إقتصادياً ومضطهد دينياً في الوقت الحاضر، وهو قابل للإنتقال مستقبلاً. والوسط غني مالياً ويقتقد للموارد وفي حال التقسيم فهو أشد المتضررين. والغرب مفتتح ولديه الأساكن المقدسة التي بإسكانه الإستفادة منها إقتصادياً في حال التقسيم. الشمال والجنوب كالوسط إلا أنه يختلف في كونهما مهمشين إقتصادياً في الوقت الحاضر. التقسيم غير مستحيل ولكنه صعب، ولن يتم إلا عبر أنهار من الدماء، خصوصاً فصل المنطقة الشرقية عن بقية مناطق المملكة، حيث انها أهم منطقة وهي المصدر الأساسي للإقتصاد.

الشرقية بوجود هذه الغنة مع أقلية في نجران وقلول لهم في المدينة المنورة. من كل منطقة من مناطق المملكة ستجد عشرات الآلاف بل مئات الآلاف، أخشى ان تغضب هذه الحشود وترجف وترمي بالشيعية في البحر أو يسفرونهم إلى إيران. الدولة السعودية ليست وليدة اليوم. ولولا قيام مثل هذه الدولة لما استفادت المناطق الأخرى من النفط، ولما استفاد الحرمان الشريفاً والمشار المقدسة في تعميرها. وربما تحولت إلى تعمير قم وكربلاء والنجف.

وتجد هي حلقة الربط بين الشرقية وبين المناطق الأخرى: الحجاز والجنوبية، ولولا ذلك لما وصلت عوائد البترول إليها وعاشت في حبوكة من العيش والتقدم والنهضة. لذا ستعترض تلك المناطق انفصال الشرقية المزعم، لأنه ليس من صالحهم، ولن يرحبوا بتقسيم أو غيره كما يزعم الشيعة هنا. أما نجد التي اغاضت الشيعة ويتمنون زوالها، فهي حجر الزاوية والرياض التي يردون افقارها قائلين الله، توجد في جنوبها وعلى بعد ١٠٠ كم حقول بترولية، ولم يقل أهل السنة انها للسنة فدعوها لنا، كما يتحدث الشيعة عن النفط من يقول ان الشرقية ستؤول لصاحب العظمة، فصاحب العظمة سني وأصله من نجد وسبقها على رؤوس الشيعة. لو حدث شيء لا قدر الله، أجزم. ان الشيعة هم من سيخرج من المولد بلا حمص، لأن المتطرفين والارهابيين سيرومهم في البحر، أو يرسلونهم بالقوارب إلى إيران. هؤلاء الحسقي يرفسون بأرجلهم الشيعة التي يعيشونها، ويتمنون للبلاد الدمار وبحار الدماء، كل ذلك بسبب العنصرية والعيش تحت وهم الوصول للسلطة من خلال العمالة لامريكا.

* * *

هَوْن عليك يا أخي، إنك لن تخرق الأرض ولن تبلغ الجبال طولاً. أخي قذفت بقلبك بعيداً، وأخطأت من حيث أردت الإصلاح، وأسأت من حيث أردت الإشراف. لن تستطيع أن تدعي بأنك أكثر وطنية من غيرك، اللهم إني أملك الذين يعلنون صراحة بأنهم مع تقسيم المملكة. إن شاء الله تكون المملكة كما تريد وتحل غير قابلة للتقسيم أو القسمة، لأن ذلك كما قلت يؤدي إلى قيام دولات متناحرة. ما ذكرته كثير بعضه صحيح وبعضه يستحق بعض الوقفات:

الوقفة الأولى: لقد كانت لغتك قاسية على المواطنين الشيعة دوناً سبب أو مدبر حتى الآن، إلا الخلاف المذهبي الذي لن ننقذ منه مهما أسأنا لبعضنا البعض. (الشيعة متقوقعون في جحورهم) (عملاء إيران) (طابور خامس) تخشى أو تتمنى من حشود السلفية أن (ترمي بالشيعية بالبحر أو يسفرونهم إلى إيران). (نجد أغاضت الشيعة ويتمنون زوالها)..

الصهاينة. فالظلم لا يولد الألفة والمحبة والوحدة، بل عكس ذلك تماماً. نتائج التقسيم ستكون: وجود دولة غنية في الشرق، ودولة فقيرة في الوسط، هي الآن أكثر من غيرها غنى واستغناء بالثروة الوطنية. التقسيم غير مستحيل ولكنه صعب، ومن المحتمل أن لا يتم إلا عبر أنهار من الدماء، وقد لا يكون الانفصال في بدايته إذا ما دعم أميركياً ذا طابع دموي، ولكنه سيبقي العلاقة بين نجد والأحساء شديدة التوتر وقد تنفجر حرباً في أي لحظة. لقد ألقى الحل على كامل العقلاء من المسؤولين، من هم هؤلاء العقلاء؟ وكيف يستحسرون؟ رغم أن تحركهم في الاتجاه الصحيح لم يأت بعد، وهو متأخر، ولكنه قد يمنع الكارثة قبل وقوعها. أمل من المسؤولين أن يدركوا حجم الخطر، وأن لا يضعوا هامساً الوقت المتاح، كما فعل صدام، حتى لا يدهمهم الوقت ويفوت زمن الحل، فيكون الجميع في العربة الأميركية تسوقهم كيف وأنى شاءت.

* * *

العنصرية بغيضة من أين جاءت ولأي هدف سعت. الطائفية والعنصرية مبعوضة من المضطهد والجلاد، ومن المنتفع والمحروم على حد سواء. نحن نعلم بوطن المساواة والمواطنة الحق، لا بإثارة المثالب والعيوب وقذفها بوجه بعضنا البعض. لو كانت هذه المنطقة وأهلها غير مضطهدين لكانوا (موالين) للحكم، ولا تقول للدولة، فهناك فرق بين الإثنين. هم يكرهون الحكم ربما، ولكنهم ليسوا ضد الدولة (المملكة كوطن). الطائفية استفادت منها الحكومة السعودية ابتداءً ثم جاء الأميركيون ليحولوها إلى نقطة في صالحهم. الطائفية لعينة، وستبقى تحفر قبور الدول. وكل من يلعب على أوتارها قد ينجح في البداية ولكنه سيخسر منها العلق والشوك. وتجربة المملكة قد تغيد في هذا الشأن لمن أراد أن يعثر.

* * *

تحدثون عن المملكة وكأنها قطعة شطرنج، أو قطعة كيك يمكن فصلها. المملكة ربما يمكن تقطيعها، أو زرع القلاقل فيها، لكن لا يمكن تقسيمها. هذه الدولة لو انتهت من المستحيل تحوليلها إلى دول أخرى، اللهم لا دوليات متناحرة تآكل بعضها بعضاً. حتى تحليلاتكم لا تخلص الحقيقة على أرض الواقع؛ أقصد الواقع السكاني. من يقرأ لكم يعتقد ان الشيعة متقوقعين في جحورهم ويلدائهم القطيف والطرفه. وأهل الجنوب في الجنوب وأهل الحجاز بالحجاز والشمال.. الخ. المملكة الآن شبه بغيضاء بشرية: انتشار سكاني منتظم، والحديث عن المناطق ليس الا حديثاً عن تقسيم جغرافي من الناحية التضاريسية. هذا الذي يتحدث عن الشرقية وانها ستكون للشيعة. كما هي أحلامهم عملاء ايران - من قال له أن الاكثريه في الشرقية شيعة الشيعة بلداتهم محدودة، ولكن يشار اليهم لاختصاص

إن ثقافة الانفصال. كما يبدو في الظاهر. لم تكن سائدة جماهيرياً حتى الآن. ولكن لا أدري إلى أي حد يقبل الشيعة والحجازيون العاديون بالانفصال، فالمواقع السلفية (الساحة مثلاً) تشهد عن أناس عادييين يتمنون، ربما لو سألت المواطنين الشيعة والحجازيين العادييين لوجدت بينهم من لا يمانع بالانفصال أو يتمناه حتى. إن إشارة الأميركيين لموضوع تقسيم المملكة يدغدغ العواطف لدى الفئات المقهورة والمهمشة اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، وقد ينتج عن ذلك بلورة سريعة لأطروحة التقسيم، أو إن كانت متبلورة تطلّ علناً على الجميع. أتصور أن هناك بين النخب من يتمنى ويدعو إلى التقسيم، ولكن الطرف لم يساعدهم حتى الآن. مشروع التقسيم غير جاهز حتى الآن، لكن لا ينبغي ذلك وجوده لدى المخططين الأميركيين وقد يضمنونه قيد التنفيذ بين لحظة وأخرى، وفي حال الجد قد تتصاعد المطالبات الانفصالية المحلية. في غياب الإصلاح السياسي، قد يتشبت المضطهدون بالتقسيم كحل أخير. أما مشروع مملكة البحرين فقد طرح مراراً، وفي أواخر الثمانينات نشرت دراسة في هذا الموضوع، ولا أدري إلى أي حد هذا الأمر ممكن. الشيء الأقرب إلى الاحتمال هو أن دول الخليج (الصغيرة) تحبذ قيام دولة صغيرة إلى جانبها، تقسم لها مجال المناقصة وتتحرر بحرية في الجانب السياسي، وبالذات في التعامل، ولذا فهناك من بين دول الخليج - كما يعتقد بعض المحللين - من يؤيد تقسيم المملكة أو لا يمانع في ذلك.

* * *

يجب أن ننتبه إلى الفرق بين (المطالبة بالتقسيم) و (عدم الممانعة). بمعنى أن من لا يطالب بالتقسيم ليس بالضرورة ممانعاً أو معترضاً. صحيح أن المطالبين قلة، فهل البقية بين (معارض وعدم مانع) يرجحون كفة التقسيم؟ ربما يستقر الطرح الأمريكي الحالي الوضع، وهو كبالون اختبار للمشاعر والمواقف. وإذا كان البعض متردداً في إعلان موقفه الحقيقي الآن، فقد يعلنه صراحة حين يجد الجد. السؤال: أين رموز الدولة من كل هذا؟ ما هي خططهم لإشلال الموضوع التقسيمي؟ هل القوة وحدها كافية لحماية الوضع الداخلي؟ وماذا إذا اصطدمت بقوة أميركا العسكرية، فمن سيفق إلى جانب الدولة؟ هذا التساؤل جاء به الأستاذ الدكتور متروك الفالح، حين تحدث عن احتمالية تقسيم المملكة حسب خطوط الطول، فإذا ما وضعت أميركا قواتها بين المنطقتين نجد والحجاز ونجد والمنطقة الشرقية، أن يتحقق الانفصال الواقعي، رغم أن المعارضين والممتنعين؟

* * *

التمهيش السياسي والاقتصادي والإضطهاد الديني/ الطائفي يصنع أرضاً خصبة للانفصال بغض النظر عن موقف أميركا أو

(قاتلهم الله) (الحققي يرفسون بأرجلهم النعمة التي يعيشونها ويتمنون للبلاد الدمار ويحار السماء والنج).

ألا تعتقد يا أخي أن هذه اللغة من تهم ودعوات وغيرها هي خلاف الوحدة التي تدعيها، أم أن هناك مفهوماً مختلفاً عن الوحدة، أي فرضها على الآخر بالقوة رغماً عنه، والسلاح لازال موجوداً لمن خالفه؟ هل هذا ما تريد، وحدة إكراهية أم طوعية؟ وكلامك هذا يصب في أي منها؟ الشيعة هم سكان المنطقة الشرقية الأصليين، هذا لا يحتاج إلى نقاش فيما أظن، وهم ليسوا متوقعين في جوارهم كما تقول، بل لم يكن في المنطقة مدناً وقرى غير مدنها وقراهم، فلماذا تريد تسفيرهم إلى إيران، أو ترغب في ذلك؟ هل هذه هي المواطنة؟ أم أن لك يا أخي مفهوماً مختلفاً؟ أب عن جد يعيشون في منطقة من مئات إن لم نقل آلاف السنين ثم تريد تسفيرهم في القوارب إلى إيران؟ لماذا؟ وبأي عذر وحبشة؟ هل تعلم أن كلامك هذا يعطي لإيران حقاً لم تدعيه لتمثيلها للشيعة في المملكة؟ أنا معك إن معظم سكان المنطقة الشرقية يعودون في جوارهم إلى نجد. ولكن الشيء الذي لا تريد أن تعرفه ربما: إن معظم الشيعة هم من أصول نجدية. أنا لا أحب الانتماءات هذه، ولكنك قد تنفيها: أحبك إلى كتاب الشيعة في المملكة العربية السعودية لحزمة الحسن لمعرفة موضوع الأنساب وجذور السكان.

الوقف الثانية: أرى أن ظنونك ذهبت بك بعيداً وشكوكك تم تركيبها على موضوع المذهب. فأنت ربما تعتقد بأن الشيعة عنصر مشبوه دائماً ولا يأتي منه خير. وهذا المفهوم لك المواطنين الشيعة وهذا تعميم ولا يوجد له دليل إلا في الكتب الصفراء القديمة، مع أن القرآن يقول ولا تزر وازرة زر أخرى. ولو أخذنا كل أناس بشاريهم نالت (..). حصة غير عادلة فمن أين جئت بأن الشرقية ستكون للشيعة وأنها أحلامهم وأنهم عملاء إيران، مع أن الأخيرة فيما أظن حسب تحليلي - ضد أي تقسيم، لأن الدور سيأتي عليها ويفككها لأكثر من ثمان دول.

الوقف الثالثة: أنت يا أخي لا تدافع عن الوحدة بقدر ما تدافع عن المنطقة الذي يدافع عن الوحدة يجب أن يدافع عن كل مكوناتها، اللهم إلا إذا كانت مناطق الشيعة ليست جزءاً من هذه المملكة. لربما. أقول ربما. أنت تعتقد بأن التقسيم يضر بمنطقة، ويجريدها من قوتها، في حين يمنح قوة مضاعفة لأخرى. أنا لا ألوكم على خوفك ولعلك، وهو قلق مشروع ولهع في محله.

الوقف الثالثة: الثورة عامل التحام. لماذا لا تكون الثورة عامل التحام بين الشرق والوسط؟ الجواب بأن سكان الشرق لم يحصلوا على نصيب معقول منها. إن المصلحة وتوثقها بين مناطق المملكة تعزز الوحدة، وكلما كان توزيع

الثروة أقرب إلى العدالة كلما كان ذلك أدهى لتوسيع قيم المساواة والوحدة. فهل لديك اعتراض على مثل هذا؟ أنت تقول (هؤلاء) الحقني يرفسون بأرجلهم النعمة التي يعيشونها) وتأتي بالآلية لتطبيقها في غير محلها. هل المواطنين غير عقلاء حتى يرفسوا النعمة اللهم إلا إذا كانت هذه النعمة قابلة للتخصيص من أجل غنم أكبر، وإلا إذا كان الشعور بالغبن في توزيع الثروة عالياً، فلندعو إلى توزيع الثروة بالعدل ووقف الحاجة، فإن ذلك يدمر أسس الظلم المفضي إلى التمزيق وإلى الحسد بين المناطق وإلى الشعور بالغبين والتخلص منه.

الوقف الرابعة: هل تريد أن تجرب ما إذا كان الشيعة سيخرجون بلا حصص من المولد العتيق؟ وهل تريد أن تجرب عضلات التعصب لفرعي الشيعة في البحر؟ هل هذا منطق يا أخي، إن كان هذا ديناً فأنا أول كافر به، وإن كان سياسة القوة فإن القوة لله، يوم تكون بيديك ويوم تكون بيد غيرك، الصحيح أن نتحدث عن السياسة وفن المصن، فما دام الجميع مواطنين: فإن اللغة هذه لا تفيد الخرض المطلوب منها، السياسة يفترض أن توحد بعد أن عززت الطائفية أن تفعل ذلك.

الوقف الخامسة: صحيح ما قلت إن نطش الشيعة ليس للشيعة وحدهم، ولكن ألا تعتقد معي بأن منتج الثروة يفترض أن يكون له حصة متوازنة ولا أقول متساوية، حسب حاجته وعدد سكانه؟ هذا ما يقوم به كل العقلاء في الدنيا؟ ربما لو كان غير الشيعة هم من يسكن الشرقية لسمعت أصواتاً أعلى تخرج على ما هم فيه. النطق لكل الشعب وليس إلى فئة أو طائفة أو منطقة أو مذهب، النطق لكل مواطن، والشيعة من بينهم، وليسوا خارجين عن هذا. فلنتعامل معهم بروح المواطنة لا بروح الإقصاء السياسي والاقتصادي. الوقفة السادسة: أما الوصول إلى السلطة، فطبق الأمر على نفسك وعلى من تحب: هل باؤك تجر وباء غيرك لا تجر ليس عيباً أن تطالب بالمشاركة في السلطة، العيب أن تقصي غيرك عنها، وتستأثر بها وبمنافعها. أما حكاية العمالة لأميركا: فإيا أقرأ تاريخ المملكة ثم تمال لي لتناقش من كان ولازال عميلاً وكرايياً. العمالة عنديكم لا تنطق إلا على الشيعة الذين لم يفعلوا شيئاً ضد وطنهم، أما إذا كانت عند آخر فأنتم تنسون ذلك. أعد قراءة التاريخ الحديث للمملكة، ثم انظر من حصي أميركا اليوم، قبل أن تنتهم الآخر بشيء.

أنا أرى أنه لا يمكن لأميركا أن ترضي أن تجعل أكبر إحتياطي للبترو في العالم في منطقة يغلغ عليها الشيعة. فهي لا يمكن أن تثق بالشيعة وترى أن الأصوليين أرحم لها منهم وفي حال أنها رأت فصل المنطقة الشرقية عن باقي المملكة فبالضرورة ترى أنه

لا بد من إجراء تغيير بالتركيبة الديمغرافية للمنطقة وذلك من خلال إجراء تصفية للشيعة أو إجراء عملية ترانسفير إلى مناطق خليجية أو حتى إلى إيران.

أخي: الأميركيون لا يتقنون بالأصوليين سواء كانوا شيعة أم سنة. هذا مؤكد. وهم يرون فيهم الخطر الأكبر، وعنوان معركتهم القادمة كانوا يعتقدون أن المصيبة في المذهب الشيعي الثوري، ثم جاءهم بن لادن فكفروا بكل شيء اسمه إسلام، سواء كان معتدلاً محافظاً أم ثورياً أم ديمقراطياً. أما موضوع التصفية العرقية، فأميركا لا تفعل ذلك إن أرادت إلا على يد عملائها، ثم بمن تدبر النقط بالكويتيين؟ الأميركيون لا يمارسون التصفية العنصرية والمذابح بصفتها العنصرية. ستقتل العراقيين لا لأنهم عرب ولا لأنهم مسلمين بل لأنهم إرهابيين!

ما تقوم به أميركا هو خطة مبرمجة ومرسومة لتغيير ملامح العالم، وقد زاد طغيانها وتنامت عجزتها بعد أن نجحت في تقسيم الاتحاد السوفيتي وتفكيكه، ثم فعلت نفس الشيء في يوغوسلافيا فقسمتها إلى دويلات، والصومال إلى ثلاثة أقسام، وغيرت النظام في أفغانستان، وستعمل على فصل الشيشان عن روسيا، ودعمت انفصال تيمور عن أندونيسيا، وهي في طريقها لفعل نفس الشيء في العراق بتقسيمه إلى ثلاثة أقسام وتغيير نظام الحكم فيه، وكل الأدلة والشواهد ومعطيات الأحداث تبين في هذا الاتجاه.

خطط أميركا لا تعنيها كثيراً إلا إذا كنا لا نعتني بأنفسنا. كل دول العالم يوجد بها تعدديات أثنية وثقافية، ولو أن كل ما تريده واشنطن يتحقق أصبحت إلى أي يبعد من دون الله. العراق لن يقسم، وبرأي أميركا لا تريد ذلك. لكنها تريد تقسيم السعودية. وهي أرادت وحدة اليمن. هي تريد تقسيم السودان، ولكنها في بداية الثمانينيات رفضت تقسيم إيران أثناء حربها مع العراق رغم أنها دعمت الأخير. أما موضوع تيمور الشرقية، فقرأة لموضوع ضمها إلى اندونيسيا في السبعينيات ينبي عن ضعف في الاستيعاب والدمج الوطني. أميركا لا تخلق الانفصال وإنما تستثمر الأوضاع لصالحها حسب رؤيتها وهي ليست كلها تقسيمية وتشمل جميع الدول المستهدفون ربما يكونوا قلة. لكن المهم أنها لا تستهدف إلا الضعيف غير المقاوم أو الذي لا يستطيع المقاومة. ان موضوع التقسيم ليس محصوراً بمنطقة واحدة. فالجنان أكثر تأهباً لها. وأهالي الجوف يصدرون منشورات بهذا الشأن منذ أواخر الثمانينيات الميلادية. فالموضوع لا علاقة له بسكان المنطقة الشرقية الشيعة فحسب.

المساواة في المواطنة لا شفاععة الأمراء

لو طبق كل مسؤول في إدارته القواعد واللوائح التي تحكم القبول في جامعة أو الدخول إلى مستشفى أو الحصول على وظيفة أو الفوز بترقية بكل مساواة وعدالة بين المواطنين.. هل سيكون أي مواطن بحاجة إلى شفاععة أمير أو وزير أو وجيه للحصول على حقه الذي كفلته له مواظنته وأقرته له أنظمة الدولة؟ وهل كان ولاه الأمر وأمراء المناطق والأمراء والوجهاء سيدون تلك الطوابير الطويلة التي تقف على أبوابهم طلبا لتلك الأوراق السحرية التي باتت مفاتيح لكل الأبواب؟ إن المساواة في المعاملة هي الكلمة السحرية لبوابة الرضا والعادلة هي النبراس الذي يهدي إلى رقي المجتمع وصلاحه، والمواطن ليس بحاجة في كل مرة يريد فيها أن يدخل إلى جامعة أو يحصل على علاج في مستشفى أو يجد وظيفة أن تكون وسيلته ورقة شفاععة من أحد بدلا من ورقة نظام تمثل مواظنته!

خالد حمد السليمان
عكاظ، ٢٠٠٣/٢/١

عشر رجلا تر عجباً

قرأت لكم فيما قرأت، إعلانا مثيرا طرح فيه إحدى شركات الاتصال الخاصة خدمة الرقم (٧٠٠) للستشور وتفسير الأحلام والبرمجة التلفزيونية. عشر رجلا تر عجباً، فالإخوة الكرام الذين "يحرمون" هذه الخدمة ويرونها مبدلا للقمار وشبهة للالكتئاب في الاتصالات يقفون اليوم أمامك عزيزي المتصل في الجهة الأخرى من الخط يستقبلون أسئلتك ويعدونك بالجابوب الشافي وكل شيء بالحساب في زمن "البزنس". كل ما عليك عزيزي المتصل أن تعرف أن سعر الدقيقة أكثر من الضعف ولذلك نرجو الاختصار على الرغم من صعوبة المهمة لمجتمع تعود على الثرثرة التلفزيونية. يداهمنا الجديد فجأة دون أن نستعد له بالموقف المناسب ومع هذه الفجائية يتم التصنيف في دائرة "الحرام" دون المسائلة المستفيضة، بطل "حراماً" حتى يتبين الأمر أو تبدو "لبعضنا" مصالح خاصة تستلزم "التحليل" والإباحتة.

علي سعد الموسى
الوطن ٢٠٠٣/١/٢١

أين كان القضاء عن الشكر المتطرفة؟

لغت انتباهي ذلك المقال الذي نشرته (عكاظ) لصدیقنا الدكتور حمود البدر، الأمين العام لمجلس الشورى، بعنوان: (ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم). فجاءت كتابته متأخرة عن وقتها قدما من الزمن تنامي فيه فكر التطرف حتى أوصل المسلمين جميعا إلى مآزق تاريخي خطير. أكثر من عقد من الزمان ونحن نسمع لللغات تنصب على الآخرين من الديانات الأخرى، أو كما وصفها البدر (نسمع في خطاب بعض المجتهدين دماء على جميع المنتمين إلى ملة معينة صغيرهم والكبير، نذكرهم وأنتاهم، محاربهم وعاجزهم. وفي ظني أن ذلك قد لا مبرر له). وهل هناك مجال

للظن؟ سكك المسلمون عن خطأ شتم البعض لأديان الآخرين في قنوتهم ودعائهم وأقوالهم فلما بأن تلك الأصوات لن تتجاوز حدود المكان، ناسين أن ألفاظ السب والتحقير تنقل إلى أسمع العالم عبر وسائل الاتصالات الحديثة بالصوت وبالصورة، الأشد إبلاسا أنه لم يرتفع في وجوههم صوت ناصح عاقل بل تركوا لهم الجبل على الغارب. ولقد كتبتُ عديدا عن ذلك تلميحاً وتصريحا، فأخذت نصيبي من اللوم والتجريح والتكفير.

عبدالله أبوالمصم
عكاظ ٢٠٠٣/٢/١

التحريم بإرادة الشعب لمواجهة التطور

ان الرد على (المشروع الأميركي لدمقرطة المنطقة) ومن أجل مستقبل مستقر لهذه المنطقة هو التمسك بمطلب الحوار الداخلي لا كمجرد اجراء طارئ تقتضيه الضرورة التي قد تبسج الحمرات الى حين بل كتقليد سياسي جديد ومعتز يعترف بوجود القوى الاجتماعية نساء ورجالا وبحقها في التعدد في علاقة أكثر تفعيلا بين القيادة والمجتمع المدني بكل ألوان الطيف في نسجيه الاجتماعي. الحوار الداخلي يعني اي يسبق اي قرارات قيادية لقياد الجميع القوى السياسية والمدنية والشعبية المعنية والمشغولة بالشأن الوطني، وذلك لتشارك هذه القوى الاجتماعية قياداتها التفكير في امر هذه المواجهة التي اصبحت تستدعيها معا، ليكون بالامكان وبموضوعية وعدم مجاملات او جلد للذات تدارس الطرائق والمزمن من العوامل الداخلية والخارجية التي جرت المنطقة الى هذه المنزلة من الهانة على النفس وعلى الآخرين، وللتشاور بشفافية وبدون خشية في قول الحق في الحلول البديلة والأليات العملية للخروج على شروط الهزيمة. فلا بد، لا بد، لا بد من التحزم بارادة الشعوب لا بد من عدم المضي في سياسة تهميش دورها والتقليل من شأن رأيها في الامر. فوزية ابو خالد

الجزيرة، ٢٠٠٣/١/٢٣

لماذا يهاجر السعوديون من بلادهم؟

سعوديون هاجروا الى الغرب وآخرون يحملون بالهجرة اليه. يمكن تقسيم السعوديين الذين هاجروا والهاجرين بالهجرة الى ثلاث فئات: سعوديون سافروا للدراسة في جامعات الغرب وآخرون البقاء والعيش فيه على العود. وسعوديون سافروا ثم آووا الى الوطن وسرعان ما حزموا امعتعتهم عائدتين الى الغرب بعد ان اكتشفوا ان ما هو متوفر من فرص العيش والعمل لا يقرب من تخوم احلامهم في الوظيفة والمستوى المادي، وسعوديون موجودون في السعودية ولكنهم يصيرون الكثير من الماء على جذور نيتة الحلم بالهجرة. إن اسباب هجرتهم او تفكيرهم في الهجرة نابعة من احساسهم وادراكهم بانحسار الرخاء والرفاهية عن الحياة في السعودية وإن المتوفر من الاعمال لا يحقق طموحاتهم، زيادة على البطالة المتزايدة باطراد. ثمة نوع آخر من انواع الهجرة: وهو الهجرة

الوظيفية، وافضل مثال لها تسرب العديد من اساتذة الجامعة الى القطاع الخاص. ليس مبالغة القول ان من الاكاديميين من يعض الاصابع ندما على العسرة من الغرب حيث الحياة الاكاديمية، وبدون حاجة الى التأكيد، اجمل واكثر اقراء بكثير من الحياة الأكاديمية هنا، اذا اعتبرناها حياة من قبيل التجاوز.

د. مبارك الخالدي
اليوم ٢٠٠٣/١/٢٦

الإصلاح السياسي فرض عين

إن خطوات حقيقية باتجاه إصلاح الهيكل والأداء العربي ليكونا متجانسين مع حجم التحديات والمخاطر، يجب أن تنطلق من الداخل، فلا بد من مصالحة عربية بين الحكام والشعوب، وهي مصالحة تبدو مفقودة في معظم الأقطار العربية. ولا بد من احترام الرأي والرأي الآخر، وإعادة الاعتبار للإنسان وقيام علاقات تعاقدية بين الحاكم والمحكوم، وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني، وسيادة روح المواطنة والتسامح. إن تحقيق هذه الخطوات الضرورية ليس بالأمر السهل، ويجب أن تتصافر جهود الجميع من أجل تحقيقها إذا أردنا تجنب سينتينا الغرق، وإذا أردنا أن يكون لنا مكان تحت الشمس. والمسؤولية في تحقيق ذلك شأن جماعي ليس مقبولا فيه أن يكون فرض كفاية.

يوسف مكي
الوطن ٢٠٠٣/١/٢٢

وزارة العدل ترفض الاعتراف ببطاقة المرأة

رفض أحد كتّاب العدل قبول بطاقة الأحوال المدنية كإثبات لشخصية إحدى السيدات وأصر على تقديم بطاقة العائلة. وعندما حاولوا إقناعه بأن بطاقة الأحوال هي وثيقة رسمية صادرة عن الدولة لإثبات صفة صاحبها والتعريف بها ولا تقل صلاحية عن بطاقة العائلة، كان أشد إصرارا على رفضها والاستعاضة عنها بالبطاقة العائلة بدعوى أن هناك تعميما من وزارة العدل بعدم قبول العمل بها! وإذا كانت بطاقة المرأة لا يعترف بها في إحدى الإدارات الحكومية وتعامل بهذا الشكل، فلماذا إذا صدرت لأي غرض يمكن للمواطنة أن تسعى إليها!

خالد حمد السليمان
عكاظ ٢٠٠٣/١/٢٥

شأن الإصلاح

لا يستطيع المصلح الاجتماعي أن يرضي جميع الناس. الأخلاء التي تراكمت خلال فترة طويلة من الزمن لا يمكن أن تخفي بسهولة وبسرعة بمجرد أن يكتب الكاتب مقالا أو يقدم الواعظ موعظة أو يلقي المعلم محاضرة أمام طلبته.. إن واحدة من أهم فاصد المصلح الفاعل هي قدرته على قول الحقيقة.. فالكثير من الأفكار الإصلاحية قد لا يكون لها شعبية بين الناس في المدى القصير لكنها مهمة للغاية في المدى الطويل. الإصلاح له ثمن.. وثمنه قد يكون فادحا في بعض الأحيان، وليس كل من يملك فكرا

إصلاحياً لديه القدرة أو الاستعداد لدفع هذا الثمن الفادح!

عبد الواحد الحميد

الرياض، ٢٧/٨/٢٠٠٣

الإصلاحات...

شكراً للحوار عبر الصحافة المحلية

رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور صالح بن حميد نشرت له مجلة (نيوزويك) الأمريكية حديثاً سياسياً لافتاً وضعت عنوانه العرض جملة خبرية متحفظة قالها في الحديث: "التغيير في السعودية قادم ولكننا لا نعرف سرعته". الشيخ صالح منتظر منه أن يدير دفة النقاش السياسي الذي يموج ويعوربه المجتمع السعودي هذه الأيام، حول التغييرات الإصلاحية المقبلة، ليس من وسيلة أفضل حالاً من منابر الصحافة المحلية التي من حقها - إن لم يكن من واجبيها - توفير فرصة تداول الأفكار السياسية مع رئيس مجلس الشورى بطريقة (النيوزويك) أو أفضل، لأن التغيير يهتما أكثر من قراء المجلة الأمريكية.

سليمان العقيلي

الوطن، ٢٣/٨/٢٠٠٣

القصص ليس مثله مشهد!

سوف أحسن الظن بأخي هاشم الجدلي الذي تبني اعداد وتقديم حلقات تتحدث عن (عبدالله القصيمي) وهي حلقات يبدو من طروحاتها انها محاولة لتبرئته من حصاد قلمه ولسانه وكتبه المطبوعة المشهورة، ولكن محاولات التبرئة لن تجعل قارئاً مثلي لكاتب القصيمي أو معظمه يتجاهل ما جاء في بعض تلك الكتب من إلحاد (قراخ) لم أقرأ مثله لكاتب من الشرق أو الغرب في العصر الحديث. ومن اطلع على كتابي (صحراء بلا أبعاد) أو (عاشق لعاز التاريخ) على سبيل المثال يجد ان القصيمي فيها قد بلغ قمة الإلحاد إن كان للإلحاد سفح وقمة! والقصيمي لا يكتفي بالتشكيك في وجود (الله) عز وجل وهو الآن عند خالقه الذي تدر عليه، لا يكتفي بذلك ويعلم إعجابه الشديد (بالشيطان الرجيم) ويعتبره أعظم مظلوم وأعجب مخلوق في التاريخ، وأول معارض على وجه الأرض.

محمد أحمد الحساني

عكاظ، ٣٥/٨/٢٠٠٣

موسم الهجرة من السعودية

لا أقصد هجرة العقول السعودية إلى الخارج لأنني أعتقد أنها "عقول" وتعرف صلتها، فإذا لم تجد تقديراً ظلماً لا تذهب إلى حيث التقدير! الشباب الصغار يهاجرون بحثاً عن عمل، نعم... بحثاً عن عمل، يهاجرون من أكبر سوق عمل في المنطقة! ينفون أنفسهم قسراً من أرض هي غاية الغنى لمن لا يحصى عدده من سكان المعمورة، ميدان يضم ملايين المعالة الوافدة الحاملة بتحقيق فرصة العمر! ومن قبيل الترف البحثي في بلادنا مجرد التفكير بالهجرة على أرقام عن هذا النوع من الهجرة، فإذا كان وزير المالية لا زال يحتاج لبعض الوقت ليجدد رقم

الدين الداخلي؟!، والاختلاف على حقيقة نسبة البطالة بين السعوديين صار من قبيل التعديدية في الآراء، اذا كان ذلك كذلك فلن نتعب أنفسنا بالبحث عن رقم. كيف أصبحت بلادنا طاردة لأبنائها فاتحة زراعيها لبناء البلاد الأخرى؟!، كيف تخفتي أو تخفي عن عمد الفرص عن أبناء الوطن وتتاح لغيرهم؟!، هل أصيب شبابنا بعصى خاص جعلهم لا يستطيعون رؤية الفرص، هل هذا من ضمن خصوصيتنا؟! ما سبق وغيره مما نعرفه جميعاً ليس حالات فردية بل هي حالات جماعية، تشير إلى أن خطط السعودية فلتت فشلاً ذريعاً، وأن القوى التي جاهدت لإعاعة هذه الخطط نجحت بامتياز في تحقيق أهدافها!

عبد العزيز السويد

الرياض، ٢٩/٨/٢٠٠٣

الدعاة والإعتهال

ما ألقى الموعظة الحسنة. ليس كل موظف أو متخرج أو لديه نزعة التعليم يصلح لهذه المهمة السامية، وليس كل من ارتدى مظاهر الدعاة أصبح داعية. الأمر بالمعروف أولاً، ثم يأتي بعده دور النهي عن المنكر ثانياً. وعندما نشهر سلاح الغلظة والغضب والإنارة والتحويل المفرد عند أداء مهمة فإننا نصيب الأهداف السامية المتوخاة في مقتل. تجد التحريم والتكفير وتضعيف إيمان المسلم تطلق جزافاً بدون دلائل موقفة وبدون روية وأثران.

عبدالله الصالح الرشيد

عكاظ، ٢٦/٨/٢٠٠٣

السعودي سئم كل الدنيا

وصلت إلى المطار في صباح بارد ولك أن تتخيل حرارة العيون التي أراها من حولي ولك أن تتخيل قامتني التي كانت تمشي جثة بجوار الجدار ولك أن تتخيل أخيراً رأسي وأنا أدسه بين آلاف الوجوه، تلك التي أخيلها تحاكمني فقط لأنني سعودي. هذا هو الزمن يعمل دورته وهذه هي سحناتنا وجواز سفرنا الذي رفغنا ذات يوم إلى كل مزاكن الكون تحت طائل المساءلة، وهانذا أمام موظف الجوازات أقف وكأنني في مخفر للشرطة، وهذه هي الأسئلة المريبة تطاردني من فمه وأوراقه، ولك أن تتعلم لمن حولك أنني آخر من غادر المطار وكل ذنبي لم يكن إلا لأنني سعودي فأتحول إلى جسم "مشوه". لملمت أوراقتي وحقائني من فوق ركاب "المطار" وذهبت كما نصحتني إلى "فندقك" القديم. حتى هنا لم أسلم من أسئلة الأسوي المسلم الذي كان موظفاً للاستقبال، وقد صرت في نظره مشبوهاً. كل حياتي هنا ليست إلا محضر تحقيق متواصل.

عبد العزيز مسفر موسى

الوطن، ٢٣/٨/٢٠٠٣

نعم السبيل

عندما كنت مكانكم قبل سنوات كنت أعبر العطارات والمدن برأس مرفوع وكانت الحياة الاجتماعية أبعد ما تكون عن المساءلة الأولى

لك أن تدرس الأسباب قبل أن تصطم بالنتائج. أتفهم جيداً حالة "التفوق" والعداء والرفض التي تقابلها اليوم في مجتمعات الآخر، لكنني كأسدك القبول وسأكون منصفاً إن قلت لك ولكل الذين يعيشون تجربتك الآن إن جزءاً هاماً من صورتنا "المعكوسة" المشوهة لم تكن لولا الاجتهاد الخاطئ من بعض بني جلدتك ولم تكن لولا أن هذا "البعض" يجد التصفيق والتهليل من بعض آخر. إنها معادلة متوازنة، فالذين يخطفون جواز سفرهم وإسلامك اليوم هم أمك الذين جعلوا من حياتك في الغرب جحيماً، هم من أعطوا الغرب الذريعة التي تمسكها ذليلاً خائفاً جنب الجدار حتى وإن كنت بريئاً لا تدخل لك فيما يحدث، ما يحدث لك اليوم هناك ليس إلا محصلة لحالة التأزم والتحتشد التي يحياها "الأهل" هنا وكان الأولى بك وبيناً جميعاً ونحن نرسم التهمة كاملة على الغير أن نتعرف بواقعنا وأن نعود إلى جذورنا النقية الطاهرة وأن نتخلصنا من برائن الاحتجاز ومن برائن المزايدة على الدين.

علي سعد الموسى

الوطن، ٢٤/٨/٢٠٠٣

حوار "الداخل السعودي" أولاً

المتجمل لا يمكنه أن يعيش ويتعايش مع لحظته الحضارية الراهنة ما لم يؤمن بالحوار مع الذات أولاً والقبول بالآخر ثانياً. المضحك حقاً أن هناك من يدعوا إلى الحوار مع الغرب في ظل أحداث ١١ سبتمبر في حين أن أدبيات الحوار غائبة تماماً ومنذ عشرات السنين عن الفضاء الاجتماعي المحلي نتيجة غياب تنمية هذه الأدبيات وغرسها في الوجدان العام ونتيجة غياب قيم الحوار وكيف يمكن أن تكون. ذلك أن التربية الاسرية العائلية والعشائرية ظلت قائمة على نفخي من تخلف مع والده من لا يتفق معه في الرأي بل وقضاء كل ما يمت إلى ما يسمى بالحوار. لكي نحاور الغرب (الغرب) ومن يختلف معنا فيما نرى وفيما نفكر علينا في البدء أن نتعلم أدبيات الحوار في الداخل السعودي بين مختلف التيارات والقبول بالآخر المحلي مهما كانت درجات الاختلاف معه.

عكاظ، ٢٩/٨/٢٠٠٣

لا للقصاص

أنا المستهلك "المذكور" أسمى أعلاه أتقدم بمقالي، عفواً، طلبة لي إلى مقام وزارة التجارة، وأتوسل منها أن توفق العمل بدراسة مشروع عقوبة تجار الغش التي تصل إلى حد القصاص؟!، إلا القصاص... فنحن المستهلكين لا نؤيد قطع الأرزاق ولا قطع الأناق. وننتقم من مقام الوزارة السجل أن يسرع بإيفاد مشروع الدراسة قبل أن يصدر على هيئة قرار وينفذ. لم نتوقع أن يصل الأمر بالوزارة الكريمة المثقلة بهمومنا أن تفكر بحد القصاص. لم تكن في الحقيقة نعلم أن الوزارة صممت كل هذا الوقت لأنها مشغولة بمثل هذا الإجراء الكبير والضخم. نشكرها ونريد أن يبقى الوضع على ما كان عليه، فهو كان مع تدمرنا وشكاوانا التي لا تنتهي أرحم من حد القصاص. أكتب هذا

المعروض وأنا وجل من أن يتأخر وصول التماسي هذا للجهة المعنية لأننا قررنا منذ زمن بعيد أن تقتص منكم وإياهم أمام الله تعالى يوم الحساب.

عبد العزيز السويد
الرياض، ٢٥/١/٢٠٠٢

زيارة معاليه

لا أفهم ولا أظن أني سأفهم قيام (إدارة حكومية) بنشر إعلان ترحيبي قيمته عشرون أو ثلاثون أو أربعون ألف ريال لأن معالي الوزير سيقوم بزيارة تفقدية لها، لأن هذه الزيارة من صميم عمله وليس تفضلاً منه. من أين جاءت قيمة الإعلان؟ هل هي من ظهور الموظف المسكين؟ أم هي من أحد البنود المطاطة؟ أو لعلمها من جيب مدير الإدارة؟ أظن - وليس كل الظن إثمًا - أن قيمة هذا الإعلان تم توفيرها من أحد البنود. لماذا إن كان البند يسمح يا صاحب السعادة لم يتم صرفه في صيانة مبنى إدارتكم المتهالك بدلاً من صرفه في إعلانات الفرحة الزائفة؟

صالح الشايجي
الوطن، ٢٢/١/٢٠٠٢

نعم للمبادرة الأميركية للإصلاح ولكن كيف؟

الذين هاجموا المبادرة الأميركية للإصلاح والديمقراطية في المنطقة التي أعلن عنها وزير الخارجية الأمريكي كولن باول، كانوا يقرؤونها من زاوية واحدة لا غير. أليس الأجدر بالمثقف العربي أن يدرك أنه أن الأوان للتمسك بأي مشروع يضيف المزيد من عناصر المشاركة والتنمية والعدالة والإصلاح هو أمر لن يكون أقل سوءاً من الاحتباسات القائمة. هل علينا أن نرفض مبادرة كذلك. حتى لو بان لنا تقاس أو عجز مقدميها عن إصلاح الخلل الجوهري في علاقتهم بالغرب والمسلمين اليوم. أم علينا أن نقرأ مضامينها لاكتشاف حاجتنا لبعض عناصرها والاستيقاظ من أبعادها التي لا يمكن قبول توجيهها لتعطيل قدرتنا على مقاومة مشروع الكيان الصهيوني أو دعم مشروعات العزل عن قضايا جوهرية وأساسية. هل علينا أن نرفض تلك المبادرة باعتبارها تدخلاً فجاً في شئوننا التي للأسف لم نحسن إدارتها كما ينبغي أو نوعاً من استلاب شخصيتنا الثقافية تلك الشخصية المظلمة من قبل أديانها واعدائها على السواء - أم علينا أن نخصص مكرناتها، ونقبل بعض آلياتها التي تضمن هامشاً معتبراً لتحقيق الإصلاح والتنمية والعدالة طالما لم تمس المكون الثقافي / العائدي للأمة وظلت تعبر عن وسائل وآليات توصّل إلى تحقيق غايات ليس من شك أنها في صلب قناعات الأمة لتخليصها من شبح الاستبداد والهيمنة والظلم. هل علينا أن نرفض المبادرة باعتبارها تدخلاً في شأن وطني بحث لا يجوز أن تفرّض عليه من الخارج خيبراته ووسائل إصلاح شئونه وحياته. أم علينا أن ندرك أن هذا الموقف صحيح تماماً لو أن الأمة كانت تلك الأليات والنظم التي نستخدمها هنا تصبح مساهراً وتصوير لخطائنا وترتيب علاقاتها. لكنها إذا

كانت تعيش تحت هاجس الاستبداد السياسي وانطفاء أنوار الأمل بتغيير إيجابي.. ألا يصبح من المقبول هنا أن نغير تلك المبادرات بعض الاهتمام ليس من باب القبول المطلق ولكن من باب الشعور بأن التحول الأكثر فائدة بمستقبل مبشر هو تحول حقيقي باتجاه اكتشاف عقدة الاضطهاد والنقي والتغيب والحجب والأخفاء لتحل محلها قيم التسامح وعلاقات المشاركة والشفافية واحترام حقوق الإنسان وتكافؤ الفرص ومقاومة الفساد واحترام دور المؤسسات وتعظيم العائد من المشاركة العامة في بناء وطن المستقبل.

مع كل هذا هل نملك أن نرفض مشروعاً ديمقراطياً لأنه بلا ملامح، أو أن ملامحه في طور التشكل؟ لعل البحث في صياغة هذا المشروع يفتح أفقاً واسعاً لدول المنطقة لاستباق ترميم هذه الصورة على الطريقة الأمريكية وإطلاق مشروعاتها نحو الإصلاح والتنمية والديمقراطية. من العجب اضاعة المزيد من الوقت. أن تنفذ دول المنطقة نفسها من تجارب لا أحد يستطيع تقدير إلى أين ستهبط بها لن يكون إلا معاودة البحث الجاد عن مخرج لأزماتها من خلال طرح برامج انقاذ حقيقية على المستويات السياسية والثقافية والاقتصادية أو الاستسلام لمشروع أمريكي بلا ملامح مازالت الاشارات إليه تتوالى.

عبد الله القفاري
الرياض، ٢٧/١/٢٠٠٢

ثقافة المثل وثقافة الهامش

ما لا مراء فيه، ولا اجتهاد معه وجود (المتن) (والهامش) في أي ثقافة: إسلامية أو غير إسلامية، متى كانت منجراً بشرياً، يحكمه النزوات العقلية والمعرفي والتجربي، ولكن المراء وكل الاجتهاد في تحديد المتن والهامش، فنك فاصمة الظاهر، ومراتب الفتن. فبعض المنشئين في الحلية، وهم ألد الخصام، يرون أن الثقافة الإسلامية بكل ما وسعت من قيم: مقدية وتشريعية وأخلاقية هي الهامش، فيما تأتي ثقافة التمرد والانقطاع والتبعية ثقافة متن، وتلك لعمر الله بلية البلاوي. وإشكالية (الحدية) (والقطعية) عند المتعاملين والمرجفين وثقافي السماع تكشف عن التسطح والتسرع وقول ما قاله الثائين جنوبيهم.

د. حسن بن فهد الهويمل
الجزيرة، ٢٨/١/٢٠٠٢

إحياء السعديين

هل تحول "الإحباط" لظاهرة في مجتمعنا؟ حوار المعلم للمعلم "محبط"، والحديث عن المؤسسة التعليمية "دعوة للإحباط". والنظر لما يقدم من خدمات مقارنة بدول محيطة - أقل إمكانيات - ما هو إلا الإحباط بعينه و"أنفه وأذنه... إلخ، وأي حديث "مترف" عن التناول في ظل هكذا طرق وشوارع وأنظمة مرورية وقضاء الناس نصف أوقاتهم "محتطين" بالسيارات، ما هو حديث "ممل" وغير منطقي. وأي تناول نتوقع والجامعات لاتعرف طلبتها إلا

ساعة المحاضرة، وقضايانا لا تناقش إلا في الندوات والمؤتمرات الرسمية (لزوم الفخفرة)، وهل يصح التناول أمام شركة اتصالات مكلفة، وسكة حديد "صدئة"، وغرف تجارية مغلقة، وإدارات تؤمن "بالورق" أكثر من إيمانها "بالإنسان".

علي الظفيري
الوطن، ٢٣/١/٢٠٠٢

من يستخدم الإنترنت؟

بينت الدراسة إن ٥٥٪ من المستخدمين هم ممن يتمتعون بحزوبيتهم، و ٤٤٪ متزوجين، ١٪ مطلق، في حين أظهرت الدراسة أن الذكور بين المستخدمين في الأغلب بنسبة ٩٥٪. البارز في نتائج الاستبيان أن ١١ فقط من المستخدمين أقل من ١٥ سنة، و ٣٠٪ تتراوح أعمارهم ما بين ٢٦-٣٥ سنة، ٢٥.١٦٪ تتراوح أعمارهم بين ٣٦-٤٥ سنة، ١٠٪ تتراوح أعمارهم بين ٤٦-٥٥ سنة، و ٣٪ تتراوح أعمارهم بين ٥٥-٦٥ سنة. وهو ما يعكس بشكل مطلق طبيعة مجتمعنا الشاب، وتشكيل الجيل الجديد في فضاء انترنت عالمي متفتح، يسعى إلى أن يكون في الواقع نمطاً قريباً أو متفتحاً على العالم الخارجي ويحمل بعض ملامح العصر، في اتصال حر مستمر ومباشر، هذا المؤشر هو تأكيد جديد وواضح على أهم ملمس في مجتمعنا الشاب الذي يتمتع بروح وطاقات جديدة، بغض عن أن تقدم له فرصا اكبر، ومبادرات تقترب من همومه وطموحه، ومساحات أكثر حرية للإبداع والإنتاج والابتكار، من خلال خلق وتكوين بيئة جذابة للمواهب مشجعة لها، قادرة على صقل الامكانيات واستثمارها والاستفادة من طاقات دفع قوية وشابة المزيد من النهوض والتميز والمشاركة والتعبير، المنهج والواقع هو الجانب المتعلق بالمؤهل العلمي لمن شملهم الاستفتاء، حيث أظهر أن ٤٥٪ من المستخدمين يحملون التعليم الجامعي، و ١٧٪ ثانوي، ٣١٪ بدلول سنيتين، ٦٪ ماجستير أو بدلول عالى، ٣٪ دكتوراه، ٧٪ دون الثانوي، وهذا مؤشر آخر مهم على تعلم هذا الجيل ووعيه وقدرته العلمية.

ناصر صالح الصرامي
الرياض، ٢٥/١/٢٠٠٢

الأفكار المتطرفة أقل نفوذاً تحت الأضواء

إن الساحة العربية والإسلامية مليئة بالأفكار المتطرفة من جميع الأطراف، من الأطراف العلمانية التي تعادي كل ما هو إسلامي وتريد إقصاء قيم الإسلام وعقيدته من حياة المسلمين وترى أن الجهاد ما هو إلا عنف وإرهاب، أو من الأطراف التي اتخذت الإسلام كأيديولوجيا سياسية أو تلك التي تعيش في الماضي وغالت في تطرفها لترفض التقدم والتطور الحضاري ومنجزات التقنية المعاصرة وكل القيم والأفكار الإنسانية التي أنتجت الحضارة الغربية. ولما غاب الحوار والنقد والمناقشة أصبحت الأفكار أكثر نفوذاً وأكثر خطراً على مكانة الأمة ودورها الحضاري المنشود. إن "جر" تلك الأفكار

المطرقة إلى الساحة وتقدها والحديث عنها يفقدها كثيرا من برقيها ويجعلها مرفوضة من قبل الرأي العام إذا كانت بالفعل متطرفة وخارجة عن حدود القيم والثقافة التي تسود في المجتمع في مرحلة من المراحل.

أحمد بن محمد العيسى
الرياض، ٢٨/٨/٢٠٠٣

التربية وهشاشة الرأي

إن التعاضد الفكري مع «الأخر»، واحد من أهم مؤشرات النضج الثقافي في أي زمان أو مكان. غير أن الوصول إلى هذه المرحلة من النضج المؤطر يتقو لا يهرها الاختلاف، ولا تهزمها تعددية الرأي يتطلب إصلاحات أولية في بنيتنا التربوية، يتقاسمها البيت والمدرسة والجامعة، لا بد أن «ندرب» ناشئتنا على الحوار، أدبا وممارسة، وأن نسقي أذهانهم من نزع «الفحولة» في طرح الرأي والإصرار عليه، وتغيب أو تهميش الرأي الآخر، وتحقيق ذلك لا بد أن يمرر عبر بوابة التربية.

عبد الرحمن السدحان
الجزيرة، ٢٠/٨/٢٠٠٣

وطن متماسك بالإصلاح السياسي

لغة ما يسمى بالإصلاح التي تتصنع في الخطاب السياسي والإعلامي في المملكة ينبغي أن تكون هي المنظومة الكاملة التي يتم من خلالها وعبرها التوجه إلى المستقبل بإنسان جديد ومجهز للدخول في فضاءات هذا المستقبل بأسلحة العلم والمعرفة والوعي بتغييرات الزمان بكل تحولاته السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية ويوطن حضاري متماسك أكثر انفتاحا على العالم لا أكثر انغلاقا وانكفاء وأكثر ظلامية كما يتصنع ذلك في بعض شرائح المجتمع، ولا أظن أن هناك مواطنا صاحب ضمير حي يمكن أن يكون من مرحلة الإصلاح التي يرى الأكثر من المتفكرين والنخبة في هذا الوطن أنها هي الحل الأمثل والناسج للخروج من الكثير من المأزق الاجتماعية والاقتصادية. إن مفهوم الإصلاح يعني المزيد من الثقافية والمزيد من اقتحام مشاكلنا وإخطائنا بعقل شجاع ودوح جسورة ووثابة أما التعامل مع هذه المشاكل وهذه الأخطاء بمواربة وعدم اقتراب من المقدمات ثم انتاج التراجع أت إلى مزيد من المأزق الاجتماعية فهذا يعني بالمقابل بقاء الحال على ما هو عليه وعدم محاسبة المخطئ وتزداد الحالة الاجتماعية العامة ترددا وانغلاقا وبالتالي سوف تزداد مساحة الاحتقان وهو ما يجعلنا نذهب بعيدا في الوعي بالمقدمات الأولى التي نراها اليوم والتي سوف تدخلنا في بوابات المستقبل إما بوطن قوي ومتماسك وحضاري ومنفتح وإنسان أكثر قوة وتماسكا وتحضرا وانفتاحا أو باهتزازات أرى ويرى غيري ضرورة الانتباه لها والتنبه لما سوف تؤول إليه.

أحمد عايل فقيهي
عكاظ، ٣٠/٨/٢٠٠٣

الإصلاح والثقافة وتغيير الجمهور

طالما أن المثقف لدينا لا يستطيع تسمية الأشياء بأسمائها خوفا من رقابة الجمهور الخائفة ومجاملة للرأي العام، فيلجأ في خطابه إلى إتيان فن المرواغات والحيل الكلامية التي تفهم بأكثر من وجه، فيجب ألا نفرط في التفاؤل بانتظار تغييرات بدأ يشعر الجميع بضرورتها مع عدم اتفاق على «كيفية التغيير» إن هو السؤال الأصعب والأكثر تحديا. تتسرب في مثل هذه الأيام أحاديث جانبية تترقب تغييرات بدعوى وجود بيان هنا أو هناك يقوم به مثقفون! السؤال السهل الذي يناسب توجيهه هنا إلى من يختلف معه في ترتيب أولويات الإصلاح الاجتماعي والسياسي، طالما أن البيانات أصبحت يمثل هذه السهولة وتجميع توقيعات مختلفة من هنا وهناك وليس أمامها صعوبات تذكر، فلماذا لا نجد بيانا موجها لهذا الجمهور لتواجه النخبة من أهل العلم والفكر وأصحاب الأقلام الثقافة السائدة، تحد من خلالها وبوضوح أفكارها الموجهة إليه وتقيس من خلالها مدى تفهمه لقضايا متشعبة ثقافية واجتماعية وسياسية وأحكام شرعية لم تحسم نهائيا في ذهنية رجل الشارع؟ لماذا يريد المثقف الاختباء خلف السياسي ل يواجه هو الجمهور وغوغائته التي ندرك سهولة تهيجها حول أية قضية وما يقرب عليه من تعثر لأي مشروع إصلاحي. لا أحد ضد أية خطوة للتغيير والإصلاح والتسريع بها... لكن هناك شيئا اسمه نكسة يأتي بعدها عندما لا تتحقق الشروط في البيئة التي تحدث فيها خطوات التغيير، وكل تغيير إيجابي حصل في مجتمعات متعددة كان لا بد من أن يسبقه لبعض الوقت خطاب مكثف للجمهور ومحدد المعلم وواضح الأولويات يشير إلى منطقتي الاتفاق ومنطقة الاختلاف والاجتهاد، فالإصلاحات ليست فقط قرارات فوقية. الحل يبدأ أولا بتغيير هذا الجمهور.

عبد العزيز الخضر
الوطن، ٢٩/٨/٢٠٠٣

سوء الأوضاع وتزايد حالات الانتحار

انتحر مواطن خمسيني بشنق نفسه والرجل له زوجتان وستة أولاد في المذهب، وانتحرت فتاة عمرها (١٦) عاما بحوطة بني تميم قبل زواجها وذلك بإطلاق رصاصة على رأسها من سلاح ناري، وعثرت الجهات الأمنية في محافظة المخواة بمنطقة الباحة على مواطن (قتل) نفسه في أحد الأودية ويبلغ المتحجر (٦٠) عاما، وأقدمت امرأة مسنة في إحدى قرى الباحة أيضا على طعن نفسها بسكين في محاولة (انتحار) مثقلة، ولقي شاب عمره (٢٧) عاما متزوج وله ثلاثة أولاد حتفه بطلق ناري من مسدس في عملية انتحار في محافظة المذهب بمنطقة القصيم، وحاول شاب في الثلاثين من عمره الانتحار بإطلاق النار على نفسه جنوب محافظة الطائف! كانت تلك عناوين أخبار نشرت في صحيفتنا (الرياض) في مدة أسبوعين فقط عن حالات الانتحار التي حدثت خلال تلك المدة القصيرة في عدد من مناطق المملكة وقد لا تكون

هذه كل الحالات أو المحاولات. تزايد حالات قتل النفس في الأونة الأخيرة بنذر بتشكيل ظاهرة تستدعي الوقوف عندها طويلا ودلالة أسبابها. عبد الله الكعيد

الرياض، ٢٣/٨/٢٠٠٣

الأنظمة المثقوبة

نتجاوز السمات التالية: لا قيمة للنظام إذا لم نزرع هيبته واحترامه في قلوب الناس - كل الناس، خرق النظام ولو بحالة واحدة غير مبررة لا يختلف عن خرقه بألف حالة، وأخيرا، أوجدنا النظام ليقينا بأس بعضنا. يتحالي الناس على القوانين والأنظمة عندما تكشف لهم الممارسة الطويلة ما في هذه الأنظمة من ثغرات وفجوات، حيث يبدأ عندهم المستفيدون من النظام في إني أعناق نصوص مواد لتخدم أهواءهم الشخصية ولتستطيعهم حق المرور من خلال الفجوات «النظامية» التي اكتشفوها أو أحدثوها في النظام، الأمر الذي يطمئنهم بأنهم أصبحوا في مأمن من المحاسبة. في مثل تلك الظروف يحض المستفيدون من هذه الأنظمة عليها بنواجزهم لكي تبقى.

د. عبد العزيز بن سعود المعمر
الجزيرة، ٢٦/٨/٢٠٠٣

اهتمام الضيف

كما هو يدين المؤسسات التي تضرب بيد من حديد على أصحاب الأيدي الضعيفة وتخشي ذوي الأيدي القوية والطويلة فهي بدلا من مجابعتها وكف بها عن انتهاك القانون تبادر إلى مصافحتها وعلى قول المثل (يا حظ من له في القوم يد ابن عم) وقد أضرت (أحد هذه) وهذه عندياتي حتى يتناسب المثل مع الموقف!! وهذه هي حال مكتب العمل حيث يده طويلة على المؤسسات الصغيرة وأصحابها البسطاء وتقصير تلك اليد على (البوميين) والشركات المشككة والبنوك.

عبد الله الكعيد
الرياض، ٢١/٨/٢٠٠٣

مراجعة الذات

قامت الحملات الإعلامية ضد المملكة على قاعده أننا شعب يعيش حالة يأس تفروح الإرهاب.. فالبطالة متفشية رغم ثراء البلاد.. والمرأة محرومة من حقوقها الإنسانية.. ومنهجنا لا تخدم سوق العمل.. وخيرامنا لا يعترف بإنسانية الآخرين.. وصداقتنا تصل إلى المنظمات الإرهابية.. مثل هذه الأقوال سواء جاءت من امريكا أو من غيرها لا بد من مراجعتها وتربيتها واحدة واحدة. وخير وسيلة الى ذلك هسو الحوار الجريء الأمين الصادق الصريح وليكن في مجلس الشورى مثلا فما كان سليما من أمورنا أبقينا عليه. وما يحتاج إلى تطوير أو تعديل نظوره ونعدله. وهذا هو عين الحكمة والمنطق.

ناصر السطوع
الجزيرة، ٢٣/٨/٢٠٠٣

المطبخ المكي ودوره في استعلان الهوية والثقافة

والمكانة الاجتماعية في الحجاز

د. مي يماني *

البحر الأحمر. كانت مكة وجدة المدن الأغنى في الجزيرة العربية، وكانت منطقة الحجاز سوقاً عالمية كأحد مراكز التجارة العالمية التقليدية. ومنذ بداية القرن الماضي، وحتى الثلاثينيات كانت التجارة قائمة بصورة شبه كاملة على الإستيراد من الهند فيما تأتي الواردات الأخرى، من سنغافورة وأندونيسيا وإثيوبيا (القهوة)، في حين تأتي التمور من موانئ الخليج كالبحرة.

في أعقاب توحيد السعودية وتأسيس الدولة الحديثة عام ١٩٣٢، كان يفترض إزالة الحواجز بين المناطق التي تشكل منها المملكة، ولكن التمايز بين السكان على أساس المنطقة والجذور الأثنية والثقافية بقيت على حالها. أن تكون حجازياً اليوم، فإن ذلك يرمز إلى هوية مجموعة سكانية تنظر إلى نفسها كجماعة متميزة عن غيرها من الجماعات الأخرى. ويعتبر المكثرون ممثلين عن الهوية الحجازية ثقافياً واجتماعياً: كيف ينظرون إلى أنفسهم، وكيف يتحدثون عن أنفسهم، وكيف يجب أن يفهموا من قبل (الأخر)؟

وبالنسبة للأطعمة الحجازية، فإنها نشأت أو ظهرت في أكثرها من مكة المكرمة، وهي تمثل التعبير الرمزي عن الإحساس بالهوية والانتماء. إن الطريقة التي يتم بها إعداد الطعام، وكذلك طريقة تقديمه واستهلاكه يساعدان في تمييز وتعريف جماعة من الناس يمتلكون الوعي للعوامل التي تجعلهم مختلفين عن الآخرين. وبصورة وثيقة المفهوم (التجمل) من جهة (تبييض وجه) العائلة وإعطاء مكانة وتشريف لها، فإن إقامة المآدب تمثل طريقاً إلى ذلك.

هناك أساليب وطرق متألفة في تقديم الطعام، فعلى سبيل المثال تقطع اللحوم والخضار إلى قطع صغيرة ولا يقدم أي طعام على شكل قطع كبيرة إلا في حالة واحدة حينما يقدم الضأن كاملاً في

مكة المكرمة، المدينة المقدسة في الإسلام وقبلة المسلمين في أرجاء العالم، استقطبت طوال التاريخ جماعات من بلدان مختلفة، وبعضها قرر لأسباب مختلفة الاستقرار في هذه المدينة بعد الفراغ من مناسك الحج. وقد جلبت هذه الجماعات التي تنتمي إلى أصول إثنية وثقافية متنوعة منظومة عادات وتقاليد بما في ذلك المتعلق منها بالمطبخ، وقد جرى تكيف هذه العادات مع الذوق المحلي، وتدرجياً جرت إضافتها إلى مجموعة ما يمكن تعريفه بـ "المطبخ المكي". ولذلك لم يعد هناك أطباق هندية، أندونيسية، مصرية أو تركية فجميع الأطباق الغنية بالمأكولات باتت تعرف بصورة تدعو للاعتزاز بأنها مأكولات مكية. الدكتورة مي يماني، كتبت بحثاً حول علاقة الأكلات الحجازية بصناعة الهوية والثقافة.

الأخرى. هذه الطبيعة المدنية المنفتحة جعلت المطبخ المكي متميزاً عن غيره (النجدي - القبلي). ومما يجدر ذكره، بأنه منذ أواخر الثلاثينيات الميلادية من القرن الماضي، وبخاصة منذ بداية الخمسينيات، بدأ الحجازيون بتطوير الاتصال بثقافات غير إسلامية نتيجة اكتشاف البترول والتطور اللاحق للإقتصاد السعودي والذي أدى بدوره إلى تصاعد وتيرة سفر المواطنين إلى البلدان الغربية وكذلك إلى تدفق أعداد كبيرة من الغربيين للعمل في داخل السعودية. ولكن تلك الروابط مع الثقافات الغربية جاءت خارج النطاق المكاني لمكة المكرمة، التي لا يستطيع غير المسلم دخولها.

ومن الناحية الاقتصادية، فلأن مكة المكرمة إلى جانب المدن المجاورة لها (جدة والمدينة) كانت مركزاً تجارياً يفيد في موسم الحج، فقد تميزت برخائها أكثر من المدن والمناطق الأخرى التي تشكل منها المملكة السعودية، حتى ظهور النفط في المنطقة الشرقية في الثلاثينيات الميلادية. قبل اكتشاف النفط، حصلت منطقة الحجاز على مداخيل عالية نسبياً من الضرائب المدفوعة من قبل الحجاج، ومن مداخيل الحجاج الأخرى، ومن التجارة الدولية المتمركزة على موانئ

كانت مكة وعلى مر التاريخ مركزاً محورياً للعالم الإسلامي أجمع، وربما كانت هذه المحورية أشد ظهوراً خلال الثمانينيات من القرن الماضي، حيث تصاعد مد البعث الإسلامي، وتساعد الوعي بالهوية الإسلامية. وفي نفس السياق كان المكثرون واعين للجذور الأثنية المتنوعة والثقافة غير المتجانسة وخصوصاً حين تقارن مع الثقافة الصحراوية البدوية المعزولة المتجانسة في وسط الجزيرة العربية (نجد). إن خلفيات الحجازيين الأثنية المتنوعة تعكس نفسها في الموسيقى والهندسة المعمارية، وأنماط الألبسة والأطعمة حيث يمكن تمييز الأطعمة من خلال طرق إعدادها والتي هي معقدة نسبياً مقارنة مع الأكلات الصحراوية الكلاسيكية.

اتخذت الخلفية الاجتماعية والتعليمية ومظهر الحجازيين الخارجي شكلاً مدنيًا، كما أن طريقة الحياة لديهم كانت تخضع دائماً لتأثيرات الثقافات الأخرى التي لا يمكن حصرها في ما جاء به الحجاج من مختلف البلدان الإسلامية ولكن أيضاً نتيجة سفر الحجازيين (وخصوصاً المكثرين) المتكرر إلى بلدان العالم منذ القرن التاسع عشر، حيث كانوا يرسلون أبناءهم للدراسة في الدول الإسلامية

المناسبات الخاصة. وهذا أحد الفوارق الرئيسية بين المطبخ (المدني) والمطبخ (البدوي) حيث يقدم البدو ذبائحهم على شكل قطع كبيرة.

المناسبات الدينية تمثل مجالاً خصباً للتمييز بين بعضها البعض من خلال تقديم أطباق خاصة بكل مناسبة. بعض المناسبات الاجتماعية اختفت خلال العقود الأربعة الأخيرة، أو أعيد إحياؤها. وفي بعض الأحيان في أشكال معدلة. فعلى سبيل المثال هناك مناسبة الحنة (الغمره) في ليلة الزواج أو الإحتفال بتسمية الطفل المولود حديثاً في يومه السابع (السابع)، أو الذكرى السنوية لوفاة الميت (حول). في مثل هذه المناسبات يعتبر الطعام مادة مركزية في الطقوس. في إحتفال حفل الحناء، تقدم الحلويات المكية (الدو واللبنية والحلوى الطحينية والهريس والمحمية والخبز المكي التقليدي: شريك أو ككه، إضافة إلى جبة الغنم المكي والزيتون) يقدم كل ذلك في صواني فضية خاصة، وتعرض في مكان بارز. هذا المزيج من الحلويات والخبز والجبن هو طعام اعتيادي بالنسبة للسكان الحجازيين... ولكن خلال مناسبة الحناء، يتطلب الأمر بعداً رمزياً إلى الماضي حينما كانت هذه الأكلات فاخرة لا يتناولها كل السكان.

وكما قلنا سابقاً فإن الطعام يميز كل مناسبة بعينها، بالنسبة لأهالي مكة والحجاز، وعادة ما تكون الأطباق المكية متميزة فيها. نوعية الطعام والمناسبة يساهمان أثناء إقامة الموائد في تعزيز الهوية المشتركة للضيوف أو المحتفلين بالمناسبة. وبهذا تتميز المناسبة ويتميز الحضور الذين يعتبرون أنفسهم حجازيين مكيين مثلاً. وإعادة التشديد وتقوية الممارسات الدينية والاجتماعية فإن أحداثاً وتجمعات دينية جرى إحياؤها فأصبحت متميزة بنوعية الطعام الذي يقدم فيها.

في نهاية الإحتفال بالمولد النبوي الشريف، يقدم الضأن المشوي كاملاً، بالإضافة إلى الأرز كطبق رئيسي، إضافة إلى أطباق أخرى. في عاشوراء، أي يوم العاشر من المحرم، تقدم حلوى خاصة بالمناسبة إسمها (عاشورية) تتكون من عشرة أنواع من الطحين. وخلال شهر رمضان هناك طعام خاص يعد أثناءه،

يتكون من الحساء والفول المدمس والجبنة والسنبوسة وفطائر اللحم والفنة. وهناك أيضاً أطباق حلويات خاصة بـرمضان مثل القطايف المحشوة بالمكسرات.

في الإحتفال ببداية العام الهجري، يقدم الطليب والفواكه وجبنه الضأن المحلية، وهذه الأطعمة تمثل الصفاء الذي يمكن أن يبدأ المرء بها عامه الجديد. وأخيراً هناك طبقاً خاصاً يقدم في أواخر رمضان ويرمز إلى عيد الفطر المبارك وهو طبق حلويات (ذبيازد) المعمولة من التمر المجففة وقمر الدين والتين المجفف والزبيب واللوز. يضاف إلى ذلك طبق (المنزلة) ويتكون من لحم ضأن يقطع قبل الطبخ.

يتميز عيد الأضحي المبارك بأنواع مختلفة من القطايف المحشوة بالتمر أو اللوز (المعمول) إضافة إلى (الغريبة) وهي عبارة عن قطع من الخبز بنكهة اللوز. وفي الغالب فإن التمرور تأتي من المدينة المنورة، فيما تنتج الطائف اللوز. وفي مناسبة الخامس عشر من شعبان، يعد الحجازيون طبقاً من العجة يدعى (المشكك). وفي منى أيام الحج يتم تحضير الزلابيا من قبل المكيين الذين لم يحجوا في ذلك العام.

أيضاً حين يموت أحدهم، فإن وجبة خاصة تعد وتقدم في نهاية العزاء (قطع عزاء) وهو اليوم الثالث. الطبق المركزي في هذه المناسبة هو الأرز بحبات الحمص، إضافة إلى الكبدية والطحال المقطعة، وفي بعض الأحيان السكواش وهو طبق حساء من الخضروات... إضافة إلى اللحم والبازلأ.

وتقدم وجبة (المندي) التي تتكون من اللحم والأرز إضافة إلى سلطة الطحينة في الذكرى السنوية للمتوفين (حول). وبالمثل هناك طعام خاص يعد لمناسبات الولادة والزواج وفي اليوم الغائم (الغيم السكري) وهذه الوجبة الأخيرة تتألف من الأرز والعدس وسلطة (حما) إضافة إلى السمك المقلي الذي يؤتى به من البحر الأحمر. من المفيد ملاحظة أنه خلال المناسبات التقليدية الدينية مثل الإحتفال بالمولد النبوي والشريف وذكرى الوفاة (الحول) فإن الوجبة تقدم دائماً على الأرض حيث يوضع القماش الرقيق الأبيض ومن فوقه الصحن. لم يستخدم السماط البلاستيكي إلا مؤخراً في حين

كان المستخدم سابقاً هو (المسفة) التي تصنع من خوص التخيل قطرها نحو متر مربع.

ويحي أهل الحجاز ما يعرف بالليالي المكية بالأحاديث عن الماضي والتراث والطعام والذي يعاد إنتاجه من الماضي. هناك خلطات خاصة للأطباق المكية، مثل (المبشور) وهي كرات من اللحم مشوية ومغمورة في الثوم، وفطائر اللحم المقروم (المنثو)، و(المطبق) وهو طبقات من العجين المحشوة بالببيض واللحم المقروم وغيره. وهناك المطبخ الحلو الذي يستخدم فيه العسل والموز أو العسل والجبن المحلي، ويقدمه عادة رجال يلبسون الزي الحجازي القديم، فيما يجلس الضيوف على التكايا المكية الرقيقة.

إن تنوع الأطباق ينعكس في طبيعة المناسبات والتقاليد الاجتماعية، فالأكل يميز مجريات الأحداث في حياة المجتمع في مكة المكرمة عنها في المجتمعات الأخرى، فالولائم الاجتماعية مثلاً ترمز إلى وحدة النسيج الاجتماعي بين أفراد المجتمع المكي.

الآن ثمة فصلاً ضرورياً بين الذكور والاناث تطليه العادات والتقاليد، والتي تمثل ظاهرة واضحة في التعامل بين الجنسين. فالأكل في حفلات النساء يكون يبالغ فيه عادة أكثر من حفلات الرجال. فعلى سبيل المثال، يتميز حفل الزواج الخاص بالرجال بالبساطة والاختيار التقليدي للأكلات المكية والتي تتألف من: اللحم المحمر (القوزي)، إضافة إلى طبق من الأرز، وسلطة طحينية معدة من صلصة السمسم والخيار، وقليل من أصابع الكعك المغفور في العسل (طرمية). أما في حفل النساء فالأمر يختلف كثيراً، فأطباق الأكل متنوعة جداً وتبدو عليها صفة المبالغة. فلا يتوقف الأمر عند الأكل الحجازي (وتحديداً مكة والمدينة وجدة) ولكن حتى الأطباق اللبنانية والمصرية والعربية الأخرى وحتى بعض المقبلات أو الأكلات الخفيفة الغربية مثل الأفوكادو وسمك السلمون المدخن تقدم أيضاً في هذه الحفلات، وليس بالضرورة أن يتم إستهلاكها خلال هذه الحفلات. ويبقى الضأن المشوي الجزء المركزي من وجبة الطعام في حفلات الزواج، ولكن بالنسبة للنساء فإن لحم الضأن يقدم بدون عظم على شكل شرائح. والسبب في ذلك أن

النساء لا يرغبن في بذل جهد لاقطاع شريحة من لحم الضأن في تلك المناسبة - أي الزواج، فهذا ينظر إليه باعتباره مخالفاً للآتيكيت والريانة.

تقديم الضيافة وإبداء الكرم للضيف يعتبر إحدى الطرق المتبعة من أجل تأسيس الواجهة والاحترام أو الحفاظ عليهما. فالهدف من الضيافة والكرم أن المضيف أو المضيضة يجب أن يبقيا واقفين منذ بداية الحفل وحتى مغادرة آخر ضيف وإبداء المجاملة والتقدير للضيوف. فمباشرة الضيف بوصف من قبل المكيين بأنه شرف، وأن (الكرم مروءة). في الاسلام، على المضيف خدمة ضيفه ومباشرة الأكل بعد أن يبدأ حتى وإن كان الضيف يصغره في العمر أو المقام الاجتماعي. لقد عبر بعض من التقيتهم عن إعجابه بهذا السلوك ورد الحديث الشريف "من كان يحب الله ورسوله فليكرم ضيفه". فحتى مع فرضية وجود عدد كبير من طاقم الخدمة فإن أهل البيت هم من يباشرون من الناحية العملية خدمة الضيوف. فطاقم الخدمة يحضرون الطعام من المطبخ بينما يقوم المضيف وأفراد عائلته الممتدة بتقديمها للضيوف بصورة صحيحة. فالضيوف لا يجب أن يتركون للحظة دون أن يقدم لهم الطعام: العصيرات والمكسرات والتمر والقهوة إضافة إلى شاي النعناع وشاي ليبتون، ثم طبق العشاء الذي يتم تأخير أطول مدة ممكنة، حيث أن النظام يعني بأن ينصرف الضيف مباشرة بعد ذلك، ولذلك فإن ما يتم هو إعادة تقديم الشاي والقهوة وخليط من أنواع المكسرات الحارة والنعناع والزهورات (وخصوصاً الخلطة المكية) وبعض الفواكه المجففة.

تحرق (العودة/ البخور) ثم يتم تمريرها أمام الضيوف، لاسيما بعد الانتهاء من تناول الأكل وهي تمثل إشارة أخرى على حسن الضيافة، كذلك يقدم عطر الصندل العطري، أو الورد والياسمين.

خلال المأدبة وتناول الطعام، يقوم المضيف أو المضيضة، وهكذا أفراد العائلة بالإصرار على الضيوف أن يأكلوا، ومهما بلغت كمية ما يأكله الضيف فسيظل المضيف يردد "لم تأكل شيئاً..والله لم تأكل شيئاً". أما الضيف فيجب بواجبة من إجابات المجاملة المعهودة والكثيرة للاعتراف بكرم الضيافة، مثل: "جعل الله

يبتهك عامراً دائماً"، فبإد المضيف قائلاً "فقط بوجودكم" أو "يجعلك الله أكرم"، فيجيب الضيف "نحن نتعلم من كرمكم".

بعض المسنين أخبروني بأن الضيافة والكرم كانا يبلغان - في أيامهم السالفة - حد إيصال الطعام إلى فم الضيف مباشرة، أي من يد المضيف إلى فم الضيف. إحدى الضيفات قالت أنها لم تسمح لها ذات مرة بتناول الطعام بيدها: فمنذ لحظة جلوسها عند الطعام جرى إطعامها، وتضيف: "أنا بلغ، على سبيل المثال، عدد أفراد العائلة ثمانية فإن كل واحد منهم يقوم بتقديم الطعام لها على الأقل لمرة واحدة". وعلى أية حال فإن عادة الاطعام المباشر قد اندثرت، وفي هذه الأيام، فإن المضيف يساعد الضيف على الأكل ربما عن طريق إزالة قشر القستق أو تقطيع اللحم أو الدجاج إلى قطع صغيرة، أو وضع الأكل في أطباق الضيوف، حتى وإن كانت الأطباق مملوءة.

إن عادة خدمة الضيوف تعبر عن النظام الاجتماعي: فهذه الفئة الاجتماعية من الضيوف تأكل مع من؟ وتخدم من قبل من؟ كل ذلك محكوم بالمكانة الاجتماعية والعمر. فعلى سبيل المثال، في حفلة العشاء يجلس الضيوف ذوو المكانة الاجتماعية عند مقدمة الطاولة، ويقوم كبير العائلة بخدمتهم، بينما يجلس الأقل سناً أو أهمية في الجهة المقابلة من طرف الطاولة وتلبي طلباتهم ولكن من قبل أفراد العائلة الأقل سناً.

ورغم أن الطعام يعتبر جزءاً أساسياً في كل مناسبة اجتماعية فقد لحظت بأن ليس هناك من يذكر كلمة "طعام". فالتلفظ بها أمام الضيوف يعتبر عادة سيئة. ولذلك، فإنه بالرغم من أن المضيضة وعائلتها قد أنهكوا أنفسهم من أجل تحضير أكثر من ثلاثين طبقاً لملء الطاولة من أجل "حفل شاي"، فإنها حين تدعو ضيفاتها للتوجه ناحية الطاولة تقول: من فضلكم استوجبونا، تناولوا شرفونا.

يعبر عن الكرم ويقاس حجمه من خلال كمية الطعام المعروض للضيوف. وهناك دائماً تقريباً كمية طعام على طاولة المناسبات الاجتماعية التقليدية تتوافق قدرة الضيوف والمضيفين على الاستهلاك. فما هو مصير كميات الطعام المتبقية من هذه الولائم العامرة بمختلف الاصناف من الأكل؟ يتم توزيع هذه

الكميات على الأصدقاء والأقارب والعوائل الفقيرة تحتى مسمى الصدقة. فلكل عائلة من العوائل ذات المكانة الاقتصادية والمقام الاجتماعي الرفيع عوائل فقيرة تلتزم لها بأعمال خيرية كالطعام والملابس والمال وغيره. وعليه، ففي نفس الليلة أو في صباح اليوم التالي من عشاء كبير أو مناسبة دينية، فإن السائقين الخاصين يقومون بالطواف من بيت لآخر لتوزيع الطعام، ومعظم الأقارب يحصلون على حصتهم من المتبقي من طعام الحفل. فنوع الطعام يحفظ بصورة جيدة، وفي حقيقة الأمر، يتحسن طعمه خلال الليل، وحسب تفسير الناس لاحقاً، فإن التوابل وأنواع المذاقات المختلفة المختلطة بصورة جيدة في صحن واحد تصبح من الصعوبة بمكان التمييز بينها. فاللحم يمثل المادة التقليدية للصدقة. إن أفراد المجموعة الذين يشكلون عينة من الدراسة هذه يقومون بذبح الأغنام في حضائر خاصة بهم، ويحتفظون بجزء من اللحم تياً للاستهلاك البيتي فيما يبعثون بالمتبقي إلى العوائل المحتاجة. ويتم ذبح الأغنام في بعض الأحيان لنوايا محددة، كشفاء أحد أفراد العائلة من مرض ما، ولكن غالباً ما يتم الذبح أملاً في حماية العائلة وحفظ نعمتها وازدهارها. المكيون يأكلون لحم الغنم (الحري) المحلي من منطقة تقع جنوب مكة، فهم لا يفضلون اللحوم المستوردة، وهم يعتبرون لحم البقر أقل شأنًا. وعليه، فإضافة إلى اللحم فإن الدجاج وأنواع السمك من البحر الأحمر تمثل الوجبات اليومية.

فالطعام يقدم تقليدياً إلى الناس كهدايا، ومثال ذلك الـ (طعمه) والتي لازالت منتشرة حتى اليوم. في معظم الأيام، وعلى طاولة واحدة، وفي وجبة واحدة يكون هناك صحن "طعمه"، قد بعث به قريب أو صديق. ولا يجوز لأحد أن يرد هذا الصحن لصاحبه فارغاً، بل يجب أن يكون مملوءاً إما بالطعام أو بالسكر في الحد الأدنى. وعلى أية حال، فإن الطعام يجب إرساله إلى البيت على أن لا يعود الضيف مطلقاً بوعاء الطعام، وبهذا يكون التقدير المباشر للطعام المرسل. إعادة الوعاء مقبول فقط إن كان المرسل إليه قريب مقرب لعدم وجود شكلية أو إحراج بين أفراد العوائل.

(الدخلة) هي أيضاً هدية على هيئة

طعام، ولكن غالباً ما تأتي في شكل وليمة على شرف شخص عائد من سفر. وفي بعض الأحيان ترسل هذه الهدية من الطعام إلى البيت. وأكثر من ذلك، فإن الطعام يقدم إلى العائلة الممتدة المفجوعة بموت أحد أفرادها. أما الأقارب البعيدون والأصدقاء القريبون فيرسلون طعاماً مطبوخاً، وبخاصة خلال الأيام الثلاثة الأولى من التعزية الرسمية، وهذه العادة تستند على حديث شريف.

وبالرغم من الاستهلاك الملحوظ بالنسبة للطعام، فهناك ثمة خوف ثابت من العين الحسودة المثبتة في رؤوس أصحابها. فالطعام كونه متصلاً بالمعتقدات الأساسية والقيم، فإن الشعور بالهوية والانتماء والمقام الاجتماعي، يجعل التعامل مع الطعام - رغم ما يمثلته كشيء جوهري في الحياة - حذراً خشية عين الحاسد. ويوعي أو بلا وعي، يستطيع المرء الوقوع على تلك العين، ويتعاطم الخوف من عين الحسود حيال أنواع معينة من الأكل، وخصوصاً إذا كان الذي يستهلك الطعام لديه القابلية لأن يكون عرضة للحسد أو أن يكون في موقع مرغوب. يستعمل الضيوف المؤدبون دائماً عبارة "ما شاء الله" بأسلوب هادئ ونبوة خفيفة حين ينظرون إلى الطعام للتعبير عن نواياهم الحسنة وإعجابهم. وبات مألوفاً بالنسبة للنساء أن يأكلن وجبة خفيفة "تليبية أو تصبيرة" في بيوتهن قبل الحضور إلى حفل الشاي أو العشاء. والهدف من ذلك جزئياً، على الأقل هو الحفاظ على أناقتهن وحشمتهم، حيث أن إظهار الجوع أمام الآخرين يعتبر مخلاً بالشخصية، وجزئياً بسبب عين الحسد، حيث أن الأكل بشراهة أمام مجموعة كبيرة من الناس يحمل معه خطر الافتضاح حيال ذلك.

وهناك تدابير إحتياطية متنوعة للوقاية من العين الشريرة، إلى جانب وضع أغطية من نوع ما على الطعام. واحدة من تلك التدابير هي الحيلولة دون ذكر إسم طبق ما بعينه، كالحلحمة مثلاً، ولذلك يطلق عليه بدلاً من ذلك "كوكو" أو "هيله". ويبلغ ذلك للأطفال، سيما أولئك المعرضين للعين الحاسدة. وحين يرتاب المرء في شخص ما بكونه يملك عيوناً شريرة خلال الأكل، فإن شخصاً في مثل حالته إذا ما أصابته عين الحسود فإن

الناس يصفونهم بالقول: "جاتو-أته-لقمة" ولكي يتخلص من ألم المعدة يلجأ إلى سيد من آل الرسول صلى الله عليه وسلم، فيقوم هذا الأخير بوضع قطع من القطن المبلل بالماء على البطن ويقرأ بعض الأدعية والتراويل القرآنية. قلة من الناس تتعاطى هذا النوع من العلاج في الوقت الحاضر، وهناك تدابير أخرى ضد العين الحاسدة، والعلاج المستعمل على نحو واسع والوحيد والمؤثر هو تلاوة سورة الفلق.

بات من المعتاد بالنسبة لمن هم في مكة إجلال الضيوف عند مائدة الطعام في وقت واحد. وعلى أية حال، فإن القاعدة تستوجب بأنه حين ينتهي الضيف من من الأكل فعليه أو عليها مغادرة الطاولة وعدم انتظار الآخرين الذين مازالوا يأكلون. وهذا عائد إلى الآية الكريمة "فإذا طعمتم فانتشروا ولا مستأنسين لحديث". والناس يفسرون ذلك بأن من العادات السيئة لأولئك الذين انتهوا من طعامهم الجلوس "يعدون اللقم"، وهذه العادة من شأنها أن تسبب الحسد. ورغم أن الناس تتبادل بعض الكلمات على الطعام، فليس هناك تقليد حول أحاديث معينة على الطاولة كما هو الحال في مجتمعات أخرى. أكثر من ذلك، فإن كل الأطباق المقدمة سوى لا بد من تناولها في وقت واحد، فليس هناك تسلسل زمني لإستهلاك الأطباق وبالتالي لا يبدأ الضيوف بتناول الطعام من طبق ما قبل الانتهاء من طبق قبله حسب التسلسل المرسوم وحسب تقاليد تناول الطعام. وعليه فإن الوقت المبدول عند الوجبة يعتمد على مقدار الكمية والسرعة التي يبذلها الفرد في الأكل.

فيما يتعلق بالمكان الذي يتم فيه الطبخ ويقدم فيه الطعام، هو في البيت، فكل الإبداع والتقاليد تقع هنا. وعليه فالبيت يساهم في خدمة وتطوير الهوية الوطنية أو المحلية لأنماط الطبخ المختلفة. في الماضي لم تكن هناك مطاعم في السعودية، باستثناء تلك المعروفة باسم "القهواني" الشعبية حيث يأكل الرجال في أماكن مفتوحة وعلى تكايا مرتفعة وعلى طاولات مستديرة يقدم فيها الشاي والشيشة. ولا يمكن أن تأكل النساء في أماكن عامة، وحتى بالنسبة للرجال المنتمين لهذه الفئة الاجتماعية، فإن من العيب الأكل في الأسواق أو الأماكن العامة.

أما اليوم، فقد أفتحت المطاعم على الطراز الغربي، ومعظم هذه المطاعم جزء من سلاسل دولية من الفنادق والمطاعم التي تقدم الوجبات الصينية واليابانية ومختلف الأكلات الأوروبية والشرق أوسطية. وهذه تقدم للعمال الأجانب الذين يعيشون في السعودية، مع أن بعض السعوديين من طبقات اجتماعية محددة بدأت في توطئتها.

فالأكل المنزلي يطبخ عادة من قبل النساء، والرجال في مكة نادراً ما يقومون بمهمة الطبخ. تنقل طرق الطبخ النظري والشفهي عادة من الأم إلى البنت. وفي السابق، كانت الجوارى (الرقيق) اللاتي يعشن كجزء من العائلة - بالنسبة للعوائل الغنية - يساعدن في إعداد الطعام، أما اليوم فإنه يتم الاستعانة بطباخين أجانب، وفي الغالب فلسطينيين ولبنانيين وسودانيين ومصريين أو مغاربة. يتم إعداد الطباخ المحترف بتدريسه طرق إعداد الأكلات المكية من قبل سيدة البيت أو من قبل سيدة مطلعة من داخل العائلة. وبالرغم من أن المرأة قد تشعر بالاعتزاز بنفسها بكونها لا تزال وظيفة الطبخ (كون امتلاك طبخ يعتبر مؤشراً على الوجاهة الاجتماعية)، ولكن مع ذلك تفاخر بنفسها كونها تعرف المطبخ المكاوي التقليدي.

لقد صدر أول كتاب عن الأكلات السعودية على المستوى الوطني عام ١٩٨٤. وقد أعدته ست نساء سعوديات من العوائل المعروفة النسب والمقام الاجتماعي من أجزاء مختلفة من البلاد، ويشتمل على طرق طبخ من مختلف المدن والمناطق. وللأسف فإنه لا يشار أبداً إلى حقيقة أن الأكلات الحجازية هي الأغنى بين نظرائها، كما لا يشار في الغالب إلى جذور ما يسمى بالأكلات السعودية والبيشة التي خلقت فيها، وهي الجذور الثقافية والحضارية للحجاز. سواء كان في الكتب أو وسائل الإعلام الأخرى.

المصدر:

Mai Yamani, You Are What You Cook: cuisine and class in Mecca, in ed. Sami Zubaida and Richard Tapper, Culinary Cultures of the Middle East, (London 1994); pp. 173-184.

أقوال لها دلالات

هي التي تريد أن تتحرك في كل هذه الاتجاهات. ولكنها لن تتحرك بفرض تغيير من الأعلى، بل ستتحرّك حسب سرعة وتحمل البنية الاجتماعية.

سعود الفيصل في مقابلة مع نيوزويك

ليس كل من عاد من أفغانستان متهمًا. الإنسان قد يسأل ويستفسر منه وقد لا تدعو الحاجة لإيقافه ولا يوقف شخص لأيام أو أشهر إلا ويكون مدانًا، وبعد الإيقاف يحول إلى المحاكمة إذا اقتضى إقامته لفترة أطول وتطبيق الشرع والقانون.

الأمير أحمد نائب وزير الداخلية

ماهي القوة التي لدينا لمواجهة المخططات الأميركية؟ أهم سلاح هو المواطنة. نعم المواطنة. أنا لا أحدث عن وجدانيات وأغاني وطنية. المواطنة الحقيقية تعني: حقوق، واجبات، مساواة، عدالة، قانون. بمعنى موجز: المواطنة تعني الإصلاح. لا بد أن نصلح أنفسنا، ان نسحب الورقة التي من الممكن أن تستعملها أمريكا للضغط علينا (التقسيم). الإصلاح هو الحل الوحيد والاخير الذي يغيره ستكون كل السبلبات علينا.

تركي الحمد، محاضرة نقلها تلفزيون البحرين

ليبتني كوري شمالي / شامخ والراس عالي
مخرج بوش المغفل / داعس راسه بنعالي

ليبتني كوري شمالي
ما خضع ولا تهاون / أو جبن مرّة وهادن
أو خضع ذل وتعاون / راسي مثل الجبالي

ليبتني كوري شمالي
قال بالصوت المدوي / ما نهايك بالمهوي
وزي ما تبغي تسوي / أنت ما تعرف رجالي

ليبتني كوري شمالي
ما خضع في يوم عمره / ولا سمح بتفتيش قصره
ما ارتعن كفه وخصره / وقام يقتل في الجبالي

ليبتني كوري شمالي
قال عندي لك مفاعل / ينتج آلاف القنابل
والمدى لنيويورك واصل / يا خيل يابن الخبالي

ليبتني كوري شمالي
لا احرقك في وسط دارك / انت ومن بالحرب شارك
ولا تظن اني مبارك / والا صدام بهبالي

ليبتني كوري شمالي
العرب أمه قويه / بس خانتها الحميه
واذبحتها الجاهليه / وساسها قوم الجهالي

ليبتني كوري شمالي

عن مواقع سعودية على شبكة الإنترنت

رسالتني هنا هي أنها كانت سنة صعبة للعلاقات الأميركية - السعودية وأنا أريد أن أقول شخصيا بأنني سأبقى ملتزما بهذه العلاقات. لذلك فرسالتني الأولى هي للتطمين، ورسالتني الثانية هي أنه إذا كان هناك تعبيرات عن الغضب وعدم الثقة من الجانب الأمريكي فإنها يجب أن يُنظر لها كخلافات بين أفراد العائلة الواحدة أو بين الأصدقاء.

السناتور جوزيف لوبرمان أثناء زيارته السعودية

ان المشكلة الرئيسية في العلاقات العربية الامريكية هي عدم إدراك العرب حقيقة أساسية في العلاقات الدولية مفادها انه ليس هناك شيء اسمه (الصدقة) في العلاقات بين الدول، وانما (مصالح متغيرة). وقد سبق لونستون تشرشل ان قال (ليس لنا أصدقاء دائمون ولا خصوم دائمون وانما لنا مصالح دائمة).

نصيحة من جيمس إيكزن سفير أميركا الأسبق في الرياض، الى أصدقائه السعوديين

الولايات المتحدة الأمريكية دولة صديقة، والتصاح والتناصح بين دولتين صديقتين غير مستغرب ولا تفور منه إذا كان في إطار النصح والتناصح. أما إذا كان رغبة في فرض أساليب لا تقبلها مجتمعائنا فستكون الصورة معاكسة وردود الفعل سيئة.

سعود الفيصل في رده على مبادرة الشراكة الأميركية لدمقرطة السعودية والمنطقة

أنا لست مع الذين يقولون إن المشكلة في المناهج. المشكلة في المعلم. لماذا قبل ثلاثين سنة لم يؤد المنهج إلى انحراف أو غلو ديني ولم يعط إلا خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة ، صار هناك اندفاع كبير جدا من الشباب يحتاج إلى علاج ، ومن أهم أسبابه هو المعلم. المعلم يحتاج حتى تضبطه إلى إعداد أولا ، ويحتاج إلى كتاب معلم مفصل لا يخرج عنه ، وإذا خرج عن كتاب المعلم هذا يحاسب عليه. في هذه الأزمة سمعتم أن بعض المعلمين يمدج أسامة بن لادن وهذا خلل في فهم الإسلام.

صالح بن عبد العزيز آل الشيخ،
وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية

لا أعلم عن الوهابيين. عندما تقول لأحد في الشارع "وهابي" فإنه لا يعلم ماذا تقصد. هذا مسمى أطلق عندكم على من تدعونهم بالمطرفين. لدينا مجموعة من الناس لا تستخدم الأدوات الميكانيكية ولا السيارات ويركبون الحمير والخيول ويستخدمون الأبقار لحراثة الأرض. الصحف الأجنبية تصف السعودية على أنها بلد مليء بالمحيطين بسبب عدم التنمية. وتصف الحكومة بأنها تعارض الإصلاح بكل أشكاله، ولكن العكس صحيح. طف بالبلد وستري أن الحكومة

أنا لست أدري مَنْ أَحَقُّ رثاءاً؟

ومضى يزمرُّ عَزَّةً ومضاء
ونأى ولم يَرْتَدْ بها هيجاء
لا لم نَعُدْ أبداً لكم تَبِعاء
طَفَحَ الفؤادُ فأحسنوا الإصغاء
مَجَّدُ العِباءةِ يأبى الاستجداء
فيها الحياةُ ولن تموتَ حياء
ومن الحجارةِ ما يفيضُ رِواء
سُحْقاً لدهرٍ صاغكم زُعماء
فعلُ الفواحشِ جهرةً وخفاء
وتَنَقَّلَا إذ زَيْفُ الأنبياء
شهداً وتمتلى الجيوبُ ثراء
أو أن تعيشَ وتَعشَقَ الصحرَاء

جُرْحَ سَمًا ليعانقَ الجوزاء
قد خابَ مَنْ جَعَلَ الحياةَ مقاصداً
يا أيها المستعربون كفاكمُ
يا أيها المتمسلمون رُوَيْدُكُمْ
ودعوا العِباءةَ إنها ليستْ لكمُ
يا طُغْمَةٌ ماتَ الضميرُ ولم تَمُتْ
أنتمُ صُخُورٌ ما تلينُ قلوبكمُ
أنتمُ عبيدٌ قد تسيّدتمُ بنا
تَسْبِيحُكُمْ عُدَّ النقيودُ وصومُكُمْ
كذَبَ الذي زَعَمَ البداوةَ رحلةً
ليسَ البداوةُ أن تُعبَّ بطونكمُ
إنَّ البداوةَ أن تموتَ محارباً

★ ★ ★

وانشدْ لقبرِكَ قَبَّةَ خضرَاء
وتعاوَرَتُهُ النازلاتُ فناء
عَطِشاً وتُسْتَسْقَى العداةُ دماء
ونَخِيلٌ يثربُ لا يُلاقِي الماء
إنَّ يا مُحَمَّدُ جدِّ الإسراء
لِبِنَاتِهِ وتطايَرتُ أشلاء
أبنائونا، أنسيتمُ الآباء؟
مِنْ صُلْبِهِ وغدوا له أبناء
كانوا ومازالوا لكمُ أعداء
فالدينُ ليسَ عِمامةُ بيضاء
ويدوسُها سُلطانُها استعلاء
وتساقَطَتْ هاماتُنا إفناء
وجليلُ رُزْئِكَ طاوِلُ الأوراء
أنا لستُ أدري مَنْ أَحَقُّ رثاءاً

قُمْ يا مُحَمَّدُ وارثِلْ عن أرضهم
فالحقُّ هانَ وزُلْزِلَتْ أركانُهُ
والأرضُ من حولِ المقامِ تَشَقَّقَتْ
هم يشربونَ الرَّاحَ كأساً مُتَرَعاً
والمسجدُ الأقصى يحوقلُ يائساً
فضريحُ جدِّكَ في الخليلِ تَفَجَّرَتْ
ويصيحُ إسماعيلُ أينَ مُحَمَّدُ
ما كانَ إسحقُ أخاً لو أنهم
من قبلٍ "خيرٌ" اذكروها جيداً
يا سيدي فابراً بدينِكَ منهمُ
تطوى وتَقْصُرُ كيفَ شاءَ رئيسُها
أصحابُها ضلُّوا السبيلَ وضلُّوا
يا سيدي إنَّ المصائبَ جَمَّةٌ
يا سيدي نرثيك أم ترثي لنا

الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته سفر الوجود ومعهد الآثار

من شوري الحجاز الى شوري نجد الى المجلس الوطني الحقيقي

آل سعود لا يستطيعون والتشوري.. ذلك أنهم يرون فيه نقبضاً لاستبدادهم واستئثارهم بالحكم، في حين أن الحكم والسياسة شأن شخصي حكهم، أخذه بالسيف (الأمج) كما بزعمون، وكما يظالبون الآخرين بأخذه منه عبر ذات الطريق إن استطاعوا. من هذا شأنه، لا يؤمن بالتشوري ولا بحقوق الآخرين في اختيار الحاكم ولا المساهمة بالرأي في إدارة شؤون الدولة.



هل يقرر الحجازيون نهاية الدولة السعودية

رغم مرور ما يقرب من ثمانين عاماً على احتلال الحجاز وإنهائه كدولة مستقلة معترف بها على يد القوات النجدية، فإن خطر إمكانية عودة الحجاز الى وضعه القديم تقصّر مضجع السلطات السعودية.. فهو يمتلك كل مقومات الدولة من قيادة دينية وسياسية مختلفة وبنى تحتية وموارد اقتصادية بسبب وجود الأماكن المقدسة والمعادن كالذهب، ويقال أن الدلائل تشير الى مخزون نفطي في الحجاز، حال دون استخراجه القرار السياسي الرسمي الذي لم يشأ إعطاء إمكانية ومكانة إضافيتين الى الحجاز حتى لا ينعكس ذلك على مطامع نخبه يحرص أكبر في الدولة أو بفرهيم بتطوير مشاعر الإنفصال.



وجه:

محمد حسن زيدان

كل الحقوق محفوظة لهذا الموقع

كيف يحقق إنقسام السكان وحدة السلطة السعودية

في تقريرها الصادر هذا العام (2002) كتبت شركة بي إف سي (Petroleum Financing Company) بأن ليس هناك ما يمكن وصفه (مجتمع سعودي) وإنما الصحيح قوله هو مجتمعات متعددة. ويرى التقرير بأن الانقسامات الداخلية على قاعدة مذهبية (سنة وشيعية) او مناطقية (نجد وحجاز وربما بدو وحضر) أو قبلية تحقق ضمانات أكيدة حيال أي ثورة وطنية، وأن أسوأ التحديات التي تواجه السلطة حسب التقرير ستكون في الغالب ذات طابع محلي أي مناطقي.



زيارة الامير عبد الله لحي الشميسي خارج السياق

مقاربة لمضعلات المواطن، أم خطوة لمحاصرة العنف

زيارة ولي العهد الامير عبد الله الى حي الشميسي بالرياض في الحادي والعشرين من نوفمبر الماضي تمثل مفارقة بارزة في أداء السلطة السعودية منذ نشأتها. فقد اعتاد رموز السلطة على ضيق مقولات دعائية تصور سكان البلد بأنهم يرفلون بنعمة النفط، وأن ثمة بئراً نفطياً منصوباً أمام كل بيت في هذا البلد.

ما يجدر الالتفات اليه ان زيارة الامير عبد الله لهذا الحي الفقير لح تعد محايدة في الاخرى بل وضعت ضمن مسلسل العذاب السيمبري. فحين تقرأ الزيارة في سياق التدهور الامني السعودي المترجم في اعمال عنف متزايدة، تكون الزيارة ايضاً الى احدى المناطق القابلة لتفريغ عناصر ارهابية، تماماً كما هي منطقة امابية القاهرية التي وصفت دائماً بأنها حي الفقراء الازميين، أي انها كانت حاضنة لفقراء نقوا على اوضاع اقتصادية مجاورة لهم في القاهرة فانتقلوا في جماعات الموت.



أخطاء السياسة الخارجية السعودية ونتائجها الكارثية

إنتهى وقت الزراعة وحان قطف الحصاد المرّ

يمكن القول أن العقد الماضي بالنسبة لأمرآل سعود كان بحق عقد حصاد سياسي بعد طول زرع فيما سبقه من عقود.

عام 1990 كان بداية الحصاد المرّ حين غزا العراق الكويت، وأضاح بعقد تحالف سعودي عراقي كان قائماً على مشروع مواجهة إيران، وراح ضحية أكثر من مليون عربي ومسلم من القتلى غير الجرحى والأسرى وضحايا مئات المليارات من الدولارات. ذلك الخطأ لم يترق به السعوديون، فالمسألة لا تعد ذلك خطأ جدياً بل خطأً هاملاً، فاستمرّوا في سياسة الانقسام.

- الحجاز السياسي
- الحجاز الثقافي
- الحجاز الادبي
- الحجاز الاقتصادي

- تراث الحجاز
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمين الشريفين
- مساجد الحجاز
- أثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات
- الصفحة الأخيرة
- أعلام الحجاز

